مارتن دايفز وآخرون

علم إجتماع الخدمة الإجتماعية

ترجمة وتقديم
د. شحاته صيام
أستاذ علم الاجتماع
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

مصر العربية للنشر والتوزيع
الطبعة الثانية
٢٠٠٤

علي مولا

مارتن دايفز وآخرون

علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

ترجمة وتقديم

د. شحاته صيام
جامعة القاهرة- فرع الفيوم

مصر العربية للنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

٢٠٠٤

- علم اجتماع الخدمة الاجتماعية
- ترجمة : د. شحاته صيام
- الطبعة الثانية ٢٠٠٤

جاء هذا الكتاب تحت عنوان :

Martin Davies, (ed.) The Sociology of Social Work, Routledge London, 1991.

تــصــديــر

انشغل الفكر السوسيولوجى وقتاً طويلاً بقضايا التطوير النظرى والأبستمولوجى، ذلك الذى خلف نوعاً من الرؤى النظرية الصارمة التى جاءت لكى تصون وتزود عن تكوينات اقتصادية اجتماعية بعينها، وتروج لأيديولوجيا معينة، باعتبارها نهاية التاريخ، ولكن نتيجة للصراع الحرور الذى دار رحاه بين هذه الأنظمة الفكرية والأيديولوجيات السائدة، ونتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها المجتمعات الإنسانية فى الآونة الأخيرة، ما لبث أن طرأ تطور محايث على التخريجات التى عرفتها ساحة النظرية الاجتماعية.

لقد شهدت النظرية الاجتماعية تطوراً كبيراً، إما بالإضافة أو بالحذف أو التفتيت. فإذا كانت النظرية الاجتماعية عايشت لفترة طويلة وجود منظومات فكرية واسعة، فإن هذه المنظومة ما لبثت أن عرفت نوعاً من التغيير، إذا استعاضت عنها بأخرى ضيقة. والواقع أن هذا التغير الذى اعترى وجود النظرية، أوجد بدوره نوعاً من الصراع بين المؤيدين والمعارضين من خندق الرؤى الواسعة والضيقة. ففى الوقت الذى كان هناك من يحالف الرؤية الواسعة، وآخر من يعاندها، فى الوقت عينه الذى يحاول فيه البعض أن يوفق بينهما، ويأخذ من كل منهما نتفاً لكي يصيغها فى ثوب نظرى جديد.

إنه فى أتون العراك النظرى الذى نشب بين مفكرى كل فريق، دفع كل منهما بخطل المقولات النظرية والتكنيكات المستخدمة للآخر، الأمر الذى أوجد نوعاً من التشرذم النظرى، وسيلاً فياضاً من الدفوعات النظرية التى تثبت جنوح الآخر عن جادة الصواب. وبغض النظر عن حكمة أو عدم صدق كل اتجاه نظرى فى تناول الظواهر الاجتماعية، من وجهة نظر كل منهم، فإن ما يهمنا أن هذه الاتجاهات النظرية حاولت أن تسبر غور الظواهر الاجتماعية كل حسب توجهه وتكنيكاته.

إن ما يهمنا التشديد عليه فى هذا الإطار، أن التوجهات النظرية التى عرفها الواقع السوسيولوجى تكشف عن نوع من التحزب الأيديولوجى، وتعاكساً فى صياغة المقولات النظرية. ففى حين نجد فريقاً من العلماء والدارسين يستخدمون النظرية الاجتماعية – أى نظرية – برمتها بحسبانها نظرية واسعة. فإن هناك من يجذر هذه النظرية ويستخدمها كمفهوم فى إطار موضوع دراسته. وعلى النقيض على الفريق الأول والآخر، هناك من يستغنى عن هذه المقولات النظرية نهائياً، ويحاول أن يدرس الواقع الاجتماعى المعاش فى حل عن أى نظرية سواءً كانت كبيرة أو صغيرة.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ أى من الفرق السابقة فى طريقة تسلحها النظرى أو عدمه، فإن هذا الوضع جعل النظرية فى علم الاجتماع فى وضع مأزوم. إن أزمة النظرية الاجتماعية انعكست بشكل جلى على المخرجات النظرية التى جاءت بها الدراسات المختلفة التى تناولها السوسيولوجيين. ذلك الأمر الذى لم تفلت منه أيضاً الميادين الأخرى التى تنهل من النظرية الاجتماعية إطاراً مرشداً وموجهاً لكل دراساتها.

وإذا كنا هنا بصدد تصدير لإحدى الكتب المهمة التى تتصدى لعملية تطوير النظرية الاجتماعية، فإن هذا العمل يكشف عن مدى التباين فى استخدام المقولات النظرية سواءً كانت شكلاً واسعاً أو ضيقاً. ولكى لا نطيل على القارئ العزيز المهتم بمثل هذا الموضوع، فإن هذا الكتاب قد جاء فى خمس فصول أساسية تتناول موضوعات الخدمة الاجتماعية فى ضوء الأطر النظرية الجارية والحديثة فى إطار علم الاجتماع، وكيف أن الخدمة الاجتماعية لم تعد تقف بعد على المقولات الكلاسيكية الواسعة التى يشهدها مسرح علم الاجتماع سواءً فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو التخريب النظرى الصارم. لقد تعدت الخدمة الاجتماعية هذا الأمر، إذ استفادت من استخدام المقولات النظرية فى إطار بحوث الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن تجاوزها للأطر النظرية الكلاسيكية الواسعة التى كان يعج بها علم الاجتماع.

إننا الآن ندعو القارئ العزيز إلى قراءة هذا العمل، ونترك لكم الحكم، وأنى آمل أن يحظى هذا العمل برضاكم.

المترجم

ش. ص.

مقدمة

مقدمة

بقلم : د. شحاته صيام

خيانة النظرية فى بحوث الخدمة الاجتماعية :
من تسطيح النظرية إلى أزمة التنظير

تمهيد :

تسعى هذه الورقة إلى فهم العلاقة بين النظرية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال محورين أساسيين، الأول هو مدى انتشار التيارات النظرية التى يعج بها مسرح علم الاجتماع، أما المحور الآخر فيتصل بشكل وشيج بمدى الاتصال والانفصال فى بحوث الخدمة الاجتماعية بالنظريات التى تنطلق منها، وإلى أى مدى تتخذ ممارسات الخدمة الاجتماعية من الواقع ومعطياته معياراً للنقد الاجتماعى. أو بمعنى آخر، إننا نركز وحسب على كيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المداخل النظرية المتباينة، وعلى أى منها تركز وتنطلق، وما مدى النجاح والإخفاق فى التعامل مع المفاهيم والمقولات النظرية التى تتكئ عليها، وإلى أى حد نجحت فى تدشين إطار نظرى خاص بها يمكن تطويعه فى إطار الممارسة المهنية لتفعيل عملية النقد الاجتماعى.

أولاً : أطر النظرية الاجتماعية : الماكرو والميكرو :

بادئ ذى بدء يمكن القول أن ثمة تصنيفاً للرؤى السوسيولوجية مفاده، أن هذه الرؤى إما أنها ذات رؤية واسعة Macro، أو أنها ذات رؤية ضيقة Micro، وأن هذه المستويات سواءً الواسعة أو الضيقة تأتى متصارعة. وبيد أنها كذلك، إلا أن المتأمل فيها يستطيع أن يقول أنها جاءت إما تطويراً لبعضها فى ضوء ما هو حادث اجتماعياً، وهو ما يدخل فى إطار الإيجابية، أو أنها جاءت مناهضة لكل مقولاتها فى ضوء التحزب الأيديولوجى، وهو ما يدخل فى إطار السلبية. وبغض النظر عن الشكل الإيجابى والسلبى، فإننا نشير هنا إلى قضية التحزب النظرى الذى ولد عراكاً نظرياً عنيفاً بين هذه الرؤى.

وإذا كانت ساحة العلم قد شهدت صراعاً حروراً بين الاتجاهات النظرية، فإن هناك من المحاولات التى سعت إلى تجسير الهوة بين هذه النظريات، تلك التى عرفت وفق مفهوم التأليف أو التوليف النظرى بين هذه الاتجاهات المتصارعة. إن هذه المحاولات جاهدت لتقريب الهوة النظرية، ولكنها فى الوقت آنه، اكتفت وحسب بتقديم الصياغات التى من شأنها أن تكف عن توضيح التباينات النظرية، دون تقديم الآليات المناسبة لتطوير

المعارف النظرية فى هذا الصدد. إن مثل هذا العمل أوقعها فيما يسمى بالتشويه النظرى والمنهجى، فضلا عن الوقوع فى خطأ انفصال الفكر عن الممارسة.

ويتفق معظم الباحثين فى العلوم الاجتماعية – وخاصة فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – على ضرورة استناد البحث على نظرية محددة، باعتبار أن البحث دون نظرية ما هو إلا نوع من العبث. وإذا كان هذا القول قد لاقى قبولاً لدى البعض، فإن هناك نفراً أخراً يرى عكس ذلك، حيث يرى ضرورة الفصل بين النظرية والبحث. أو بمعنى آخر، أنه يمكن دراسة الواقع الاجتماعى دراسة علمية دون الاستناد إلى نظرية بعينها. إن ذلك يعود فى تصوراتهم إلى أن النظرية دائماً ما تأتى من خلال نتائج عملية أقيمت فى إطار الواقع الاجتماعى، لذا فإنه يتوجب أن يفرغ الباحثين من رءوسهم أية إطار نظرى، وأن يتوجهوا مباشرة لدراسة الواقع دون التزام نظرى معين[1].

ويجدر أن نشير إلى أن الفريق الأول – على عكس الفريق الثانى – يقتنع بأن العلم، أى علم، لا يمكن أن يقوم ويؤتى فعله من خلال البحث الأمبريقى وحسب، إذ يتطلب ذلك ضرورة أن نضع النتائج التى نتوصل إليها من خلال العمل الميدانى فى إطار نظرية محددة. إن ذلك يعنى أن النظرية تفرض ذاته على البحث الاجتماعى، حيث تقوم بتزويدنا بالتصورات والفروض والعلاقات المنطقية والتأويلات الفلسفية التى من خلالها يمكن أن ندرس الواقع ونتنبأ بمستقبله[2]. إنه من غير النظرية نصبح كغواصين غير أكفاء أو غير مؤهلين نبحث فى بحر لجى يكتنفه كثير من المخاطر، الأمر الذى يفضى فى النهاية، إما أن نبتعد عن الهدف الذى جئنا من أجله، أو أننا نعود خاليين الوفاض من أى شئ. إن النظرية مثلها مثل المنارة التى تهدى إلى بر الأمان، ومن ثم الوصول إلى شاطئ الحقيقة.

وحيث أن النظرية الوظيفية إلى جانب الماركسية تعتبر أن من النظريات الشائعة فى إطار العلوم الاجتماعية، ويشكلان المداخل الأساسية التى استند عليها فى دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية، فإنهما يدخلان فى إطار ما يسمى بالنظريات الكبرى. وإذا كان هناك ما يسمى بالنظريات الكبرى أو الواسعة، فإن هناك ما يسمى بالنظريات الصغرى أو الضيقة، تلك التى اتخذت من مفاهيم النظريات الكبرى وحدات تحليلية، باعتبارها نظريات تستطيع تفسير الظواهر القائمة فى الواقع الاجتماعى[3].

وحرى بنا أن نسجل هنا فى هذا الإطار أن النظريات الاجتماعية التى عرفها مسرح أحداث العلم، جاءت كانعكاس لواقع اجتماعى معين، بما يعنى أن ثمة علاقة واشجة بين

١- محمد عاطف غيث، دراسات فى تاريخ التفكير واتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٦ – ٢٨.

٢- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى،

٣- على ليلة، "المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر"، فى : ندوة اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠، ص١.

ـظـرية علـم الاجـتماع والأيديولوجية السائدة فى إطار اجتماعى بذاته. ولما كانت هذه ـنظريات انعكاساً لواقع اجتماعى معين، فإن الملاحظ فى إطار هذه النظريات، إنها جاءت ـتضادة وتعكس تحزباً لبناءات اجتماعية اقتصادية بعينها[١].

إن الـتأمل فى طبيعة هذه النظريات الاجتماعية يجدها قد قامت من أجل الدفاع عن ـموذج معين من المنتجات الإنسانية، وتحمل له تصوراً مثالياً محدداً، إذ من خلاله حاولت تـشكيل رؤيـة خاصة بها لرؤية الحقائق وتفعيل الممارسة الحقيقية فى إطار الواقع القائم وفـق رؤية أخلاقية أو سياسية محددة. إن تنوع نظريات علم الاجتماع وتحزبها، يجعلنا نطلق تساؤلاً محورياً مؤداه : أيهما صحيح وأيهما كاذب، وأيهما نختار ؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يصبح من الصعوبة بمكان، أو يكون عصى على الإجابة، وذلك لأن كل من هذه النظريات يحمل صدقاً فى جانب، وعكس ذلك من جانب آخر، فليس هناك شئ مطلق مـن حيـث كونه صحيحاً على الإطلاق. إن كل منها يحمل جزءاً من الحقيقة وله لحظة انتصار، وليس هناك شيئاً مثالياً وصحيحاً على الإطلاق[٢].

ولما كانت النظرية البنائية الوظيفية والنظرية الماركسية تدخلان فى إطار النظريات الكـبرى، فإننا نجد أن البنائية الوظيفية جاهدت من أجل خلق نظرية عامة لفهم المجتمع وتاريخه من خلال مفهوم الفعل الاجتماعى. والواقع أن مثل هذه النظرية قد واجهت نوعاً مـن النقد الحاد من قبل النظريات الصغرى أو متوسطة المدى Middle range theory وخاصـة "ميرتون" Merton الذى يرى أن النظرية البنائية الوظيفية ما هى إلا نوع من الأطـر الفكـرية التصـورية بالغـة التجريد، وتفتقد القدرة التوجيهية فى فهم المشكلات الواقعية، لذا فهو يعتبرها شكلا من النماذج الثقافية[٣].

وإذا كان مجموعة المدفوعات النقدية السابقة قد قدمت إلى البنائية الوظيفية باعتبارها نظـرية كـبرى، فـإن الماركسـية هى الأخرى لم تسلم من ذلك، إذ كيل لها كوكبة من الانتقادات بحسبانها كذلك أيضاً. ولعل أهم المدفوعات النقدية، أنها نظرت إلى الواقع من خـلال رؤيـة فلسـفية وأخلاقية لتحكم على الأفعال الإنسانية لإقامة تصور كلى وشامل للمجتمع. إن ما ذكرناه توا من انتقادات لكل من البنائية الوظيفية والماركسية جعل بعض المفكرين يشيح عنهما صفة العلمية ويدخلاهما فى إطار ما يسمى بالأيديولوجيا أو منظومة القيم[٤].

١- أحمـد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١، ص٣٢.

٢- اليكس انكلس، ما السوسيولوجية : مدخل إلى العمل والمهنة، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٦، ص ص ٥٧-٥٨.

3 - Merton R., Social Theory and Social Structure, free press, New York, p.57.

٤- السـيد الحسـينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢، ص٧١ وص ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

إن توجيه سهام النقد لكل من البنائية الوظيفية والماركسية، دفع البعض إلى أخذ مواقف متشددة منهما، الأمر الذى جعلهم يرون أن الموقف المنهجى والنظرى الذى تدفع به النظريات الضيقة سوق تفيد فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة القائمة، وأيضاً سوف تفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفسير وتحليل البيانات، مكانياً وزمانياً، وطريقة التفكير والعمل والممارسة، ناهيك عن تطور المعرفة الأبستمولوجية. لقد آن الأوان أن ندير ظهورنا وتغض أعيننا عن الرؤى الرحبة أو الواسعة، وأن نتحول مباشرة إلى الرؤى الضيقة التى باتت جزءاً مؤسساً للابتكارات المنهجية فى الدراسات الاجتماعية. إن الرؤى الصغرى غدت فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل الحياة اليومية فى المجتمع[1].

إن إلحاق النقد بالنظريات الكبرى قد أضعف وضعيتها من حيث طبيعتها الأبستمولوجية والوجودية، ذلك ما فرض مجموعة من المراجعات الشاملة، وجعل البعض يقدم مجموعة من البدائل المنهجية مثل الفهم الفينومنولوجى والتحليل الأثنوميثودولوجى والتحليل البنيوى والرؤى النقدية. إن البدائل المحدثة ما هى إلا نوع من الامتداد النظرى أو الشكل المحدث أو المناهج للرؤى النظرية الكبرى. أو بمعنى آخر إن المتأمل للتواتر النظرى على ساحة النظرية الاجتماعية، يجد أن هذه المدارس إما أنها جاءت للاختلافات – وليس للتطور – مع النظريات الكبرى، أو أنها جاءت لكى تختزل مقولاتها، أو أنها استعارات منها وحسب بعض المفاهيم الأصلية فى ضوء عدم الاكتمال النظرى : إلى الحد الذى جعلها موضة فكرية، لاحقت الموضات والتحولات الأخرى التى انتشرت فى ربوع الأرض. إن هذه الموضة الفكرية خلقت نزاعاً فكرياً جديداً بين الأصول والتوابع، الأمر الذى يدفعنا إلى التعريج على أهم مقولاتها النظرية. وأحرى بنا أن نسجل هنا، أن النزاعات الفكرية الحادثة فى إطار النظرية الاجتماعية، لم تكن ذات جذور منفصلة عن تاريخ تطور النظرية، إذ أن هناك سوابق فكرية فى هذا الإطار يحدثنا عنها تاريخ النظرية الاجتماعية[2].

ويجدر أن نشير إلى أن الخروج من كنف النظريات الكبرى كانت ورائه أسباب تتصل بطبيعة العلم. فليس فقط الخلاف المنهجى هو الذى حدا بهم إلى ذلك النشوذ، بل أيضاً كان سببه الحد من استعارة هذه النظريات نهج وآليات العلوم الطبيعية، إن ذلك كان يعنى الوقوف فى وجه ما يسمى بالتحليلات الكمية الموسعة والاستعارات التصورية والتشبيهات المجازية التى أخذت بشكل موسع من العلوم الطبيعية. والحقيقة أن مجافاة هذه

---

1 Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and Kegan poul. London, 1981, p. 28.

٢- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص٥.

لعوقـف قـد أدى إلـى ولادة تـيار فكرى هام يطلق عليه اليوم بنظرية الفعل العقلانى Rational Action Theory أو الخـيار العقلانـى، ذلـك الاتجاه الذى يضم فى طياته مجموعـة من الاتجاهات المتباينة مثل منطق الفعل الجماعى والعقلانية المنهجية والفعلية المنهجـية والفردية، فضلاً عن بروز تيارات أخرى أخذت من منظومة التعبير والاتصال ـية لـتحديد الفعـل الاجتماعى. وأحرى بنا أن نوضح فى هذا الصدد، أن الوعى بهذه المنظومة قد ولد هو الآخر ثلاث مدارس أخرى فى علم الاجتماع هى : التفاعلية الرمزية والمنهجية الأثنية (الأثنوميثودولوجيا)، والبنيوية، تلك التى من خلالها أراد علماء الاجتماع أن يوضحوا منظومات القواعد التى تحكم المجتمع وكيفية إنتاج المعانى وآليات بناء الواقع الاجتماعى[1].

وعلـى الرغم من أن المدارس النظرية التى دفعنا بها تواً، قد جاءت نتيجة انفصامها عـن الـنظريات الكـبرى، إلا أنها فى الوقت عينه تمثل رؤية نقدية للاتجاهات النظرية الكـبرى التى حاولت أن تقرب بين العالم الثقافى والاجتماعى من جانب، والعالم الطبيعى مـن جانـب آخـر. فعلى سبيل المثال نجد أن الاتجاه الفينومينولوجى يحاول أن يراجع مجموعة السمات النظرية والمنهجية التى شاع ترديدها واستخدامها، إذ أخذ موقفاً مناهضاً مـنها، ذلـك الذى يتضح فى رفضه سيادة العلاقات السببية كما هو لدى "فيبر" Weber، والعـودة إلـى الأشـياء والنظر إلى الواقع باعتباره نتاجاً للنشاط الإنسانى وخبراته فى الواقـع[2]. أو هـى بقـول آخر، أنها تسعى إلى دراسة خبرات الإنسان ووعيه من خلال أسلوب منهجى خاص هو ما يطلق عليه بالاختزال الفينومينولوجى Phenomenology Reduction. إنـه مـن خـلال هـذا الفهم يستطيع الفينومينولوجيون أن يخبروا العالم المحسـوس وعـالم الحياة اليومية، باعتباره المحيط الاجتماعى الذى يربط ويفرز الوقائع الاجتماعية[3].

ولا تخـتلف الأثنوميثودولوجيا عن الفينومينولوجيا فى موقفها السابق، إذ وقفت موقفاً مناهضـاً مـن النموذج الوضعى فى دراسة المجتمعات الإنسانية. إن الأثنوميثودولوجيا بحسبانها تطويراً للمدرسة الفينومينولوجية ومدرسة التفاعل الرمزى، فهى ترى أن العالم يعـد نتاجاً للأفعال والأنشطة الناتجة عن الفرد، وبالتالى فإن الفهم الذاتى Subjective Understanding يمـثل الطـريقة المثالية والوحيدة لفهم الفرد وواقعه الاجتماعى عن كثـب، إذ مـن خلال الفرد ذاته يمكن الوصول إلى الخصائص العقلانية للتعبيرات الدالة

1 Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; Free Press, New York, 1969, pp. 42-45.

2 Wolf R., phenomenology and Sociology", in: Bottomore: T. and Nisbet R., (eds.) A History of Sociological Analysis, Heinenmann, London, 1978, p.500.

3 Shutz A. and Luckman T., The Structue of the Word, Northwestern Univ. Press, Evanston, 1973, p. 53.

التى تتعلق بسياق معين، أو بمجموعة من الأفعال فى إطار مناشط الحياة اليومية. أو بقول آخــر، أنه من خلال الفهم الذاتى يمكن الوصول إلى مجموعة المعارف المنظمة يدركها الفــرد بالنسبة لكل مسائل أموره، بحيث تدلنا على الواقع الموضوعى للوقائع الاجتماعية وأنشــطة التفاعل الاجتماعى، وذلك باعتبار أن أنشطة الفرد وممارساتهم هى التى تشكل الأبنية والتنظيمات والأبنية الاجتماعية[1].

وإذا كــان ما سبق يمثل مشهدان للخروج من أثار النظريات الكبرى وخاصة البنائية الوظيفــية، فإن نفس الفعل قد أصاب النظرية الماركسية. لقد فعلت الرؤية النقدية فعلتها، وافتعلــت عراكاً نظرياً مع الماركسية، فراحت تدحض مقولاتها وتكنيكاتها المنهجية. لقد دعــت الــرؤى الــنقدية إلى رفض الأنظمة القائمة، ومن ثم سعت إلى تقويضها والأتيان بأخــرى. وعلـــى الرغم من أن هذه الرؤى قد جاءت لإعادة النظر فى مخرجات الرؤى الكــبرى، فإنهـــا فى الوقت ذاته، جاءت أيضاً لنقد التنظيم الاجتماعى الاقتصادى القائم، بهدف إنهاء عمليات القهر والاستغلال. إن الخروج أو النشوذ عن الخط الماركسى يتمثل فى صياغة مفاهيم جديدة واكبت التطورات والمشكلات التى حفلت بها الهياكل الاجتماعية للبلدان الأوروبية فى النصف الثانى من القرن العشرين. ولعل أبرز ذلك يتحدد فى طرح "بولانــتزاس" Poulantzas لمفاهيم مصفوفة الإنتاج التى جاءت مخالفة للخط الماركسى، ناهـيك عــن تمييــزه بيــن البنـــيات أو الأصـــعدة السياسية والأيديولوجية والمستويات الاقتصادية[2].

وحيــث أن التـــيار النظرى الذى أشرنا إليه فى السطور السابقة يدخل فى أضمومة التـــيارات المحدثة النقدية التى انسلخت أو ارتدت عن الماركسية الأرثوذكسية، فإن هناك اتجاهـــاً آخر تمثله مدرسة فرانكفورت، تلك المدرسة التى دحضت مقولة الفاعل الثورى لدى الماركسية، أو أبدلته بآخر فى ضوء الواقع القائم فى المجتمعات الأوروبية. لقد أنهت هذه المدرسة إلى الأبد الدور الثورى للطبقة العاملة، ووضعت بدلاً منه الشباب والطلاب والمنبوذين والملونين والمضطهدين[3].

١- زينــب شـــاهين، الأنثوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطــبعة الأولـــى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص٧٣-٧٨ وأيضاً : على جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٢٧٩-٣٠٣.

٢- محمـــود عودة، تاريخ علم الاجتماع : مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د. ت، ص ١٦٧. ويمكن الرجوع أيضاً إلى :

- نــيكوس بولانـــتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

٣- حول أفكار المدرسة النقدية راجع :

- هربـــرت ماركـــيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابتس، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.

وبالنظر إلى البنيوية التى انفصمت ابستمولوجيا عن الأطر النظرية القائمة، نجدها قد حدثت تبدلاً واضحاً ليس فقط فى نموذجها المعرفى، وإنما أحدثت هذا التبدل فى اختيار موضوعات الدرس، وعملية بنائها، والفرضيات التى تبنتها، والمناهج الملائمة لاختيار هذه الفرضيات، فضلاً عن صياغتها لنماذج خاصة بها. عن ذلك ساعد البنيوية – حسبما ترى – فى الكشف عن البنيات القائمة وظائفها وقوانينها الداخلية. إن هذا التحول جعل من البنيوية موضة جديدة من التنظير تهتم فقط بعملية تفسير التحولات وفق القوانين الداخلية للبنيات الاجتماعية، وتبتعد فى الوقت عينه عن الرهانات السياسية[1].

ويجدر أن نشير إلى أن البنيوية بحسبانها موضة فكرية سرعان ما انقضى بريقها، الأمر الذى ساهم إلى طرح مجموعة من التيارات النظرية التى يمكن أن نصنفها إلى أربعة أشكال رئيسية هى : البنيوية التكوينية، وعلم الاجتماع الدينامى، والطرح الوظيفى النسقى أو الاستراتيجى، والفردية المنهجية. وبالنظر إلى النوع الأول وهو البنيوية التكوينية، نجد أنه يطلق عليها بما بعد البنيوية، والتى استبدلت مفاهيم الماركسية بأخرى. لقد استندت هذه المدرسة إلى مفاهيم السيطرة والمعانى الرمزية بدلاً من مفاهيم الطبقات وتقسيم العمل والملكية والسيطرة على أدوات الإنتاج. إنهم فى ذلك قد تجافوا مع الماركسية، فى الوقت الذى حذوا حذو الفهم الفيبرى، وحاولوا من خلال هذا الفهم تصويب أنساق العلاقات القائمة فى الواقع المعاش[2].

ولإدراك طبيعة علم الاجتماع الدينامى فإنه لا يتباين فى توجهاته البحثية عن البنيوية التكوينية، ولكن لا يعنى ذلك أنه يتفق معها تماماً. إن علم الاجتماع الدينامى يعطى أهمية متعاظمة لوقائع البنية التى من خلالها يركز على أمرين لا ثالث لهما: الأول هو ما يحدث من تبدلات، أما الأمر الآخر فإنه يتمثل فى التركيز على صيرورة المجتمعات الإنسانية، إن ما سبق يعنى أن علم الاجتماع الدينامى جعل من التجارب التى خبرتها المجتمعات الإنسانية شكلاً خاصاً للوقوف على التغيرات التاريخية والاجتماعية التى حدثت فى كنفها، وهو فى ذلك إذ يجعل الأمر السابق نصب عينيه، فإنه يحاول أن يضبط المتغيرات المختلفة التى من خلالها يتم الكشف عن العلاقات الداخلية وارتباطاتها الخارجية.

- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.

١- أندريه أكون، "علم الاجتماع"، فى: مجموعة من المؤلفين، فلسفة العلوم من ١٨٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرازق الأصفر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤، ص ١١٨ وأيضاً راجع:

- جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفى شتروى إلى ديدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦، الكويت ١٩٩٦، ص ص٤٥-٤٩.

٢- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية....، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٠، وأيضاً : جيوفانى بوسينو، نقد المعرفة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٩.

وللوقوف على التيار الثالث والأخير فى هذا الصدد، فإننا نجد أنه يتقاطع مع التيارين السابقين – أقصد التكوينية وعلم الاجتماع الدينامى. ففى الوقت الذى ينهض على فرضية انقسام المجتمع وتنضيده اجتماعياً، ويبتعدان عن تحديد الصراع وفقاً لهذا الانقسام، فإن الطرح الوظيفى النسقى[1] والاستراتيجى يركز على البنيات الوظيفية (التنظيمات الاجتماعية) باعتبارها بناء تضطلع بمجموعة من الوظائف الاجتماعية التى تتم من خلال المواقف المتبادلة والعلاقات بين الفاعلين داخل تنظيم معين. إنهم ينظرون إلى التنظيمات باعتبارها كيانات مجردة أو شبه مصطنعة تحتوى على مجموعة من السلوكيات التى تبرز شحنات انفعالية تعبر عنها المعتقدات والقيم السلوكية الممارسة[2].

وإذا كانت الاتجاهات السابقة التى تحدثنا عنها قد أخذت فى توجهاتها مسألة الكلية الاجتماعية Social Totality، فإن الفردية المنهجية أخذت من التحليلات الاجتماعية للفرد إطاراً مرجعياً فى توجهاتها ووحدة للملاحظة. إنها لجأت إلى المناهج الفردية وتجافت مع التصورات الجماعية. بمعنى أنها أغمضت عينيها عن دراسة الكليات أو الأنساق، وركزت كل جهودها على دراسة سلوكيات الأفراد وكيفية اندماجهم فى داخل الجماعات أو السياقات المجتمعة. إنها وفق ذلك تكون قد ألغت البعد التاريخى عن اهتمامها، وحاولت وحسب الكشف عن الضرورات الداخلية التى تجعل من سلوك الأفراد الهم الرئيسى فى البحث، ذلك الاهتمام الذى ينتقل بهم من دراسة الجزء إلى فهم الكل برمته. أننا نفهم مما سبق أن الفردية المنهجية تسعى إلى تحويل التحليل الاجتماعى تجاه تحليل الأعمال والسلوكيات الفردية التى من خلالها يمكن دراسة الأنساق الوظيفية وعمليات التفاعل فى داخلها فى ضوء فهم الأدوار التى يضطلع بها كل فاعل فى إطار اختياراته الفردية[3].

وأحرى بنا أن نوضح هنا أن الطروحات الجديدة التى أشرنا إليها قبل قليلة فى السطور الفائتة، جاءت نتيجة ما يمكن أن نطلق عليه بأزمة النظرية، التى اتضح معالمها مع نهاية عقد السبعينات، تلك الفترة التى شهدت أفول المعتقدات الدينية، وانحطاط الحقائق، وأزمة العقل أو كسوف العقلانية. إن ما حددناه تواً جعل النظرية الاجتماعية تنقلب رأساً على عقب، إذ تحولت ساحتها إلى أرض خصبة للرؤى التفتيتية، وفتحت ساحة العمل على مصاريعها للعراكات والتجديدات والتبدلات والارتدادات التى جاءت وفق معيار الفصم النظرى والأيديولوجى.

وبغض النظر عن الوضع الذى أشرنا إليه قبل قليل، والصراع الحرور بين ما يسمى بالنظريات وبعضها البعض، فإنه يعن لنا تساؤلاً محورياً مؤداه : أين موقع الخدمة

١- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية....، المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٨.

٢- المرجع نفسه، ص ص ٦١-٧١.

٣- المرجع السابق، ص ص ٧٥-٨٨.

الاجتماعية من كل هذه الأحداث؟. هل تنهل من النظريات الكبرى وتتخذ منها إطاراً تصورياً، أم أنها تركن إلى أحد النظريات الصغرى، أما أنها تتقاطع مع كل هذه النظريات وتفرض عليها مسائل المهنة وأدوار الممارسة نظرية خاصة بها؟. إن ما سبق هو ما سنحاول الإجابة عليه وفك رموزه فى السطور التالية.

ثانياً : الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية : وجهاً لوجه

كما سبق أن أوضحنا فى صدر هذه الورقة، أنه يمكننا فهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية من خلال محورية، الأول هو مدى كفاءة دراسات الخدمة الاجتماعية فى استخدام النظرية الاجتماعية ومدى نجاحاتها فى الوصول إلى نتائج مفيدة على صعيد الواقع المجتمعى، أو تطوير رؤى نظرية جديدة يمكن تفعيلها فى إطار دراسة الواقع القائم بكل ما يحويه من إشكاليات اجتماعية. أما المحور الآخر، فيتمثل فى الكشف عن طبيعة الاتجاه النظرى الفاعل الذى تستند إليه الخدمة الاجتماعية فى ممارساتها الواقعية.

إن الاستناد إلى المحورين السابقين سوف يأخذ بأيدينا للكشف عن الوجه النظرى الشائع فى استخدام الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن الوقوف عن أوجه النظرية الاجتماعية فى إطار الواقع القائم، وكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من تأويل النظرية لتقديم تفسير مقبول للقضايا التى تتصدى لدراستها.

إن اهتمامنا بالكشف عن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية يأتى من خلال مهمة محورية تتمثل فى فض الاضطراب الحادث الذى يعانى منه أصحاب هذه المهنة، ذلك الذى يتضح بشكل جلى فى سوء استخدام النظرية وتوظيفها، وتأويل مقولاتها فى إدارة ودراسة الواقع الاجتماعى، ناهيك عن دمغ المهنة بطابع أيديولوجى، وخلع الصفة النظرية عنها، خاصة فيما يتصل بتأويل الممارسة باعتبارها نظرية، وعدم قدرتها على تطور نظرية خاصة بها[1].

إن عدم تطوير نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية جعلها ترتكن وراء الدفوعات النظرية والافتراضات التى جاءت من علوم اجتماعية وإنسانية أخرى، خاصة من علم الاجتماع الغربى، ذلك الأمر الذى فرض عليها نظرية واحدة ووحيدة تتساوق مع أصل نشأتها، ذلك هو الآخر الذى فرض نوعاً من التعدد وتفتيت النظرية، إذ من خلال هذا الفعل طرح أصحاب الخدمة الاجتماعية والمفاهيم باعتبارهما نظرية صغرى أو متوسطة المدى. ويمكننا أن نستدل على ذلك بالعدد الكبير من النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية، والذى حاول "مختار" أن يعرض لها فى إطار عرضه للنظريات

1- O' coniooure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning practioners, British Journal of Social Work, No. 16, pp. 431-447.

المستخدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ومحاور الممارسة فيها. فعلى سبيل المثال نجده يذكر أن النظرية التى تعمل مع الوحدات الاجتماعية الصغرى تتمثل فى التحليل النفسى، وسيكولوجية الذات، والوظيفية، واستخدام السلطة الوالدية، والتدخل فى الأزمات، ونظرية التماسك والجماعات الصغيرة، وديناميكية التفاعل والتفاعلية، والتبادلية، والقيادة. أما بالنسبة للنظريات التى تستخدم مع الوحدات الكبرى فهى : نظرية المساعدة الذاتية، ومشاركة المواطنين، والعلاقة بين الجهود الأهلية والحكومية، والاتصال، والتنظيمات الاجتماعية، والأنساق الاجتماعية، والنسق المفتوح، والبنائية الوظيفية، والوظيفية، والبنائية، والكفاءة والفاعلية، والتقريب المتتالى، والتغير الاجتماعى، والمتصل التحليلى التفاعلى[1].

إن المطلع على النظريات السابقة التى طرحها "مختار" عند ممارسة الخدمة الاجتماعية يستطيع أن يستدل من الوهلة الأولى على أنها ما هى إلا جمع من المفاهيم التى تدخل فى أضمومة إحدى النظريات الكبرى ألا وهى النظرية البنائية الوظيفية، تلك التى تحوى معظم النظريات أو بالأحرى المفاهيم التى تدخل فى بناء النظرية ذاتها. إن مثل هذا التفتيت الذى تشهده النظرية يعد خطلاً نظرياً مبيناً، فضلاً عن احتوائه لكثير من اللبس والتشوه، خاصة إذا ما أدركنا أنه يسوى بين المفاهيم والنظريات فى الوقت آنه، خاصة عندما يضع الأنساق كنظرية بجانب البنائية الوظيفية، أو أن يقسم هذه النظرية إلى بنائية ثم إلى وظيفية.،

إن إحصاء النظرية فى الخدمة الاجتماعية نجدها تعبير عن غموض مجموعة من المفاهيم، إذ هى تبدو كأشكال نظرية غير متناسقة، أو قل أنها على الأقل هى مجموعة من النظريات الضيقة التى تدخل بشكل أو بآخر فى إطار ما يسمى بأيديولوجيا المهنة، إن ما يسمى بالأيديولوجيا المهنية جعل المهنة ذاتها والنظرية المستخدمة فى إطارها يكتنفها كثير من الغموض، وتحفل بكم هائل من التشويش والخداع.

لقد تعددت النظرية المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية، إذ نجدها تعددت بتعدد الأطر المعرفية التى استعارت منها نظرياتها. بمعنى أن مراجعة النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية يجدها قد جاءت من خلال تخصصات متخلفة. مثل علم الاجتماع وعلم النفس والسياسة... الخ. وذلك بهدف خبر مجموعة من المسائل أهمها :

أولاً : الوقوف على سلوك العملاء وجذورهم الاجتماعية.

ثانياً : الكشف عن البناء الاجتماعى للعملاء والمشكلات التى تواجههم.

ثالثاً : تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعى بين العاملين والعملاء.

١- عبد العزيز مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.

رابعاً : وصف وتفسير البنية التنظيمية للعمل وتأثيراتها المختلفة[1].

إنـــه من خلال التحديد السابق لاهتمام الخدمة الاجتماعية، فإننا نرى أنها سوف تعمل وفـــق محورين، الأول يتصل بالعمل مع الوحدات الإنسانية الصغرى Micro Practice (وهى الفرد والجماعة)، أما المحور الآخر فهو يمثل العمل مع وحدات كبرى. وإذا كنا قد حددنـــا فى هذا الجزء أن مقصدنا من هذه الدراسة يتمحور حول كفاءة استخدام النظرية الاجتماعـــية فـــى دراســـة الخدمة الاجتماعية والكشف عن القدر التفتيتى الذى اتسمت به بحوثها، فإننا لجأنا إلى الكشف عن ذلك من خلال الدراسات الأكاديمية التى تمت فى إطار كلـــية الخدمـــة الاجتماعـــية بجامعـــة القاهرة فرع الفيوم. ووفق ذلك فإننا نقدم مجموعة الاعتبارات التالية :

١- إن مجموعـــة الرســـائل الـــتى تـــم إجازتها(*) كانت نحو ١١٥ رسالة، كانت نسبة الماجســـتير فـــيها نحو ٥٩,١%، بينما مثلت درجة الدكتوراه نحو ٤٠,٩%، وهى الرســـائل التى أنجزت فى الفترة بين عامى ١٩٩٠، ١٩٩٨ (وفقاً لبيان الدراسات العليا).

٢- أن عينة الدراسة (بالنسبة لمجموع الرسائل) كانت تمثل نحو الثلثين للماجستير بنحو ٦٤,٩%، أما الثلث الآخر فقد كان من نصيب درجة الدكتوراه أى بنحو ٣٥,١%. أمـــا بالنسبة للمجموع الكلى للرسائل المنحصرة فى الفترة التى حددناها آنفاً، فإنها تمثل نحو ٣٢,١% فى درجة الماجستير، بينما جاءت درجة الدكتوراه محققة نسبة تقل عن الأولى – أى درجة الماجستير – بنحو ١٤,٧%.

٣- أن الدراســـة الراهـــنة ركزت وحسب على الدراسات التى استخدمت فيها نظريات علـــى الاجتماع أو بعض المفاهيم المتداولة فى إطار نظرياته، لذا تجدنا قد استبعدنا مـــن العينة المختارة النظريات التى نهلت من نظريات العلوم الاجتماعية الأخرى، وكذا الدراسات التى لم تأخذ أو ترتكن إلى أى إطار تصورى أو نظرى، ناهيك عن الدراسات التى نظرت إلى مشكلة البحث فى إطار عملية الممارسة المهنية.

٤- إنه وفق الاعتبارات السابقة، فإن عينة الدراسة الراهنة جاءت على النحو المقصود (عيـــنة مقصـــودة)، حيث كانت تنصب بالأساس على الدراسات التى خرجت من عباءة نظرية محددة، سواءً كانت هذه العباءة تغلفها رؤية ماكرو Macro أو ميكرو Micro.

ولكى نكشف عن طبيعة عينة الدراسة، فمن الجدول رقم (١) الذى يوضح بيان أعداد ونسب رسائل الماجستير والدكتوراه للعينة المختارة، نجد أنه فى إطار مرحلة الماجستير

---

1 Pyne M., Modern Social Work Theory: A critical introduction, Macmillan Press, London, 1991, P.2.

(*) تـــم اســـتبعاد الرسائل التى تمت مناقشتها ولم يتم إجازتها من قبل إدارة الجامعة بعدم إتمام الباحثين لملاحظات السادة أعضاء اللجان العلمية التى ناقشت هذه الرسائل.

أن الأعـــوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالى قد حققت نسب مرتفعة، إذ سجلت نحو ٢١,٦%، ١٨,٩%، ١٦,٢%. وإذا كانـــت الأعـــوام الـــتى ذكـــرناها قد سجلت معدلات مـــرتفعة، فإن الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩١، ١٩٩٠ قد سجلت أدنى المعدلات، إذ حققت على الـــتوالى نحـــو ٢,٧%، ٢,٧%، ٥,٤%. وفـــى مرحلة الدكتوراه سجل العامين ١٩٩٤، ١٩٩٦ نحـــو ٦٠% مـــن جملـــة العينة بواقع ٣٠% لكل منها، وسجلت الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٧ نسب متساوية أيضاً إذ سجل كل منهم نحو ٥%. وفى الوقت الذى سجلت الأعـــوام الســـابقة مجتمعة نحو ٧٥%، فإن العام ١٩٩٥ قد سجل نحو ربع العينة، أو قل النسبة الباقية أى ٢٥%.

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة التى تم إنجازها فى الفترة المنحصرة بين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩٨ (ماجستير ودكتوراه)

السنة	البـــــيـــــان			
	ماجستير	%	دكتوراه	%
١٩٩٠	٢	٥,٤	١	٥
١٩٩١	١	٢,٧	--	--
١٩٩٢	٨	٢١,٦	١	٥
١٩٩٣	٣	٨,١	--	--
١٩٩٤	٤	١٠,٨	٦	٣٠
١٩٩٥	٧	١٨,٩	٥	٢٥
١٩٩٦	٦	١٦,٢٠	٦	٣٠
١٩٩٧	٥	١٣,٥	١	٥
١٩٩٨	١	٢,٧	--	---
المجموع	٣٧	١٠٠	٢٠	١٠٠

وبالـــنظر إلـــى الرســـائل العلمية وفق مدخلها النظرى (انظر الجدول رقم (٢)) نجد الرسائل التى التزمت بالاتجاه البنائى الوظيفى قد بلغت نسبة تقدر بنحو ٣,٥%، ثم حققت الرسائل التى استندت على الممارسة المهنية نحو ٥,٢%، ثم تأتى الرسائل التى لم تستخدم أى اتجـــاه نظـــرى لكـــى تحقق نسبة تقدر بنحو ١٢,٣%، التى استخدمت مفاهيم البنائية الوظيفية نسبة تقدر بنحو ٧٨,٩%. وفى الوقت الذى تسجل الرسائل مدى التزامها بالاتجاه البـــنائى الوظـــيفى (كرؤية واسعة أو ضيقة)، فى الوقت عينه الذى تكشف هذه الدراسات مدى إغماضها حق الاتجاه الماركسى، الذى يعتبر فى إطار الخدمة الاجتماعية رجس من عمـــل الشيطان. إن ذلك يعكس بوضوح مدى التزام الدراسات بالاتجاه البنائى الوظيفى،

وإن كـــان يعكـــس ذلك توجه الباحثين والمؤسسية العلمية والمهنية. توجهها وظيفياً، فإنه يعكـــس فى الوقت ذاته معاداة الماركسية، ذلك الذى يكشف عنه التدريب الأكاديمى على نظـــريات تتصل بأصل ونشأة المهنة، وطبيعتها التسكينية، ناهيك عن عدم إدراك التطور الحادث فى استخدام الرؤى الراديكالية اليوم فى إطار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هناك تجديدات فى المقولات النظرية للفكر الماركسى فى البلدان الأوروبـــية، واستخدامها من قبل أصحاب الخدمة الاجتماعية فى تطور المهنة والعلم، إلا أن الخدمـــة الاجتماعية فى مصر – والفيوم على وجه الخصوص – مازالت تدير ظهرها لهذا التطور، أو قل أنه إلى الآن لم يصل إلينا بعد مسألة التطورات النظرية بالرغم من أن المراجع الأجنبية تعج بكثير من الإشارات حول ذلك(*).

إن المـــتأمل فيما طرحناه قبل قليل يستطيع أن يفكر بطريقة موازية لما سبق، ويمكنه القول أن مجافاة النظريات الأخرى التى تبتعد عن الرؤية الواسعة للبنائية الوظيفية، ما هى إلا نوع من التقولب النظرى، أى أنه وضع للباحثين فى إطار نظرى محدد. وأنه حتى فى إطـــار هـــذا التقولب النظرى، فإنه غلب على الدراسات التى نحن بصدد دراستها، أنه تم تجزيـــئى الاتجـــاه البـــنائى الوظـــيفى باعتـــباره أحد النظريات السائدة فى إطار العلوم الاجتماعية، وبدلاً من استخدامه بطريقة كلية شاملة، فإنه تم تجزيئى مقولاته، واستخدامها بحسبانها نظريات ضيقة. ولما كانت هذه النظريات الصغرى لا تستطيع أن تقوم بمفردها أن توجـــه أى أطروحة توجها صحيحاً فى الإجابة عن تساؤلاتها أو التحقق من فروضها، فإنـــنا نجدهـــا قـــد راحت تستعين بمفاهيم أخرى ونظريات صغرى حتى تستطيع أن تفى غرضها.

جدول رقم (٢) يوضح الرسائل العلمية حسب المدخل النظرى

الـــــبـــــيـــــان	العدد	%
١- رسائل استندت على الاتجاه البنائي الوظيفي	٢	٣,٥
٢- رسائل استندت على مفاهيم البنائية الوظيفية	٤٥	٧٨,٩
٣- رسائل استخدمت النظرية الماركسية	--	--
٤- رسائل خاوية من أى التزام نظرى	٧	١٢,٣
٥- رسائل استندت على الممارسة المهنية	٣	٥,٢
المجموع	٥٧	١٠٠

(*) راجـــع فى ذلك نص الترجمة للفصل الأول والثانى من الكتاب الذى قمنا بترجمته حول علم اجتماع الخدمة الاجتماعية والذى جاء بعنوان :

Davis M., The Socio;ogy of Social Work, Routldge, London, 1991.

وبالـــنظر إلى الجدول رقم (٣) الذى يوضح جلة المفاهيم المستخدمة التى انطلق منها الباحثين باعتبارها نظريات صغرى، نجد أن استخدام هذه المفاهيم جاء على النحو التالى، النســق المفــتوح استخدم ست مرات بواقع ١٣,٣%، والدور(*) استخدم سبع مرات بنحو ١٥,٥%، ومفهــوم النســق استخدم نحو ثمانية عشر مرة بنحو ٤٠%، ومفهوم الاتصال بنحو أربع مرات بواقع ٨,٨%، ثم استخدمت هذه الدراسات مفهوم الكفاءة والفاعلية ثلاث مــرات بنحو ٦,٧%، ثم تأتى مفاهيم بناء القوة والقيمة والمدافعة ونظم المعلومات والسلم الامتدادى مرة واحدة بنحو ٢,٢%(**).

جدول رقم (٣) يوضح استخدام الرسائل
لمفاهيم النظرية بحسبانها نظريات صغرى

الـــنـــظـــريـــة	العدد	%
النسق الاجتماعى المفتوح	٦	١٣,٣
الدور	٧	١٥,٥
النسق	١٨	٤٠
المنظمات	٢	٤,٤
بناء القوة	١	٢,٢
الاتصال	٤	٨,٨
القيم	١	٢,٢
المدافعة	١	٢,٢
نظم المعلومات	١	٢,٢
الكفاءة والفعالية	٣	٧
السلم الامتدادى والأعمدة	١	٢,٢
المتوازية	ــ	ــ
المجموع	٤٥	١٠٠

(*) اســتخدام مفهوم الدور هنا استخداماً وظيفياً ومؤسسياً، ونتيجة لعد الاطلاع على التطورات التى لحقت بالــنظرية الاجتماعــية واســتخداماتها فى إطار الخدمة الاجتماعية، فإنه لم ينظر له باعتباره من المفاهيم المحوريـــة التى تفيد فى فهم العلاقات الاجتماعية والشخصية بين الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم وبينهم وبيــن العمـــلاء، فضلاً عن إدراك التوقعات التى تنتج من خلال السلوك وفق التنظيمات الجديدة فى إطار الأطر النظرية المحدثة... انظر فى ذلك :

Porlman, Personal: Social Role and Personality, Univ. of Chicago Press, 1968.

(**) أحرى بنا أن نشير إلى أن هذه الدراسات لم تستخدم هذه المفاهيم باعتبارها نظريات صغرى بمفردها، وإنمـــا أدخلــت معهـــا مفاهيم أخرى مثل الانطلاق من النسق والاتصال معاً، أو من المنظمات والأنساق والمشاركة، والنسق والمنظمات والنسق والدور... الخ.

إنه من خلال التحليل الكمى الذى قدمناه له، ومن خلال التحليل الكيفى الذى قمنا به، يمكننا أن نقدم مجموعة الاستخلاصات التالية :

أولاً : على الرغم من أن هذه الدراسات قد ادعت أنها قد استخدمت النظرية، أو أنها تبنت النظرية، إلا أن الواقع يكشف عن أن دراسات الخدمة الاجتماعية قد أغفلت تماماً النظرية، وإن كانت قد استخدمتها فقط كديكور متمم للدراسات العلمية. إنها لم تعمل على تفعيل هذه النظرية الصغرى فى تأويل أو تفسير الواقع. إن مثل هذه الدراسات قد غاب عنها استخدام النظرية، ذلك الذى اتضح بشكل جلى فى عمليات الفهم أو التفسير أو التأويل، ويدخلها فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو المتطرفة. وبيد أنها قد ادعت أنها تبتعد عن الأيديولوجية، إلا أنها قد انغمست فيها ليس باعتبارها قد ارتكنت إلى البنائية الوظيفية ومفاهيمها النظرية، ولكن لأن هذه الإمبريقية ما هى إلا نوع من الأيديولوجية.

ثانياً : إن دراسات الخدمة الاجتماعية ترتكز بشكل ملحوظ على دراسة الوحدات الصغرى، وهذا ما جعل مثل هذه الوحدات تبتعد بشكل جارف فى إطار السياسة. أو بمعنى آخر أن هذه الدراسات جدفت بعيداً عن الظروف السياسية التى تفرض إشكاليات مجتمعية واجتماعية بعينها تطل بتأثيراتها على الموصمين بالفقر والمحتاجين.

ثالثاً : إن الخدمة الاجتماعية فى دراستها ترتكز وحسب على إحدى النظريتين الحاكمتين الكبريين فى دراسة موضوعات العلم الاجتماعى، وراحت تفتت أجزائها، إذ استخدمت مفاهيمها بحسبانها نظريات صغرى، وحيث أن النظرية البنائية هى النظرية الأم والكبرى الموجهة لكل دراستها، فإنها استخدمت مفاهيمها مثل الدور وإعارته مفهوم النظرية، ومرة أخرى استخدمت مفهوم النسق وألبسته ثوب النظرية وهكذا، ناهيك عن إغفالها للتطورات النظرية الحديثة الذى شهدها مسرح العلم الاجتماعى.

رابعاً : إن الخدمة الاجتماعية وفق استخداماتها النظرية حاولت أن تنظر إلى الواقع فى ضوء المفهوم النظامى والمؤسسى، الأمر الذى جعلها تشيح النظر بعيداً عن مفاهيم الصراع أو حتى المنافسة. إنها بذلك تكون قد جردت دراساتها من قضية الموضوعية العلمية، وضيقت المجال على نفسها فى تناول الموضوعات التى تتسم بالاستاتيكية وليست الدينامية.

خامساً : إن ارتكان الخدمة الاجتماعية على النظرية البنائية الوظيفية وحدها، دمغ هذه الدراسات بطابع أيديولوجى محدد، الأمر الذى دفع هذه الدراسات، بالاهتمام بالشكل النظرى دون النظر إلى تطور المعرفة الأبستمولوجية.

سادساً : إن تقطيع أواصر النظرية، والتركيز على مفاهيم بعينها من خلال البنائية الوظيفية، يوضح بشكل لا يقبل الجدل عن عدم إدراك لطبيعة المقولات الأبستمولوجية ليس فقط للتيار الوظيفى، وإنما أيضاً للتيار الماركس.

سابعاً : إن عدم إحاطة الباحثين بالمقولات الأبستمولوجية للتيار الوظيفى ينبئ بنقص التأهيل الأكاديمى لهم. إن التسطيح فى تناول المقولات النظرية، وعدم الإدراك للمقولات النظرية يتضح من عدم إلمام الباحثين بالأصول النظرية للتيار البنائى الوظيفى، ذلك الذى يسأل عنه طبيعة التدريس والكتابات الأكاديمية التى هى الأخرى تعانى من تشويه واضح، أو بالأحرى تعانى من إهمال، حيث التركيز على الجانب الإمبريقى دون اتصال وشيج بالجانب النظرى.

ثامناً : إن الخدمة الاجتماعية وفق تطورها الضيق، نجدها أداة تسكين للأوضاع الاجتماعية، وتمثل حجراً كؤداً أمام تبديل الوضعية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، ناهيك عن كونها مهنة مؤسسية تعمل على صيانة الأنظمة التى تعمل فى إطارها. إنك تجد فى ذلك الإطار أن الأخصائيين الاجتماعيين ما هم إلا أداة النظام السياسى القائم، لذا يصح أن نقول أنهم فى هذا الإطار يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم من جانب، وفيما بينهم وبين العملاء من جانب آخر، وفيما بينهم وبين مجتمعهم من جانب ثالث.

إنه بعد كل ما قدمناه، وفى نهاية هذه الورقة يمكن القول، أن المتتبع التاريخي والأكاديمي لدراسات الخدمة الاجتماعية أنها جاءت خلوا من نظرية خاصة بها، فضلاً عن تخلفها عن الأطر النظرية الحديثة. إن تركيز الخدمة الاجتماعية على نظرية بعينها، جعلها تتفوق على اتجاه نظرى محدد، ذلك الذى انعكس بشكل قوى على طبيعته التحليلات والتفسيرات الضيقة، أو قل أنها أضحت ذات اتجاه واحد ووحيد فى التحليل الأخير، الأمر الذى أفضى إلى نقص المعرفة الأبستمولوجية، وعدم قدرتها إلى تكوين نظرية وطنية تنبع من واقعها الاجتماعى الذى تعيش فى كنفه.

وقد يرد علينا أصحاب الخدمة الاجتماعية حول قضية النظرية الغائبة، ويقولون أن الخدمة الاجتماعية لا تهتم بالنظرية بقدر ما تهتم بالممارسة. وإذا كان هذا صحيحاً من الناحية الواقعية، فإنه حان الوقت من خلال الوقائع الاجتماعية أن نقيم استدلالاً نظرياً يحكم هذه الوقائع، بدلاً من التشرذم النظرى الذى تحيا الخدمة الاجتماعية فى إطاره. إننا اليوم لا نحتاج إلى الممارسة بقدر ما نحتاج إلى إعادة النظر فى المقولات النظرية التى تحكم توجيه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فى الممارسة – الطقوس الأدائية والمهارية – سوف يساعد الخدمة الاجتماعية فى تدشين بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيبه النظرى والمنهجى، ذلك الذى يبتعد عن منهج سير العمل فى الخدمة الاجتماعية الذى يركن إلى اعتبارت أخلاقية لا علمية بالأساس.

إن تركيز الخدمة الاجتماعية على عملية الأداء المهنى، باعد بينها وبين تكوين نظرية خاصـــة بهـــا تحكم تناولها المنهجى والأبستولوجي، فضلاً عن معاندتها لتطور معرفتها العلمية وإضفاء فهماً – بالمعنى الفيبرى – وتأويلاً واقعياً للقضايا التى تتناولها. إن تكوين نظـــرية خاصة بالخدمة الاجتماعية من شأنه أن يعلى من قدر إعمال الرؤية الكلية، فضلاً عـــن عدم تفتيتها للقضايا، تلك التى يسأل عنها استخدامها لمقولات مفهومية جزئية، بدلاً من تسلحها بإطار فكرى واسع.

وعلـــى الرغم من الترويج الحادث اليوم لاستخدام النظريات الصغرى أو المتوسطة المـــدى فـــى إطـــار العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا الفعل لم يأت بجديد فى إطار الاكتمال النظرى، الأمر الذى جعله نوعاً من الخيانة والتآمر على النظرية، ذلك الذى لا يؤدى إلى ســـير المشـــكلات الواقعية بطريقة صحيحة أو كلية. إن تفتيت النظرية إلى مجموعة من المفهومات، واتخاذ هذه المفهومات كموجهات نظرية يفرض نوعاً من التسطيح النظرى، ناهيك عن تناول مشكلات الواقع بطريقة تجزيئية غير شاملة وغير جدلية أيضاً.

الفصل الأول

العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الأجتماعية: فهم خاطئ

مـارتــن دافيــز

العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية : فهم خاطئ

يمكن للمرء أن يفهم العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من خلال طريقين رئيسـيين، فكما هو واضح من العنوان، فإن القارئ يمكنه أن يكتشف الخدمة الاجتماعية من خلال نظـرة تحليلية لعلم الاجتماع. وقد يفطن القارئ أن ذلك سهلاً يسيراً، ولكن العكس هو الصحيح، إذ أن ذلك يتضح من خلال ممارسات الخدمة الاجتماعية التى تتخذ من الواقع ومعطياته، إشكاليات تتحول إلى نوع من النقد فى إطار علم الاجتماع.

وإذا كـان مـا سـبق يمـثل الوجــه الشائع فى استخدام الخدمة الاجتماعية للوقائع الاجتماعـية، فإن ثمة طريقة أخرى يمكن أن تدفع بها، وهى الطريقة التى أوضحت من الصـعوبة بمكـان مقاومـتها. فإذا كان الأدبيات توضح الطبيعة المتنوعة التى تتسم بها الخدمة الاجتماعية فى الواقع، فإن هذه الأدبيات ذاتها تكشف عن تعدد أوجه استخدام علم الاجـتماع، فضلاً عن تعدد آلياته وأساليبه. إننا هنا نسعى وحسب إلى سبر غور المداخل المتبايـنة الـتى يـتخذها علماء الاجتماع للوصول إلى موقف عام يحكمه. إنه من خلال اتخاذنا للخدمة الاجتماعية كمثال نستطيع من خلالها أن نضع أيدينا على مسألتين، الأولى تتمثل فى كيفية تناول وفهم علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية المعقدة، أما المسألة الأخرى فتـتعلق بكيفـية استفادة الخدمة الاجتماعية من المسائل النظرية فى علم الاجتماع وكيفية تطويعها فى دراسة قضايا خاصة باهتمامها.

ويجـدر أن نشـير فى هذا الصدد إلى أن موضوعات علم الاجتماع فى نهاية القرن العشـرين لـم تعد من الأشياء العسيرة سواءً فى كنهها أو فى تناولها. إن ذلك يعود إلى مواكبـته للطبـيعة المعقدة التى يتسم بها المجتمع الإنسانى. إن الطبيعة المعقدة للمجتمع الإنسـانى تتطلـب فـيها خاصاً وصحيحاً، ناهيك عن مجاهدته فى وضع مداخل نظرية "وأيديولوجـية" مـتعددة تسـعى إلى تفسيره على كافة الأصعدة. وإذا كانت هذه المداخل النظرية منها ما يتصل بالرؤى الكلاسيكية والواسعة فى التصدى لتفسير ظواهر المجتمع الإنسـانى، فهـناك أيضـاً المداخل الحديثة والضيقة فى الوقت ذاته التى تهتم على سبيل المثال باللغة لتفسير العلاقات الاجتماعية وآليات الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين.

وأحرى بنا أن نسجل هنا، أنه إذا كانت هناك من المنظورات الحديثة التى تهتم باللغة لدراسـة وفهـم آليات الاتصال، فإنه ثمة حاجة ملحة تفرضها وضعية الاجتماع لحساب مخاطـر الإشـكاليات المنهجـية ولـتطوير أنساق التحليل الخاصة لفهم عمليات التفاعل الاجتماعى (اللفظى)، ذلك الذى يتضمن موضوعات مزدوجة وأحياناً متناقضة، تتضح فى

الجـدل السوسيولوجى الذى يتخطى حدود ما بعد الإمبريقية ويمتد إلى الثيولوجيا وما بعد الميتافيزيقا.

إن الجدل السوسيولوجى الحادث فى حقل علم الاجتماع فرض نوعاً من التنوع سواء فى الاهتمام أو التناول، ذلك الذى أفضى بدوره إلى حدوث صراعاً حروراً بين المشتغلين فـى هذا الحقل. إن الصراع بين علماء الاجتماع حول القضايا النظرية والمنهجية لم تكن فحسـب بسـبب التعقد الاجتماعى، ولكن كانت بسبب العقائدية السائدة بينهم حول قضايا الوجـود والمطلـق والظواهر غير المرئية والقوى الغيبية والمعرفة المطلقة التى تشكل صـعوبة فـى فهـم ووعى غير المتخصص. وإذا كان ذلك يحول دون فهم وإدراك غير المتخصـص لهـذه القضـايا، فـإن الوضع يزداد صعوبة إذا ما طبقنا المداخل النظرية المتصـارعة علـى موضوعات الخدمة الاجتماعية. إنه من هذا المنحى، فإن هذا الكتاب الراهن يسعى إلى إمدادنا برؤية واضحة لانعكاسات تطبيق هذه المداخل على منطقة هامة من الاهتمام العام.

وعلـى ذلك فإن الخدمة الاجتماعية نفسها لم تكن ذات اهتمام واحد ووحيد من حيث الدراسـة والتحلـيل وإن ذلك ينفى ما وجه إليها من انتقادات، خاصة الانتقاد العام الذى مـؤداه أن القائميـن على أمور هذه المهنة يسعون إلى تحقيق مساعدة الناس فحسب. أو بمعنى آخر، أن الأخصائى الاجتماعى يسعى فقط فى إطار الواقع الاجتماعى إلى مساعدة الناس وفقاً لأهداف مهنته دون اعتبار لأى من الخلافات النظرية أو التحزب النظرى. إن مـثل هؤلاء – أقد الأخصائيون – من خلال مهنتهم غالباً ما يؤدون روتين يومى واضح وملحـوظ، وهـذا الـدور يتخلص فى القيام بالأعمال المكتبية مثل حفظ السجلات وكتابة التقارير وحضور الاجتماعات وعمل الزيارات المنزلية ومقابلة العملاء وإجراء المكالمات التليفونـية مـع العملاء وحضور جلسات المحاكم وإقامة وحضور المؤتمرات ومشاركة وتنظيم الاجتماعات وتقويم المساعدات.. الخ. ولكن فى هذا الصدد يثور تساؤل هام مفاده:

هل يوجد لأى ملاحظ خارجى أفكار مخالفة عن طبيعة مهنة الأخصائى الاجتماعى ؟

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا يتلخص فى وجود أفكار مخالفة فعلا لدى أى ملاحـظ خـارجى – حـتى غـير علمـاء الاجتماع – عما يقوم به فعلاً الأخصائى الاجـتماعى. إن الأفكـار لدى الغير توضح أن مهنة الأخصائى الاجتماعى – نظرياً – تتبايـن تمامـاً عن الممارسة الحقيقية لمهنة الخدمة الاجتماعية، خاصة فى تكنيكاتهم أو آليات العمل الفعلى. إنهم بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى ما سبق، يتباينون فيما بينهم سواء فى العمل الحقيقى أو حتى فى التكتيكات المستخدمة فى الواقع الميدانى.

وإذا كـان ثمة اختلاف بين هؤلاء، فإن ثمة تشابهاً مماثلاً فى الاختلاف بين العملاء الذين يبالغون فى مهمة الخدمة الاجتماعية وأهدافها، الأمر الذى يدفع القائمين على رأس مؤسسـات الخدمـة الاجتماعية والعمل الاجتماعى على المبالغة فى أهمية المهنة وثقلها النسـبى فى المجتمع. إن ممارسى الخدمة الاجتماعية والعملاء يضعون ثلة من المعايير

المبالغ فى تحقيقها عملياً، الأمر الذى يجعل من مهمة التعريف بالخدمة الاجتماعية مسألة صعبة التحقيق، خاصة إذا ما وضعناها على المحك الاجتماعى والسياسى. إننا هنا بصدد صعوبة فى وضع تعريف للخدمة الاجتماعية، خاصة إذا ما أدخلنا فى الاعتبار المعايير والإمكانيات المتاحة من جانب آخر.

إن الاختلاف الواضح بين هذه المواقف يجعلنا أمام وضع ملغز أو محير، وهو ما يجعل مضمار الخدمة الاجتماعية أرضاً خصبة أمام تحليلات وتفسيرات وتأويلات علم الاجتماع لها. وبغض النظر عن هذا الوضع المربك والمحير، فإننا نود أن نشدد على قضية هامة كنا قد أشرنا إليها قبل قليل، ألا وهى قضية استخدام الخدمة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع. إن استخدام الخدمة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع أفضى إلى وجود كوكبة من الدراسات الإمبريقية الخاصة ذات الملامح النظرية المحددة. إن مجموعة من هذه الدراسات قد أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين يتمتعون بدرجة عالية من الشخصية أو الذاتية فى فعالياتهم أو فى أعمالهم، وهذا ما يتضح ليس فقط في تأثيرها على كيفية قيامهم بأعمالهم التى قد لا تكون شائعة فى مهن أخرى، ولكن أيضاً فى كيفية ما يقومون به، ونوعية هذه الأعمال وما يتصل بتدريبها (بوسويل ١٩٨٥).

وإذا كان غير المتخصص يستطيع أن يضع يده بسهولة على ما يضطلع به الأخصائى الاجتماعى، وأن يقوم شخصيته وأدواره، فإن فى الوقت عينه، لا يستطيع أن يستدل على أدواره السياسية بسهولة. إن الأهمية السياسية والغرض من وراء ذلك تفرض علينا ضرورة إيجاد مدخل سياسى لفهم ما يقوم به علماء الاجتماع حينما يشرعون فى فهم أغراض الخدمة الاجتماعية. إن تطوير مدخلاً نظرياً لهذا الغرض يتطلب إنشاء علم خاص يمكن أن ندعوه "بعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية". ولا يعنى ذلك أن هذا العلم غير موجود، أو غير قائم البتة، وإنما العكس صحيح، إذ أن هذا الدرب يتحقق وجوده الواقعى فى إطار المملكة المتحدة، ذلك المجال الذى فرض حالة فى إطار الجامعة، وأنشئ له تخصصاً قائماً بذاته.

وما ينطبق على الصعيد السياسى، حيث صعوبة تحقق أدوار الأخصائى، ينطبق أيضاً فى مجال تدعيم عمليات التنمية العقلية الذى ينتفى فيه أو يصعب تشكيل نموذج من شأنه أن يمد جسور الارتباط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. وحيث أن ذلك كذلك، فإن هناك محاولتين قد مستا هذه المهمة من قريب، الأولى كانت فى علم ١٩٥٩، والذى تم نشرها "ووتون" Wooton فى كتابه المعنون : علم الاجتماع والمرض الاجتماعى والذى من خلاله حاول أن يخلص إلى : "... أن اللغة التى يعمل من خلالها وبها الأخصائيون الاجتماعيون، لا ترتبط البتة بالعمل الذى يقومون به. برغم أن أعمالهم تعتمد على الشكل العقلانى والمنطقى فى الوقت أنه... "(ووتون Wooton ٢٧٩ : ١٩٥٩).

ويجــدر أن نشــير إلــى أنه على الرغم من أن كتاب "ووتون" المشار إليه قبل قليل يحــاول أن يسم الأخصائيين بالحساسية المفرطة والعمل المنطقى، إلا أنهم كانوا يفتقرون للمشــاعر والوعــى أنهــم كــانوا يعملــون بشكل جامد، أو فى مجافاتهم لتأثير العوامل الاقتصــادية والاجتماعــية فى الواقع. إنه لذلك كان لتأثير كتاب "ووتون" الأثر الكبير فى وعــى الأخصــائيين بهذه العوامل، الأمر الذى جعلهم يطورون من مهاراتهم فى عملية الممارسة المباشرة لمهنة الخدمة الاجتماعية، مما جعل هذه المهنة تلقى قبولاً غير منقطع النظــير، خاصــة حينما تلافى الأخصائيون عملية مجافاة المشاعر وتأسيس الوعى. ومن المهم أن نعى هنا أنه إذا كانت قد نجحت الخدمة الاجتماعية فى هذا الشأن، فإنه لا ينبغى أن نغفل دور وأهمية علم الاجتماع فى هذا الصدد.

وحيــث أن هــنا تتوضح المحاولة الأولى، فإن المحاولة الثانية تشير إلى بعيد حقبة السبعينات، خاصة حينما وجهت سهام النقد للنظام الرأسمالى بطريقة راديكالية للكشف عن مواطــن ضــعفه – اجتماعــياً – وكيف أنهم من خلال ذلك صاغوا هوية علم الاجتماع بطــريقة واضــحة من خلال ما يسمى باليسار الراديكالى أو النقدى الذى حاول أن يكيل انــتقاده لكيفية استمرارية التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. وفى الإطار نفسه، يمكننا أن نكشــف عن العلاقة المتبادلة بين المعرفة والنظرية والتراث أو الأدبيات من ناحية، وبين الممارســة من ناحية أخرى، تلك التى من خلالها نستطيع أن نقف على قدرة الأخصائى الاجــتماعى فى الحد من العواقب المدمرة لأساليب تدخلهم، فضلا عن الوقوف على قدر اهتمامهم بما ينجم عن هذه العواقب.

وفى ضوء ذلك، نجد أن (كوريجان وليونارد ١٩٧٨) Corrigan and Leonard قد تحــركا من محطة مجافاة النظرية إلى الوصول إلى محطة التطبيق. أو بمعنى آخر، أنهم قــد تحولــوا من النظرية إلى التطبيق. أنهم فى هذا الصدد ناقشوا كيف يمكن أن تتحول عمــلاء الخدمة الاجتماعية من التحالف مع الطبقة الحاكمة، إلى قدرتهم على شن وإدارة المعــارك ضــدهم. إنهــم بذلــك أرادوا أن يزيدوا من عملية الوعى لدى عملاء الخدمة الاجتماعية، لكى يستطيعوا أن يدخلوا فى صراع مع هذه الطبقة ومع النظام السياسى الذى يعمل على تأييدها.

إن مــا سبق لا يمكن اعتباره من المقولات الحديثة، إذ هى تجديد لما هو قديم، فضلاً عــن أنهــا تمثل فى هذا الإطار تطويراً لما جاء به "هيرود" Heraud عام ١٩٧٠، الذى نادى بضرورة إيجاد وثيقة جديدة من شأنها أن تفرض طغيانها الإيديولوجى على الخدمة الاجتماعية. إن "هيرود" أراد أن يطور وثيقة أيديولوجية من خلال المقولات النظرية لعلم الاجتماع، لكى تلقى بظلالها على الخدمة الاجتماعية. وإذا كان "هيرود" أراد أن ينهى إلى الأبد عملية إفراغ الخدمة الاجتماعية من المضمون الأيديولوجى، فإن "سميبكين Simpkin " قد حذا حذوه إذ رأى أنه يمكن أن تطور من الخدمة الاجتماعية كمهنة، فبدلاً من كونها مهنة تساعد العملاء أو الناس، فإنها يمكن أن تكون ناقدة للمجتمع. وفى الإطار ذاته حاول

أن يقـدم بديــلاً ثوريــاً للخدمة الاجتماعية، وأن يجعل منها واحدة من المهن القليلة التى تضــطلع بمهمــة التغيــير، أو باعتــبارها قاعدة لإنشاء وتدشين فلسفة جديدة. (سيمبكين Simpkin ١٩٧٩ : ١٥٢-١٦٠).

وأيــاً كانــت قــوة المناقشات المستخدمة من الذين يرون فى الخدمة الاجتماعية أداة لتســكين الأوضاع، وحجراً كئوداً لإنصاف الفقراء، وباعتبارها مهنة مؤسسية تعمل على صــيانة الأنظمــة التى تعمل فى إطارها، فإن هؤلاء يرون أن الأخصائيين الاجتماعيين يعتبرون الأداة الفاعلة فى ذلك، باعتبارهم عملاء للنظام السياسى. ومن الأنصاف إن نذكر هــنا، إنهم إذا كانوا يستندون فى ذلك إلى ما طرحه علم اجتماع التنظيم من فكرة ساذجة، ترى أن الأخصائى الاجتماعى والعملاء يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم، فضلاً عن ضعف الاهتمامات الشخصية والمعتقدات النظرية والوعى الاجتماعى التى يمكن من خلالها أن يكونوا ذوى مصالح واحدة، ومن ثم يمسون قوة دافعة داخل أى جماعة مهنية.

وحيــث أن الخدمــة الاجتماعــية تفتقر فى ممارساتها إلى تعريفات واضحة لمفاهيم المعــتقدات النظرية والأيديولوجيا والوعى الاجتماعى والمصالح الاجتماعية، فإن "كوهين Cohen" فــى عــام ١٩٧٥ قــد تصدى لهذه المهمة من خلال واقع وممارسات الخدمة الاجتماعية. ففى إحدى مقالاته التى نشرها مع مطلع الثمانينات، نجده يبذل جهداً فائقاً لكى يطــور مــن شأن هذه المهنة ويضعها فى ثوب جديد. إنه حاول أن يضفى عليها ملمحاً مخالفاً لما كانت عليه. فبدلاً من عمليات التسكين التى كانت تقوم بها، حاول أن يجعل منها مهــنة ثورية، ولكنه فى ذلك أبتعد عن الماركسية، إذ ركز جل اهتمام على الممارسة بدلاً مــن الارتكــاز علــى النظرية. إنه فى هذا الشأن حاول دمج النظرية مع الممارسة حتى يضمن عملية عدم تبلد المعتقدات، وتثوير الواقع من خلال عدم جدوى عملية المساعدات. إن تطويــر "كوهيــن Cohen" الــذى أوضــحناه قــبل قليل مؤداه أن يعمل الأخصائى الاجتماعى فى ديمومة، أو بمعنى آخر أن يظل دور الأخصائى غير منتهى عند حد تقديم المساعدات، حتى يمكن أن يضع حداً بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى. إنه ينبغى ألا ينتهى دوره عند نقاط محددة ترتبط بأداء وظيفته ودوره، وإنما يتواصل مع هــذا الأداء ويــتعداه حتى يصل إلى دوره الحقيقى الذى يتمحور حول تقديم النصيحة، أو بالأحــرى أن يكمــل دوره حتى يبلور عملية الوعى الاجتماعى. إن الممارس الاجتماعى لابد أن يهرب من أدواره التى من شأنها أن تعمل على تأمين حال المؤسسات القائمة، وأن يجعل من ذاته كادرا نشطا، حتى يدمر وظيفة الخدمة الاجتماعية العلاجية التى تعمل دوماً على رتق التناقضات الاجتماعية القائمة التى يسأل عنها الدولة وأدوارها الانحيازية.

وإذا كــنا هنا نؤرخ لبداية تحول اهتمام الخدمة الاجتماعية من كونها مهنة مؤسسية تعمل على تدعيم نظام الدولة، فإننا فى الوقت نفسه نؤرخ لبداية ولوج الخدمة الاجتماعية طريق الاحتجاج والثورة. إن انسحاب الخدمة الاجتماعية من جذورها الاساتيكية، لم يجلب إلا العــناء وعــدم الارتــياح لها. فخلال الثمانينات وتحت تأثير علماء الاجتماع نجد أن

"فوكولــت Foucault" فــى عـــام ١٩٧٥ يقدم تفسيراً فى ضوء مفهومى القوة والضبط والعقــاب لكيفية وأد التغير فى المجتمع الحديث. إن هذين المفهومين يشيران إلى وضعية اجتماعـــية سادت فترات تاريخية طويلة، كان من خلالهما أن فرضت معايير الدولة على ســكانها، وحاولـــت من خلالها أن تؤمن ذاتها، وأن تفرض من خلال هذا التأمين، تأميناً ممـــاثلاً للطـــبقة التى انحازت إليها (سمارت Smart ١٩٨٩ : ٨٠). إنه فى ضوء حجز التغـــير فـــى هـــذه المجـــتمعات، نجـــد أن مـــن يعمل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية – الأخصائيون الاجتماعيون – قد خرجوا عن نطاق العمل بالعدل، فضلاً عن إساءتهم لفهم طبـــيعة الـــنظام القائم وانحيازاته، الأمر الذى جعل البعض يطلب استخدام القوة لغرض تأثيرها. ولكن فى هذه الحالة تتبدل الدولة فى استخدامها للقوة، ليحل محلها العملاء، وذلك طمعـــاً فـــى زيادة تأثيرها على عملية التنمية من جانب، ولتأسيس فعلها الثورى الذى لا يمكـــن أن يـــأتى – مـــن وجهة نظرهم – إلا عن طريق الفهم التحليلى الصحيح لكل من الأخصائيين والعملاء على حد سواء.

وعلـــى هـــدى مـــا ســـبق، فإن يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية نفسها باعتبارها تنظيمات خدمة، فما هى إلا تنظيمات راعية للخدمات فحسب، بالإضافة إلى كونها راعية لموظفـــيها : "... أيـــنما ننظر نكتشف أنه تحت ضغوط الإدارة والتعسف الوظيفى، توجد مهن رعاية مثل الخدمة الاجتماعية.." (سكول Scull ١٩٨٩ : ١٥٠).

إن المشـــكلة الجوهـــرية تكمـــن فـــى المنظور الضيق الذى تنظر من خلاله الخدمة الاجتماعـــية للقضـــايا المجتمعية، ذلك الذى يتباين عن المنظور الواسع الذى ينتشر بين علماء الاجتماع خاصة المهتمين منهم بالنظرية الاجتماعية. إن هذه المنظورات الواسعة لا تمثل فقط اهتمامات الأفراد، وإنما فى الواقع تباعد بينها وبين الفردية التى غالباً ما تكون غـــير مســـموعة أو ضـــعيفة التأثير. إنه فى ضوء ذلك ننادى بضرورة أن تكون للخدمة الاجتماعية رؤية واسعة ورحبة، تبتعد فيها عن الرؤية المؤسسية أو النظامية، ناهيك عن ابـــتعادها عـــن الرؤية الضيقة للرعاية. إنها بشكل أو بآخر، لابد أن توسع من مضمون رعايـــتها وخدمـــتها، وأن تكون خادمة للمجموع وليس للقلة، أو بمعنى آخر أنها لابد أن تخلع إلى الأبد عن نفسها أن تكون حامية للطبقة الحاكمة.

إن الرؤية الواسعة التى ننادى بها من أجل أن تعمل بها الخدمة الاجتماعية، لا ينبغى أن تخاصـــم فـــى الوقت عينه الخصائص المهنية الأخرى الواجب توافرها فى الأخصائى الاجـــتماعى. وفـــى هذا الإطار يتحدد على الأخصائيين وفق هذا التسلح أن يمدوا جسور العلاقـــات الدينامية فيما بينهم، وكذا بين الآخرين وخاصة علماء الاجتماع. إن مد جسور العلاقـــات التى المحنا إليها يمكن أن تساعدهم فى تحقيق من نصبوا إليه، ألا وهو إنجاز المجـــتمع المحجوز، أقصد المجتمع الذى يتم فيه إشباع الحاجات دون فرقة بين من يملك ومن لا يملك.

وبالطبع فإن ما سبق طرحه يمثل الأبعاد السياسية بشكل لا يقبل المواربة، خاصة ما تم نقده من قبل السوسيولوجيين لعمليات الاضطهاد والاستغلال الاقتصادى والتفاوت الاجتماعى والتغير الاجتماعى. إن الأخصائى الاجتماعى وفقاً لما سبق يكون فى مواجهة مع الجماعات الأخرى التى تسعى إلى إدارة المعركة من أجل الأتيان بالمجتمع الجديد، فضلاً عن أنه يضع العقبات التى من شأنها أن تطيل من عمر النظام الجائر. إن الحقيقة الإمبريقية تفرض ضرورة أن يتحول الأخصائى الاجتماعى إلى جزء متصل مباشرة بالعملية الثورية، وأن يستغل مهارته التى تعلمها من أجل إنجاز ذلك. وأنه لكى يتم ذلك لابد أن يتعلم أمور الممارسة الاشتراكية، وأن يمد بصره إلى النظرية السوسيولوجية وإلماحاتها التى يمكن الإفادة منها فى الأهداف التنظيمية للخدمة الاجتماعية. إن ما سبق يمثل بالنسبة لنا أملاً وحلما نسعى إلى تحقيقه، ذلك الذى ينتفى وجوده اليوم فى إطار الخدمة الاجتماعية.

ولا غرو أن عمل الاجتماعيين له تأثير قليل على الخدمة الاجتماعية، وهذا ما يتضح تاريخياً، وربما ذلك يعود إلى طبيعة الموضوعات التى يتناولها كل منهما، والوظيفة المخالفة لهما أيضاً. إن علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يتباينان عن بعضهما فى كل من النشأة والوجود وحتى الوظيفة، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على طريق التناول والتحليل. إن ثمة فارقاً بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ذلك الفرق الذى يتضح بشكل جلى فى نقد الأول للنظام، وتعايش الآخر مع النظام. إن علم الاجتماع فى إطار نقده للواقع الاجتماعى يسعى إلى تجاوز التناقضات الاجتماعية الحادثة فيه، بينما تعمل الخدمة الاجتماعية على رتق التناقضات التى يساهم فى إحداثها النظام الاجتماعى. إن علم الاجتماع لا يمكن أن نتخيله وفقاً لوظيفته أنه يسعى إلى أن يتكيف مع الأوضاع الراهنة، ولكن العكس هو الصحيح، إذ يعمل على فض التناقضات والخداعات التى تفرضها المجتمعات الإنسانية.

وإذا وافقنا على الطرح السابق، فإن ذلك سوف يجر على الفاعلين الاجتماعيين مجموعة من الإشكاليات. إن مجموعة التوقعات التى ألقيت على كاهل من تتوفر فيهم القدرات الخاصة للنقد فى إطار المجتمع سوف يضعف الثقة بالعاملين بالخدمة الاجتماعية وأصحاب المهن المتشابهة، وفى الإطار عينة سوف يسعى إلى دق أسفين بين علماء الاجتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية، على أساس أن مجال الاهتمام واحد، ولكن التحذب ليس واحداً. فعلى سبيل المثال، إذا كنا نتصدى للدفاع عن الفقراء أو الأقليات، فإن كلا التخصصين سوف يواجه بمسائل تتعلق بحقيقة قوة الدولة وسيطرتها فى ذلك. فالأخصائى الاجتماعى سوف يمتثل لتعليمات الدولة ويسعى إلى تحقيق شرعيتها باعتباره أحد أدواتها، أما علماء الاجتماع فإنهم سوف يوجهون انتقاداتهم دون مواربة من أجل تعديل نقاط الضعف وتجاوز الوهن الذى خلفته سياساتها.

والحقيقة أن كلامنا السالف لا يعنى أن ثمة اتفاقاً عاماً عليه بين السوسيولوجيين، وحيث أن هناك من يسخر من هذا الاتجاه، فهناك أيضاً من يؤمن بضرورة تجييش كل الأدوات من أجل الحفاظ على النظام القائم، باعتبار أنه ليس فى الإمكان إبداع مما كان. أنهم بذلك يؤمنون إنه كان هناك بد من عملية النقد، فلا ينبغى أن يؤدى النقد إلى تجاوز ما هو قائم أو أن يتسم بالثورية، ولكن لابد أن ننتقد حتى نقوم بعملية التطوير، شريطة أن نقدم النقد مشفوعاً بتقديم المشورة من أجل تلافى الهنات أو العيوب. إن "سكول" scull يعقب على ذلك فيقول :

".. إننى واع بما نعيشه من ضغوط. فليس كافياً أن نقوم بالنقد السلبى، فليس من الحكمة أن نتحدث بكلمات قوية تعمل على التحريض، ولكن ينبغى أن نقدم النقد مشفوعاً ببرنامج عمل من شأنه أن يعمل على التحسين والانتقال بالمجتمع إلى درجة أفضل فى سبيل تطوره وتقدمه..." (سكول Scull ١٩٨٩ : ١٦٤ – ١٦٥).

إن سكول Scull فى ذلك يسعى إلى وجود طرح إدارى من شأنه أن يعمل على حل المشكلات وتحسين فرص الحياة، أو بالأحرى يسعى إلى طرح وسيلة من شأنها أن تعمل على إقناع الآخرين بالمشاركة فى تطوير فرص الحياة، وذلك على طريق المشاركة بالرأى وليس بإقامة الانتقادات الجارحة التى تعمل على تثوير الواقع وإزاحة النظام القائم.

إن معظم التحليلات السوسيولوجية التى تعاملت على سبيل المثال مع الفوارق الطبقية تجعل من الصعوبة بمكان على الأفراد أن يستجيبوا إلى ما يدعون إليه فى هذا الصدد. بمعنى آخر أنه وفقاً للتحليلات الاجتماعية لأمور عدم المساواة الاجتماعية، سيجد هؤلاء مقاومة من قبل "السراه" فى المجتمع، أى المتميزين اجتماعياً، وكذا سيجد مقاومة شديدة لتحقيق إستراتيجياتهم.

وإذا كان ذلك يمثل حقيقة، فإنه يمكن أن يتم ذلك فى إطار الشرعية، أو بالأحرى من قبل المؤسسة السياسية، التى بإمكانها أن تفعل فعلها فى ذلك بالشكل المقبول. إن تدخل المؤسسة السياسية (الدولة) فى ذلك أمر هام، حيث يمكن من خلالها أن تكبح جماح القوى الاجتماعية الفاعلة فى عملية الصراع الاجتماعى.

وبالطبع لو قبلنا الطرح السابق، فإننا سوف نجد أنفسنا أمام كارثة محققة. فحيث أن الإحصائى الاجتماعى يمثل أحد أضلاع النظام السياسى الذى يعمل دوما على نزع فتيل الصراع الاجتماعى، ويعمل أيضاً على إقامة التوازنات الاجتماعية، فإنه لا يستطيع أن يواجه ظلم الدولة، أو أن يعلن صراحة عما يتم من عدم المساواة فى إطار سياستها، وإلا قبل أن يطرد خارج أسوار الجنة التى دائما ما يعد النظام بالعيش فى كنفها.

إن الأخصائى الاجتماعى الذى يقف فى مواجهة ظلم الدولة، أو الذى يتصرف بناء على السياسات التى تؤتى فعلها فى هذا الإطار يصبح العنصر الفعال فى تقرير الإستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جوراً وظلماً تفرضه الدولة فى إطار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضاً أو

متمرداً على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار دوره فى النسق العام لن يقبل أن يصبح العنصر الفعال فى تقرير الإستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جوراً وظلماً تفرضه الدولة فى إطار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضاً أو متمرداً على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار أدوارهم فى النسق العام لن يقبلوا إلا الحلول التى تقدمها الدولة، إذ ليس لديهم من الملكات الشخصية التى تدفعهم إلى قبول ذلك، ناهيك عن خضوعهم لعمليات التنظيم ومعايير الطبقة المسيطرة.

إنه مما سبق نفهم أن الأخصائيين بحكم أوضاعهم الوظيفية ليست لديهم أى اختيارات فى قبول أدوارهم الجديدة. فلا هم يستطيعون أن يستغنوا عن وظائفهم وأدوارهم، ولا هم يستطيعون أن يلعبوا دور المحرض فى إطار قوة يد الدولة وبطشها. إنهم فى ذلك يخضعون تماماً للتوجهات السياسية التى تسعى إلى فرض قيود معينة على التوجهات الذاتية أو الإرادية. إن الخدمة الاجتماعية وفقاً لذلك تعد مهنة مثالية تنصاع لأوامر سلطوية، أو هى بالأحرى تعد جناحاً مثالياً أو قل رومانسياً يسعى إلى تأجيل عملية المواجهة بين الطبقات الاجتماعية المتناقضة فى المجتمع. إن عمل الخدمة الاجتماعية فى التحليل النهائى يسعى إلى تأسيس وتعزيز الإدارة السياسية، وهذا ما يجعلها تنفصل عن انتماءاتها الاجتماعية، وتدير ظهرها لأوضاعها الاجتماعية، فضلاً عن تناسى أدوارها التى أوكلها إليها المجتمع.

ليس من شك فى أن ثمة خلافاً واضحاً وحرجاً بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية سواء فى عملية الممارسة أو فى القضايا والتحليلات التى فرضت طبيعة دراسة كل منهما، فضلاً عن تأثير العوامل الواسعة والمعقدة التى شكلت اهتمام كل منهما. إن التباين بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أمر لا ريب فيه، وذلك بحكم طبيعة الموضوعات التى يتناولونها. فحيث أن علم الاجتماع يهتم بالرؤية الواسعة، وأن الخدمة الاجتماعية تهتم بالتحليل المصغر دون ارتباطها بالإطار العام، فإن هناك من الدراسات التى خالفت ذلك إذ حذت حذو علم الاجتماع وقدمت رؤاها وتحليلاتها فى إطار الرؤية الكلية الشاملة. وإذا كان ذلك يخص نفراً قليلاً من أصحاب الخدمة الاجتماعية، فإن الصفة الغالبة لها تعبر بحق عن الالتزام بالطريق التقليدى الذى إن عبرنا عنه بشكل أوضح، فإنه يكون نموذجاً روتينياً شائعاً يعبر بصدق عن الخط العام لسياسات الدولة. إن الأخصائيين الاجتماعيين ليس لديهم سوى الالتزام بالخطوط العامة الإرشادية للمؤسسات التى يعملون بها، تلك التى تعطل قدراتهم وأسلوبهم الخاص فى العمل.

وإذا كان ما سبق يمثل صيغة التباين بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، فإن هناك صيغة اتفاق بينهما. فثمة قاسم مشترك هناك، ذلك الذى يتعلق باستحضار الخدمة الاجتماعية لبعض نماذج التحليل والمداخل النظرية السائدة فى علم الاجتماع. إن الخدمة

الاجتماعــية فــى دراســتها تركــز وحسب على إحدى النظريتين الحاكمتين فى دراسة موضوعات علم الاجتماع، التى أخذتها كنظرية كبرى، وراحت تستخدم مفاهيمها بحسبانها نظــريات صــغرى. فإذا كانت النظرية البنائية الوظيفية هى النظرية الأمر والكبرى لكل دراســاتها، فإنهــا حاولــت أن تجتزئ منها ما يفيد لدراستها، فتارة تستخدم مفهوم الدور وتعــيره مفهــوم النظرية، وتارة أخرى تستخدم النسق وألبسته هو الآخر ثوب النظرية. وهكذا...

ويجدر أن نشير هنا إلى أن الخدمة الاجتماعية فى هذا الصدد حاولت بطريقة نظامية أن تستخدم النظرية دون الالتفات إلى مسائل الصراع تماماً، ولا حتى أن تطرحه باعتباره نوعاً من المنافسة. إنها حاولت أن تتناول الأشياء فى ضوء الخواء الإيديولوجي. إن التزام الخدمــة الاجتماعــية بهذه المداخل النظرية الضيقة، ساهم هو الآخر فى تضييق مجالات الاهتمام والدراسة، بل أفضى إلى تقليديه واضحة فى تناول الموضوعات. فحيث أن ذلك كذلــك، نجدهــا أيضــاً ولجت ميادين بعينها مثل التنمية السياسية والخدمات الاجتماعية والإدارة والســكان ومشــاكل التنمــية، وفــى الوقــت عينه ابتعدت عن القرار السياسى والســلطوى والصــراع والأقليات وغيرها من الموضوعات التى تمس مباشرة سياسات الدولة.

الفصل الثانى

تأسيس النظرية المعاصرة

لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية

روجـر سيبـون
تأسيس النظرية المعاصرة لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية

يطــرح هذا الفصل مجموعة من القضايا العامة التى من شأنها أن تعمل على تأسيس نظرية معاصرة فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تشييد نظــرية اجتماعية فى إطار الخدمة الاجتماعية، فإن إختيار نظرية اجتماعية بعينها سوف يضعنا فى مأزق جد خطير، ذلك المأزق الذى يتمثل فى عدم إحاطتنا بالتطور الحادث فى النظرية الاجتماعية المعاصرة، فضلاً عن عدم إحاطتنا بنوعية الاتجاهات النظرية السائدة فى علم الاجتماع، وكذا إحصاء التيارات النظرية المتصارعة فى هذا الصدد، وهذا سوف مــا نجعلــه قبلتــنا، ونحــاول أن نعرج عليه فى إطار الصفحات القادمة. إن النقص فى الإحاطــة بالنظريات السيارة فى مجال علم الاجتماع، والتقوقع على اتجاه بعينه، انعكس بشــكل قــوى على طبيعة التحليلات والتفسيرات التى اتسمت بها الدراسة السوسيولوجية الإمبريقــية، ناهيك عن وقوفنا على المنهجية المستخدمة. وحتى على اختيار موضوعات بعينها.

أولاً : فى التعريف الإجرائى :

إن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يمكن أن نستدل عليه من خلال توظيف النظريات المســتخدمة فى علم الاجتماع والدراسات الميدانية والمداخل المنهجية، تلك التى يمكن أن تكون مدخلاً ملائماً للتحليل فى إطار الخدمة الاجتماعي. إن استخدام النظريات الاجتماعية فــى إطــار الخدمة الاجتماعية سوف يعمل على زيادة مستويات الفهم، فضلاً عن إهمال الــنظرية ذات الــبعد الواحد التى اتسمت بها دراسات الخدمة الاجتماعية، ومن أسف أنه يصــعب علينا تحديد تعريف جامع مانع لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولكن ما نود أن نوضــحه فى هذا الإطار، أنه العلم الذى يسعى إلى تأجيج الفهم السوسيولوجى من خلال الأطــر الــنظر المتبايــنة بهدف سبر أغوار الخدمة الاجتماعية، وزيادة فرص وجودها (الانطولوجى) وتطوير أطرها المعرفية (الإبستمولوجية). إن تدعيم المعرفة والوجود لعلم اجــتماع الخدمة الاجتماعية سوف يسهل من مهمته، خاصة فى تحديد موضوعاته وأطره المعرفية والمنهجية، ولكن فى إطار مجافاته للرؤية التجزيئية وتسلحه بالرؤية الكلية.

إن الــتعريف السابق الذى قدمناه قبل قليل لهذا العلم قد يفى فى هذه اللحظة بغرض موضــوع هذا الفصل، حيث أنه يوضح لنا ماهية علم الاجتماع كميدان فرعى يمكننا من خلاله أن نصف بدقة موضوع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن هذا العمل الذى قدم من خــلال "لــيونارد" Leonard (١٩٦٦) "وهــيرود" Heraud (١٩٧٠) "الذى يسعى إلى صــياغة علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية تعتبر من بواكير الأعمال التى جعلت وجهتها

تشييد علم يهتم بفهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع. إن هذا العمل يعد من الأعمـــال الأولى التى حاولت فهم رؤية الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل كلى أو شامل، إذ ركز على الأحداث التى خبرها مجالى الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع (هاو Howe : ١٩٨٨).

إن غالبية الأعمال التى أخذت على عاتقها مهمة التوسع فى تحليل ماهية علم اجتماع الخدمـــة الاجتماعـــية نجدهـــا اهتمت بتوضيح أمرين، الأول يتمثل فى أن هذه الأعمال ســـاهمت بقـــدر قلـــيل أو ظاهرياً بتطوير هذا العلم، أو قل إنها اهتمت بالقشرة الخارجية وحســـب دون الوصول إلى لب الموضوع ذاته. ويمكننا الإشارة فى هذا الصدد إلى عمل "ســـوليفان" Sollivan (١٩٨١) الـــذى اهتم بعلم اجتماع الرعاية بطريقة غامضة، وناقش فـــيها أمـــور العلم بطريقة تجزيئية. إن المأزق الذى أوقع سوليفان نفسه فيه، لم يخلو منه أيضـــاً "داى" Day الذى ركز هو الآخر على مسائل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية من خلال مقولات علم الاجتماع.

وإذا كـــان "داى Day" قد انتبه إلى قضية الممارسة فى إطار الرؤى السوسيولوجية، فـــإن هـــذا الطرح لم يلق قبولاً لدى المهمتين بتطور الخدمة الاجتماعية، إذا رأوا أن هذا الطـــرح سوف يؤدى إلى حجب علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن الظهور أو قل أفوله قبل ولادته. إن "ويب" Webb فى ذلك يرى أن اقتراحات "داى" Day إلا اقتراحات عديمة الفائدة بل وسطحية أيضاً. أن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية لا يحتاج إلى الممارسة بقدر ما يحتاج إلى إعادة النظر فى المقولات النظرية التى تحكم توجه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فى الممارسة سوف تساعد هذا العلم فى ترشيد بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيـــبه الـــنظرى والمنهجى، الأمر الذى سوف يزيد من تكامل بنائه الأبستمولوجى، أن تطوير وجهة نظر نقدية لما هو قائم فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، سوف يعجل من عملية اكتمال البناء النظرى المعرفى لهذا العلم، ذلك الذى سوف يبعدنا عن إطار سياسات الـــرعاية المؤسســـية والاعتـــبارات الأخلاقـــية التى تحكم منهج وسير العمل فى الخدمة الاجتماعية. (ويب Webb ١٩٨٧ : ١٥٧).

إنـــنا نفهـــم ممـــا سبق أنه لا يزال هناك انفصال واضح بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (ويب وأيفانز Webb and Evans ١٩٧٩). ومع أن هذا العلم قد شهد تزايداً فـــى الاهـــتمام منذ عام ١٩٧٠ "وبدايات عام ١٩٨٠، خاصة حينما رفض علم الاجتماع المـــاركس والـــبرجوازى الأمور الخاصة المتعلقة بتطور الخدمة الاجتماعية. إلا أن هذه الفـــترة ذاتهـــا شـــهدت اتساعاً فى الاهتمام بالمشاكل الحقيقية التى تعترض سبيل تطور المعرفة العلمية، أو تطوير الجانب الأكاديمى بصورة شاملة.

إن معظـــم الكتابات التى من خلالها يمكن أن نفهم أسباب تخلف علم اجتماع الخدمة الاجتماعـــية تقدم لنا مجموعة من العوامل، لعل أهمها، انشغال الخدمة الاجتماعية بمسألة الـــرعاية الاجتماعـــية وسياســـاتها المتعددة التى تعددت بتعدد الأيديولوجيات القائمة فى

التكوينات الاجتماعية والاقتصادية واشتعال الوهم بضرورة الفصل بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وتحقيق ذاتية كل منهما بعيداً عن الآخر. وإذا كان ما سبق يمثلان حدثان ساهما فى إفساد عملية تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية خاصة فى عقد الستينات، فإن هناك سبباً ثالثاً، ساهم هو الآخر فى دحض محاولة التطوير هذه، ألا هو رفض علم الاجتماع الماركسى للخدمة الاجتماعية باعتبارها نبتاً برجوازياً (بينكر Pinker ١٩٨٣ : ١٥٣).

ويمكننا أن نوسع من دائرة العوامل السابقة إذا أضفنا المشاكل المعرفية للعلوم الاجتماعية ومعالجتها الأكاديمية التى تركز على أحد العوالم مغفلة فى تحليلاتها بقية العوامل الأخرى (لى Lee : ١٩٨٥). إن تركز العلوم الاجتماعية على عملية الأداء المهنى وحسب، أصاب فى مقتل تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، كما وصم هذه المهنة بالتركيز وحسب على الطقوس الأدائية والمهارية التى فرضتها الأسباب المنطقية والوظيفية وممارساتها العقلانية (كارو Carew ١٩٧٩) إن الميل نحو الممارسة المهنية، وتفكيرها الملى فى طبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية أبعدها بشكل جارف عن تطوير المعرفة العلمية، مما عطل إنشاء علم اجتماع يلتصق بها، أو يطور من رؤاها النظرية. (كادوشين Kadushin ١٩٥٩، بارتليت Barthlet ١٩٧٠، ستفينسون Stevenson ١٩٧٠، ١٩٨١ : ٢٢-٢٣).

وحيث أن ما سبق يمثل أحد الأسباب التى عطلت من تطوير المعرفة النظرية فى حقل الخدمة الاجتماعية. فإن السبب الآخر فى هذا السياق يتمثل فى العجز العام فى الاهتمامات نحو المعرفة لدى الجزء الأعظم من علماء الاجتماع، أو ربما يكون للهث علماء الاجتماع وراء الأعمال الحقلية أو الميدانية.

أن التمييز الآخر للوقوف على الأسباب التى حدت من تأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، إنما تتمثل فى إهمال الخدمة الاجتماعية هذا الشان، ووضع كل تركيزها على موضوعات بعينها مثل تحديد طبيعة المهنة وتكوين وتنظيم أمورها المهنية عن طريق الأخصائيين أنفسهم، وتغليب الممارسة على النظرية، والاهتمام بمسائل التنشئة المهنية والتدريب، والأبعاد الأخلاقية، وكيفية توزيع الخدمات من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعية فى إطار دولة الرعاية.

إنه وفقاً لما سبق يمكن القول أن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية لم يشهد تطوراً يذكر بالمعنى الحقيقى والشامل. إن سقوط هذا العلم ومعايشته لهذه الورطة يرتبط بالمعنى السببى والتفسيرى لعجز علم الاجتماع عن الاهتمام بهذه المسألة، وارتكانه بشكل كبير على مسائل النظرية والتطوير النظرى. وإذا كان هذا الحكم ينسحب على كل الاجتماعيين، فإنه يتوجب علينا هنا إلا يغيب عن أذهاننا الدور الذى قام به علماء الاجتماع فى بريطانيا اليوم، الذين سقطوا هم أيضاً فى تغليب الرؤى غير الشاملة، أو

أعمـــال الـــرؤى الجزئـــية التى اهتمت فقط بدراسة الأفراد أو العملاء، دون النظر بواقع المهنة ككل.

ويجـــدر بـــنا أن نشير أنه لكى نطور من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية على النحو الســـابق الإشارة إليه فى السطور القادمة، فإنه ينبغى أن نربط تحليلاته وتفسيراته بالرؤى السوسيولوجية، التى بإمكانها أن تضع تعريفاً جامعاً مانعاً لكل مفهوماته. وإذا كانت العلوم الاجتماعـــية قد رأت أن الخدمة الاجتماعية تساهم فى تحقيق النظام العام، كما هو واضح فى مجال الفلسفة (سوتون Sutton ١٩٧٩) وعلم النفس الاجتماعى، فإن السوسيولوجيين قـــد خـــالفوا هـــذه الفكـــرة من خلال تركيزهم على منهجية العمل المستخدمة فى دراسة المشـــكلات الاجتماعـــية. إن الـــنماذج الاجتماعية المتعددة والأثنوميثودولوجي والتفاعل الرمزى وعلم الاجتماع الماركسى وحتى الوظيفية كانت ضد الرؤية السوسيولوجية السابقة (أورى Urry ١٩٨١ : ٣٢). إن هـــذه النماذج النظرية جادلت المقولة السابقة، إذ ركزت على العلاقة بين الباحثين الاجتماعيين وملاحظاتهم الإمبريقية، التى من شأنها أن تزيد من مســـتويات المعـــرفة. إن تركيزهم على هذه الأشياء يعنى بشكل أو بآخر اختبار الرؤى السوســـيولوجية الخاصة والمنهجيات التى تفرض ذاتها من أجل تطوير المعرفة النظرية والمهنية فى إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن الاستخدامات الحاسمة لسوسيولوجى الخدمـــة الاجتماعـــية سوف ترتبط بالتحليل النقدى للسوسيولوجيا، تلك الأرضية التى يتم تفعـــيلها بطريقة متعاظمة فى إطار الواقع الاجتماعى. إن تفعيل الرؤى النقدية سوف يفك غموض الخلفية النظرية والمنهجية المتعددة فى إطار علم الاجتماع. وسوف يجعلها تقترب بشكل وشيج من التى جاء بها فريدريك Friedrich (١٩٧٠).

والناحـــية الثانية تمدنا أيضاً فى بداية الفصل بالمنطلقات الواجب الانتباه إليها بأهداف علـــم اجـــتماع الخدمـــة الاجتماعية كموضوعات أولية وجوهرية لزيادة فهم مهنة الخدمة الاجتماعـــية بطـــريقة شاملة وواضحة، فضلاً عن الوقوف على أنماط العلاقات الداخلية فيهان وبين القطاعات العريضة فى المجتمع. ومن المهم أن نعى هنا أن هذه الموضوعات لـــم تكـــن عناويـــن لتفصيلات رئيسه فى الدراسات السوسيولوجية المرتبطة بالأفراد، أو كموضوعات خاصة فى الخدمة الاجتماعية التى باشرتها دون الاستناد إلى منطق يربطها مباشـــرة بالخدمـــة الاجتماعية التى لم تتكامل مع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. وعلى الجانـــب الآخـــر لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية فإن من الضرورى أن نشدد على طبيعة الموضوعات الخاصة التى ينبغى أن يضطلع بها هذا العلم، فضلاً عن تحديد اهتماماته فى الوقـــت الراهـــن أو مستقبلياً. إنه حان الوقت أن نحدد الموضوعات الخاصة بعلم اجتماع الخدمـــة الاجتماعية، ذلك الذى يفرض بدوره تحديد قاطعاً للتحليلات السوسيولوجية التى ترتـــبط بالاســـتخدام وبـــتطوير هذا الدرب. والحق أن خصوصية الموضوعات النظرية والـــبحوث الأميريقـــية تكون من الضرورة بمكان فى إمدادنا بموضوعات عميقة بعملية الـــتدخل. إنـــه مـــن المهم أن نعين الموضوعات المعرفية التى تفيد فى دراسة المشكلات

الاجتماعـــية، ومشـــكلات الممارسة. إن الأمثلة على موضوعات السوسيولوجيا الخاصة كثـــيرة لعل أبرزها ما أوضحه سميث smith فى عام ١٩٧٩ من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعـــية، وما فعله هيرود Herud فى عام ١٩٨١، اللذان قيما تعليم وتدريب الخدمة الاجتماعـــية. وفى هذا الصدد لا يمكن أن نغفل ما قام به هارديكر Hardicker ١٩٧٧، ١٩٨١، "كورنـــوك وهارديكر "Curnock and Hardicker ١٩٧٩، اللذان هما الآخران أضـــافا ضـــرورة استخلاص المعرفة الوسيولوجية الملائمة لتأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن طريق عملية المقارنة التى بإمكانها الإفادة فى الوقوف على الموضوعات المتخصصـــة والـــبحوث المفـــيدة والمتصلة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية القائمة فى المجتمع.

وعلى ذلك فإن مستقبل تنمية هذا المجال يتطلب أن يتم تنمية التحليلات السوسيولوجية من جانبين، هو تحقيق قفزات واسعة من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذى يعتمد على التفســيرات السوسيولوجية فى بحوث الخدمة الاجتماعية، تلك التى تتطلب أعمال الرؤية الاجتماعـــية المعاصـــر يكون ضرورياً من خلال المجهودات السوسيولوجية السابقة التى طرحـــت نماذج نظرية واسعة من شأنها أن تعالج الموضوعات بطريقة جدلية. إن ضعف وجود الرؤى السوسيولوجية الجدلية يجعلنا نشدد بقوة على ضرورة وجودها حيث تفعيلها يفيد فى تجديد شباب التحليلات والتفسيرات فى إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذى ننشده.

ثانياً : النظرية الاجتماعية والمنهج :

التعارض بين الرؤى الواسعة (ماكرو) والرؤى الضيقة (ميكرو) :

بداءة يمكن القول أن الرؤى السوسيولوجية دائماً ما تأتى مصنفة، إما وفق المستويات الـــنظرية الواسعة Macro أو وفق المستويات الضيقة. Micro إن الوصف الذى دفع به "أوت وايـــت" Outhwaite يعـــد من الأشياء المفيدة لفهم التعارض الحادث فى النظرية الاجتماعية (أوت وايت Outhwaite ١٩٨٣ : ١٧). أن التعبيرات المختلفة للتعارض، أو للـــتحزب النظرى، تتضح بشكل جلى حينما نميز بين ما يسمى بالمعرفة المثالية والمعرفة الماديـــة، أو بيـــن النظريات التى تحدد السلوك أو الوعى، أو حتى فى تبيان الجدل حول طبـــيعة المؤسســـات الاجتماعية التى تقف متعارضة البناء القائم. وإذا كنا هنا نؤكد على طبـــيعة التعارض بين الاتجاهات النظرية، فإننا بدورنا نؤكد أيضاً على أن هذا التعارض يخلق فجوة واسعة بين النظريات الكبرى والصغرى سواء فى المقولات النظرية أن حتى المنهجية المتبعة فى كل منهما (نور – ستينا Norr-Cetina : ١٩٧١ : ٤١).

إن الفجوة الواسعة التى تشهدها النظريات الكبرى والصغرى ظلت مهجورة ردحاً من الزمن، ولم يلتفت إليها العلماء. والواقع أن ذلك لم يدم كثيراً، إذ أن هناك محاولات أولت هـــذه القضية اهتماماً واسعاً. فعلى سبيل المثال نجد "بندكس" Bendix (١٩٨٠) قد حاول

تجسيد الفجوة من خلال مناقشته لقضيتى التحيز والموضوعية. وإذا كان "بندكس" يعد من أول الذيـــن تصدوا لذلك، فإن "تومسون" Thamson (١٩٨٢) قد حاول هو الآخر أن يمد الجســـور لتضييق الهوة بين النظريات الكبرى والصغرى، ولكن من خلال طرحه للتمييز بيـــن الـــنظريات المادية والمثالية، تلك التى وصفها بأنها تحمل مضموناً فارغاً وعقيماً. ويجـــدر أن نشير إلى أن هذه المحاولات لم تكن الأولى والأخيرة فى هذا الصدد، إذ نجد "ويتـــنو" Wuthnow وآخـــرون من خلال استخدامهم للمفهوم البرجرى لعلم الاجتماع قد أشـــاروا إلـــى ضرورة تجديد الاهتمام بالمحاولات السوسيولوجية المبكرة التى يمكن من خلالهـــا. تدشين النظرية الجدلية (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧) التى تحمل فى إطارها هماً كبيراً بالمتغيرات الكبرى والصغرى التى لفت "جيدنز" Giddens (١٩٨٤) الانتباه إليها.

إن اهتمام جيدنز Giddens بالمتغيرات الصغرى والكبرى خاصة فى بواكير أعماله، خلق مفهوما جديداً هاما نطلق عليه بمفهوم الازدواجية البنائية (جيدنز Giddens ١٩٧٦، ١٩٨٤)، ذلـــك المفهـــوم الذى اعترض عليه "هندس" Hindess وأدار معه حواراً عنيفاً ناهض فيه فكرة تجسيد الفجوة النظرية التى طرحها "جيدنز Giddens" من خلال مفهوم الازدواجية البنائية (هندس ١٩٨٢ : Hindess ٤٤٩). وحيث أن هندس قد وجه جام نقده علـــى مســـألة الازدواجـــية البنائية، فإن أيضاً صوب سهامه على التناقض فى المنهجية الفردية، أو على النظريات التى تعتمد وحسب على المنهجية. (١٩٨٦ هندس : Hindess ١١٣-١١٤).

إن المدقـــق فـــى الانتقادات التى وجهت لمحاولات ردم الهوة الواسعة بين التيارات الـــنظرية الكـــبرى والصغرى، يجدها أنها ركزت كل نقدها على مسألة التأليف النظرى والمـــنهجى بيـــن رؤى متعارضة، لذا نجد أنفسنا مأمورين بتقديم صياغات واقعية لتلافى ذلـــك الـــتعارض. إنه من الممكن أن نحدد طبيعة المواقع والمواضع (المحلات) لمكاتب الخدمـــة الاجتماعية والتدريب المهنى سواء فى الجامعات أو فى غيرها من الأماكن التى تهـــتم بذلك، تلك الطريقة التى ستجعلنا نضع فى أيدينا بسهولة على الأماكن التى لا يمكن لـــنا أن نعـــزلها بطـــريقة كلية عن دائرة الأحداث، ومن ثم سوف تقدم لها مجموعة من الأفكار والسياسات التى تسطير على المواقع الخاصة بهدف مساعدتنا فى صياغة المنهجية الملائمـــة فـــى حـــل المشكلات القائمة. أنه لا يمكن أن نستنتج أنه من خلال الأماكن أو مواضع الأفراد يمكن لنا أن نحدد الأوقات المناسبة أو الفضاء الزمنى. إن مناقشة التطور الأخـــير للخدمة الاجتماعية يتدفق من خلال الحيز المكانى أو الأشياء المادية. إن المادية يمكن أن نختزلها بصورة واضحة من خلال هذا الفصل كمصطلح واسع يضم بين جنباته القيم السائدة فى الخدمة الاجتماعية وأشكال الفكر والسياسات والممارسة والتنظيم ومفهوم تســـليم أو توصيل الخدمات، أو أى قضايا تقف معاندة ضد تكامل الخدمة الاجتماعية. إن مفهـــوم الخدمة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل ناجح فى نشر عمليات الانتقال عبر

مواقع (محلات) الخدمة الاجتماعية وحيزها الزماني. أن المعنى السابق للخدمة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل تحليلى أمبريقى لانتقاد الخدمات عبر مواقع الخدمة الاجتماعية، وبالتالى سوف يساعد بشكل حقيقى فى كشف واقع الحياة في داخل الخدمة الاجتماعية ذاتها. إننا وفق ذلك سوف نجعل الخدمة الاجتماعية قريبة جداً من نظرية الممارسة التى تنتشر فى الأوساط الأكاديمية والتى ترتكن إلى المحاولات الأولى للممارسة فى إطار الخدمة الاجتماعية التى تطورت منذ ما ينوف عن مائة عام (جونز Jones ١٩٧٩، لى Lee : ١٩٨٢).

إننا لا نسعى على وجود الخدمة الاجتماعية بطريقة مؤقتة، وإنما بالشكل السالف الذى حددناه قبل قليل. نود أن نحدد طريقة جديدة للعمل وهى التى نعرفها بالخدمة الاجتماعية المادية التى لم تنتشر بطريقة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التى لم تنتشر بطريقة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التى تعتمد على الحيز المكانى والزمنى والتى من خلالها سوف تجد ذيوعاً واضحاً للأفكار والسياسات والممارسات فى إطارها. وإذا كان هذا النوع من الخدمة الاجتماعية لا نجد له تواجداً فى الأيام الحالية، فإننا نرى أن أشكال الفكر القائمة بين ثنايا الخدمة الاجتماعية تبتعد تماماً عن الفهم المادى، وهذا ما يكشفه لنا واقع الممارسة فى كل محلات الخدمة الاجتماعية، أو حتى فى مكاتب المراقبة (مراقبة من يطلق سراحهم من المذنبين) المنتشرة فى أرجاء الوطن. إن مثل هذه المواقع الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية، لا تسعى إلى تطوير الفكر، بقدر ما تزيد من عمليات الممارسة التقليدية التى تفرغ من أدائها مهمة تطوير الفكر. إن إغفال الفكر وتطوير عملية الأداء من خلال أطر نظرية محددة جعلت الفاعليين الاجتماعيين فى إطار هذه المهنة لا يركزون إلا على المواقع الخاصة بعملية الممارسة. وأنه لكى نقضى على هذه الأداتية العقيمة لابد وأن ننشر الأساليب المادية فى العمل (BASW ١٩٧٧ : ٢٠). أنه لابد أن يضع الفاعلين الاجتماعيين نصب أعينهم ضرورة امتزاج الفكر مع الممارسة المؤسساتية. إن تطور الممارسة عبر المواقع المهنية يحتم على الأخصائيين الاجتماعيين أيضاً أن يطوروا من الأساليب والأدوات المستخدمة فى ذلك.

ولا يعنى ما سبق أن تطوير الأدوات والأساليب وحتى الفكر ينبغى انحساره فى مواقع أو محلات الخدمة الاجتماعية المحلية، وإنما يتعدى ذلك لكى ينتقل إلى الأشياء الفريدة – وليست الشائعة – الكامنة فى بيته ومستويات المؤسسات المهنية ذاتها. وبقول آخر، أنه لا ينبغى أن نتوقف عند حدود المواقع التقليدية للمهنة، وإنما لابد وأن نهتم بالمستويات التنظيمية فى داخل هذه المواقع، بما يجعلنا أن نقف على السير الشخصية والمهنية لمن يقود المهنة فى داخل هذه المؤسسات (لاف Lave ١٩٨٠)، إننا بهذه الطريقة يمكننا أن نسير أغوار المواقع الخاصة للخدمة الاجتماعية دون أن ندير ظهورنا للتركيب والتطور المهنى للمؤسسات وكذا من يعمل بها. إن دفع الخدمة الاجتماعية للقيام بهذه الأدوار سوف يجعلنا نستند إلى الرؤى التفسيرية التى يستند إليها علم النفس

(بوتورمـــور Bottomore ١٩٧٥ : ٥٠). والرؤى الأخرى فى علم الاجتماع الموقفى، ذلك الذى يشير إليه المواقف التفسيرية لدى أصحاب التفاعل الرمزى، الذين يستندون فى تطوراتهم على مسائل الوعى الشخصى والمعنى.

إن الاستناد على مثل هذه الرؤى سوف تفيد فى الوقوف على عملية الإدراك والفعل اللـذان مـن شأنهما أن يطرحا تفسيرات واسعة للتركيب ككل، بشكل يفوق الفهم الضيق للخدمـة الاجتماعية، عن الاستناد إلى الرؤى الضيقة سوف يباعد بيننا وبين الاقتراب من المنهجية التى يمكن من خلالها تطوير الأطر المعرفية، وكذا المنهجية (ملتزر Meltzer، وبـتراس Petras، رينولدز Reynolds ١٩٧٥ : ٥٠٤). إن الموقف المنهجى الذى تدفع به التفاعلية الرمزية سوف يسهم فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة الاجتماعية القائمة، وأيضاً يفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفســير وتحليل البيانات مكانياً وزمانياً، دون فصل بين المواقع المحلية والفاعلين وطريقة التفكير والعمل أو الممارسة.

إن الكلام السابق ربما يكون غريباً أو جديداً فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، ولكن الحـــق أنه ليس كذلك فى إطار العلوم الاجتماعية. لقد عفى الزمن على المقولات النظرية الواســعة، تلــك التى تبدلت بوجود المقولات الصغرى، وباتت جزءا مؤسساً للارتكازات المهنــية فـــى الدراسات الاجتماعية (سابير Sapir ١٩٦٩ : ٦٨-٦٩). إن الارتكاز على الــرؤى المنهجــية الصـــغرى باتت لغة عامة، إذ يتم توظيفها فى إطار الواقع المحلى. (وورف Whorf ١٩٥٦).

إن الرؤى الصغرى تصبح فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل المهنة أولاً، والمجــتمع ثانــياً (هايــنز Haines ١٩٧٥ : ٣٩-٤٠). إنه آن الأوان لأن نتحول عن القضايا الجمعية، وأن نهتم بالمشكلات التى تكتنف الجماعات التى تعيش فى إطار المجتمع (موفيت Moffett ١٩٧٢ : ١٩٨٥). وإذا كنا هنا نشدد على ضرورة تناول المنظورات الضــيقة المستخدمة فى علم الاجتماع فى إطار الخدمة الاجتماعية، فأحرى بنا أن نسجل أنــه لــم يعد من المهم أن نقدم التفسيرات الفضفاضة والمفاهيم الواسعة فى إطار الخدمة الاجتماعــية (اكنور – ستينا – Knorr Setina : ٢٨١٩٨١)، بل ينبغى علينا أن نطور مــن المنهجــيات المســتخدمة فى إطار البحوث الواقعية. إن ما سبق هو ما انزلقت فيه النظريات البنائية الوظيفية التى عجزت عن تحديد المشكلات المنهجية وعطلت من تطوير رؤى نقديــة مـــن شأنها أن تفيد فى تطوير منهجية ملائمة تساعدنا على تطوير المعارف وأطر الممارسة.

وإذا كــنا نؤكــد على تطوير المنهجية والاستناد لها فى دراسة المواقع المحلية، فإننا يمكنـــنا أن نستدل على ذلك من خلال دراسة "فيليب" Philp الذى درس الواقع الرأسمالى مـــن خلال النظرية الوظيفية. لقد درس "فيليب" Philp واقع الخدمة الاجتماعية فى إطار الرأســمالية، وتحديــداً فى إطار الفعل والقول الصادر من الأخصائيين الاجتماعيين. لقد

خلص "فليب" Philp من الدراسة إلى أن الفعل الناتج من الأخصائيين الاجتماعيين أثر بشكل بالغ فى المواقف الوضعية للأخصائيين، فضلاً عن انهم حدوا من معوقات العمل والممارسة (فيليب Philp ١٩٧٩ : ٨٩). إننا من خلال الدراسة السابقة، يمكننا مرة أخرى أن نعاود الحديث عن الإشكاليات الكبرى والصغرى التى تسعى فى دراستها إلى ضرورة انتقاص المشكلات (كرايب Craib ١٩٨٤ : ٢٢٠-٢٢١)، وأنه لكى يتحقق لنا هذا سوف نركز على مفهوم المؤسسة أو تركيبها، ذلك المفهوم الذى يتركز على منهجية فردية مخالفة للتناول المنهجى الذى اقترب منه "فيليب" Philp إبان توضيحه للمؤسسات الاجتماعية فى إطار الرأسمالية وفق منحنى واسع (ماكرو). وعلى الرغم من أن مفهوم المؤسسة وفق المنحنى الضيق (ميكرو) يكون ناقصاً بالنظر إلى المفهومات الشاملة، إلا إنه فى إطار الحياة الاجتماعية القائمة يمكن أن يخاصم التفسيرات الماكرو والميكرو. إننا من خلال هذه المخاصمة يمكننا الوصول إلى الأشياء الملائمة والممكنة التى من خلالها يتم تركيب الأشياء التى يمكن اختزالها واقعياً. وإذا كان ذلك من غير المنطقى فى إطار الواقع، فإنه يمكننا أن ندشن رؤية نظرية خاصة تتماذج بشكل كبير مع الرؤى المعارضة (ليونارد Leonard ١٩٨٤ : ٧٥) لكل من التوجهات الصغرى والكبرى. أن المجافاة أو البعد عن الأطر الماكرو الميكرو، يجعلنا ننزل إلى الواقع دون توجه نظرى معين، الأمر الذى يجعلنا نتحرك صوب الحقيقة بمرونة بالغة. إن تحديد إطار نظرى معين – سواء ماكرو أو ميكرو – يحد من ملكات وآليات البحث الفعالة، التى وإن تم تفعيلها بصرامة منهجية لأمكننا التوصل إلى تفسيرات حقيقية – أو على الأقل معقولة – للمشكلات القائمة فى المجتمع.

ثالثاً : النظرية الاجتماعية واختزال المشكلات :

على الرغم من أن المواقف الضيقة أو الصغرى فى علم الاجتماع تتخاصم مع كارل فينكل Car finkel فيما عنونه بالاثنوميثودولوجيا (كارل فينكل وساكس Car finkel and Sacks ١٩٧٠)، فإننا يمكن أن نستخدمها لتوضيح مجموعة الأسباب (ويلسون Wilson ١٩٧١ : ٦٩) التى تشير إلى ما يسمى بنظام ما قبل الأنطولوجيا للظواهر (بروك واليس Bruce and Wallis ١٩٨٣، جلبرت وململكى Gilbert and Mulkay ١٩٨٤) الذى يريد مسخ الرؤى الميكرو سوسيولوجيا التى أطاحت بالظواهر الاجتماعية المغلقة للفاعلين الاجتماعيين، وكذا حاولت تعطيل استخدام البيانات فى تحليل الظواهر الاجتماعية. وأحرى بنا أن نسجل هنا أن الخلفية المنهجية للنظرية السابقة صاغها كل من "جلاسر وشتراوس" Glaser and Strauss إذ حاولا توضيح الخلفية النظرية من خلال مفهوم الافتراضات القبلية (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٧ : ٣). وبيد أن هذه الرؤية تقدم تحليلاً للجوانب الوظيفية للسياقات الاجتماعية التى لا تمتلك معنى معيناً

للتركيب والأشكال، فإنها ركزت بشكل كلى على عدم اكتمال وعى الفاعلين الاجتماعيين (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٤).

وجدير بالتبيان أن الخلفية النظرية السابقة لم تكن أقل اهتماماً بالنطاق الزمانى والمكانى من الرؤى النظرية الأخرى، فهى بجانب اهتمامها بالافتراضات القبلية وتحديد السياقات الوظيفية، (ايكشتين Eckstein ١٩٧٠)، فإنها أيضاً ركزت على عملية الأفكار (ميتشل Mitchell). لقد علق "ميتشل" Mitchell على هذا النوع من الدراسات بقوله"... إنه لن يكن من السهولة بمكان أن ننقاد إلى التفسيرات النظرية العامة.." (ميتشل Mitchell ١٩٨٣ : ١٩٥). وحيث أن ميتشل يوجه انتقادات واسعة لعملية التركيز على الأفكار والتفسيرات النظرية الواسعة، فإنه هنا يتعارض أيضاً مع "بيكر" Becker الذى يركز على الرؤى المنهجية الشاملة، ويقترح إقامة دراسات الحالة وفق المنحى الميكرو – أمبريقى. إنه يرى أن الاستناد إلى دراسة الحالة يمكن للباحثين أن يصلوا إلى فهم أفضل للجماعات التى تجرى عليهم التجارب. أنه يرى أن دراسة الحالة بإمكانها أن تطور من العمل الحقيقى الذى يغوص فى أعماق عملية الانتظام فى التركيب الاجتماعى (بيكر Becker ١٩٦٨ : ٢٣٣). وإذا كنا قد ركزنا فيما سبق على نقد الاتجاهات الماكرو بما يفيد أهمية وتعظيم الاتجاهات الميكرو، فإنه من المهم أيضاً أن نخضع الاتجاهات الأخيرة – أى الميكرو – للنقد التحليلى الدائم، حتى لا نبتعد عن عمليات تأسيس هذا المنحى (ويليامز Williams ١٩٨٦). أنه من المهم أن نؤلف بين النقاط المركزية والهامة فى المنحى الميكروسوسيولوجى، وأن ننتقد التجارب الفردية، ونرتكن إلى التجارب الشاملة (كولى Cooly، ١٩٠٢ : ٣٦). إنه فى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدراسات التى تدخل فى هذا المعترك، وخاصة الدراسات التى أولت التفاعلات الاجتماعية عناية فائقة، واهتمت بدراسة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد فى داخل مواقعم أو محلاتهم الاجتماعية.

إنه مما سبق يمكن القول أن المواقف المنهجية للميكروسوسيولوجيا يمكنها أن تتعامل بقوة مع الموضوعات الاجتماعية. إن النظر إلى هذه المواقف الاجتماعية باعتبارها حصيلة التفاعل، يجعلنا نركز على الأشياء العمدية، أكثر ما نركز على الأشياء العارضة فى هذا التفاعل (نور – ستينا Knorr-Cetina : ١٩٨١ ٨-٩، ١٩-١٧). وحيث أننا ذكرنا فى موضع سابق، أنه من الأهمية بمكان أن نبطل مفعول الإحصاءات فى الدراسات الميدانية، فإننا فى وضعية علم الاجتماع الميكرو، ينبغى أن نختزل أيضاً محاولة إحصاء أنماط الظواهر الاجتماعية وربطها بالتحليلات التى ترتبط بشكل مؤقت بالمكان والزمان. وإذا كان ما سبق يتضح بجلاء فى مجال وصف الأجناس، والمسوح الاجتماعية، والدراسات التاريخية المرتبطة بالوصف الأثنى للشعوب (دوستر Duster ١٩٨١ : ١٣٢ -١٣٣)، فإنه فى إطار دراسة المواقف الصغرى نصبح فى غنى عن هذه المنهجية، إذ إننا نركز فيها على المواقف الضيقة لا العامة أو الواسعة. إنه يمكن أن نستخدم هذا النوع

فى معالجة البيانات التى تقدمها المواقع الخاصة بالخدمة الاجتماعية، ولكن دون أن نختزل التفسـيرات الواسعة للبيانات. أن عدم اختزال التفسيرات الواسعة، مع الاهتمام فى الوقت عيـنه بالمواقف الذاتية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، سوف يساعدنا بشكل كبير فى فهم طبيعة التركيب الاجتماعى القائم (سميث Smith ١٩٦٥، شتروس Strauss وآخرون ١٩٧٣ : ٣٠٨، هيل Hill ١٩٨٢).

إن الوقوف على التركيب العام للمجتمع، سوف يساعد مهنة الخدمة الاجتماعية على وصـف عملية الرعاية الاجتماعية وفق منهج بنائى، ذلك الذى يتصل بشكل وشيج بعملية تأثـير مواقـع ومحـلات الخدمـة الاجتماعية على سياسات الرعاية (بوريل ومورجان Burrell and Morgan ١٩٧٩ : ٣٦٨)، أو قـل بشـكل أكثر دقة إنه سوف يؤثر على تخطـيط الـرعاية وفـق منظور أوسع أو ماكرو (فيليب Philp ١٩٧٩، شارب Sharp ١٩٨٠). وغـنى عـن البيان أن النظريات البنائية التى ندعو لها تقف موقفاً مناهضاً من المواقـف الكلـية أو الواسعة فى البحث الأمبريقى، وهذا ما يكشفه لنا (سودنو Sudnow ١٩٦٥) فى استدلاله لطريقة استجواب المجرمين فى نظام العدالة الجنائية الأمريكية، الذى يجمع بين المحلفين والمحامين والنائب العام والمتهمين. لقد أوضح "سودنو" Sudnow أن اسـتجواب المجرمين وفق النظام القضائى الأمريكى يمكنه أن يفرز اتفاقاً على تحديد ما يقترفه المجرمين من أثام، أو على الأقل أنه بإمكانه أن يقف على تحديد الأفعال المجرمة الأقـل خطورة، أو ما يطلق عليها "بالمفهوم العادى للجريمة". إن مفهوم الجريمة العادية يشير إلى عدم استخدام السلاح فى الفعل الإجرامى، أو سرقة الأشياء قليلة الثمن، أو حتى تحطيم الممتلكات. أنه بمعنى آخر أنهم مجرمون غير محترفون. إن التعامل مع هؤلاء لا ينـبغى أن يكـون مختلفاً مع غيرهم ممن يحترفون الجريمة، شريطة ألا يخل ذلك بتنفيذ خطـة الدفـاع الاجـتماعى (سـودنو Sudnow ١٩٦٥ : ٢٦٠). وحيـث أن "سودنو" Sudnow قـدم التعريف السابق فى التعامل مع المجرمين غير المحترمين، فإن "واتون" Watton قـد أعترض عليهن إذ رأى أنه من الخائب أن ينصب الأخصائيين وفق النظام القضـائى الأمريكى كمفاوضين للمجرمين. لذا نجد "واتون" Watton يعود إلى توضيح المعـنى الذى يفرضه السياق المستخدم فى إطاره. إنه لا يقبل هنا التعميم، إذ أن وضعية الأخصـائى الاجتماعى فى هذا الصدد تفرضه الطبيعة العامة للمجتمع، ناهيك عن كونه مضللاً فى سياقات مجتمعية أخرى (واتون Watton ١٩٧٥ : ١٩).

إن اختلاف "واتون" Watton حول اللغة والمعنى والممارسة يمكن أن نجده أيضاً فى سياق الكلام الذى طرحته (كارلين Carlen ١٩٧٧) كمعيار فى تدعيم بحوث القضاة الذين حـاولوا اختـبار الـتفاعل بيـن ضباط البوليس وضباط المراقبة brobation officers والقضاة والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين. إنها ترى أن هذا الموقف سوف يؤدى إلى انحسـار الخصوصـية، ويـزيد مـن تدفق المعانى والمفاوضات بين العدالة الاجتماعية والـرعاية المهنية، تلك التى يصعب إدراكها فى إطار القانون الرسمى والقواعد القانونية

المجـــردة والإجمـــاع الرسمى، فضلاً عن صعوبة فهم المعارف والممارسة المهنية داخل إطـــار الخدمة الاجتماعية. إن مثل هذا النظام سوف يباعد بيننا وبين الوقوف على عملية الـــتكامل فـــى تأسـيس السياسة الاجتماعية، تلك التى تنجح فيها الدراسات الإثنوجرافية الأمبريقية (كوهن Kuhn ١٩٦٢، باربور Barbour ١٩٨٥، بارت وجريمشو Paratt and Grimshaw ١٩٨٥).

إنـــه مـــن المفيد هنا أن نلم بأبعاد الموقف الضيق (الميكرو) للمعرفة والممارسة فى الخدمـــة الاجتماعية. وفى هذا الإطار يمكننا أن نتذكر ما قام به (سميث Smith ١٩٧٧) الذى أهتم بإنشاء المعانى فى الخدمة الاجتماعية وناقش قضايا العمل فى رعاية الأطفال، ومـــا قـــام بـــه (ريـــس Ress ١٩٧٨) مـــن دراسة أمبريقية للوقوف على التكامل بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العملاء. لقد أوضح "ريس". "إن الدراسة الأمبريقية الضـــيقة (المـــيكرو) فـــى دراســـات الخدمـــة الاجتماعية لم تكن بحسبانها تهتم بوضع الافتراضات النظرية، ولكنها فى الوقت ذاته أوضحت كيف يمكننا أن نوجه هذه الدراسات وفـــق الـــرؤية الموقفـــية للمـــيكرو سوســـيولوجى. "بطـــريقة مختصـــرة". إن المدخل الميكروسوسيولوجى لدراسة اللغة المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية والمعرفة، إنما ينبغى أن يرتكـــز على ضرورة إغماض أعيننا عن المعنى والتركيز فقط على طريقة الاستخدام (ريل وفندلى Ryle and Findllay ١٩٧٢ : ٧). إنه بمعنى آخر أنه ينبغى أن نتحول من الافتراضات النظرية ونتجه إلى الممارسة لكى نصل فى التحليل الأخير إلى النظرية. إن التحليل الميكرو سوف يقودنا فيما بعد إلى التحليل الماكرو (هيلر Heller ١٩٨٦ : ١٥٥-١٥٧).

إن تفحص ما تقدم سوف يجعلنا نقف على أرض صلبة فى دراسة المواقف المنهجية الميكروسوســـيولوجية فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، الذى ينبغى أن ينصب اهتمامه بصـــورة مباشرة على وصف البيانات التى تمدنا بها الدراسات السابقة، تلك التى بدورها ســـوف تفيد فى فهم طبيعة الخدمة الاجتماعية برمتها. إنه ينبغى فى هذا الإطار أن نباعد بينـــنا وبيـــن مفهوم الحيز المكانى أو المواقع أو المحلات، فضلاً عن ابتعادنا عن مفهوم البـــيانات المحلـــية. إنـــه وفقـــاً للمحاذير السابقة، فإنه من الأحرى أن نصنع آلية مخالفة للمنهجـــيات القائمـــة، الـــتى من شأنها أن تضع فهماً ومعياراً جديداً لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن المعيار الجديد الذى ننشده لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية سوف يوسع من التحلـــيلات والتفسيرات التى عجزت النظريات الكبرى عن تقديمها، وسعت إلى اختزالها، أو تقديمهـــا بصورة مجتزأة أحيانا، وبصورة مختصرة أحياناً أخرى. إننا ننادى هنا، أنه حـــان الوقـــت لكى نهاجم النظريات البنائية الكبرى التى عجزت عن تقديم نتائج وحلول مناســـبة للمشـــكلات الصغرى. إن إغفال النظريات البنائية الكبرى عن قصد للمشكلات الصـــغرى، قـــد حال بينها وبين وضع التفسيرات الملائمة، الأمر الذى يجعلنا نرى أنها اختزلت مهامها، خاصة فى الالتفات إلى القضايا التى تهم النظام والمؤسسات القائمة.

رابعاً : النظريات الاجتماعية الكبرى : تناقص الاهتمام الآخر

إننا نركز على هذا الجزء من الفصل الراهن على بعض الانتقادات الهامة التي تصدت للخصائص الفارقة لاستخدام النظرية الاجتماعية التي حاولت أن تمدنا بكثير من التفصيلات في إطار التباينات السوسيولوجية لاستخدام مفهوم البناء الاجتماعي (ركس Rex ١٩٧٣ : ١١٣-١٢٠).

ويجدر أن نشير إلى أن بعض هذه الأفكار قد تم اختبارها من خلال التحليل البنائي الذي كانت وجهته تتحدد وحسب في تعريف البناء الاجتماعي والعودة إلى صياغة نماذج واقعية لطبيعية الحياة الاجتماعية. وليس أدل أمامنا في هذا الصدد سوى الإشارة إلى محاولة "كوهين" Cohen الذي سعى إلى وصف الخصائص البنائية الجانبية والمؤقتة التي تفيد في توحيد عملية القياس، والتي من خلالها يمكننا أن نعيد هذه العملية مرات ومرات (كوهين Cohen ١٩٧٢ : ٩٥). وإذا كان "كوهين" Cohen لا يركز على البناء بقدر ما يركز على الخصائص الجانبية والمؤقتة، فإن ثمة وجهة نظر أخرى تركز على البناء بشكل واسع. إن التركيز على التحليل البنائي الموسع سوف يسهم بشكل قاطع في توضيح الاختلافات الواضحة للرؤى الموقفية الواسعة للأعمال الأولى، وكذا الوقوف على المأزق التي أفرزتها هذه التحليلات.

ومن المهم أن نوضح هنا أن التحليلات البنائية كما تهتم بالتحليلات الموسعة، فإنها تهتم بالتحليلات الضيقة، تلك التي امتدت من الموضوعات إلى البناءات. إن المتأمل في التحليلات البنائية سواء الموسعة أو الضيقة يجدها ركزت نصب أعينها على الفاعل الإنساني، ليس باعتباره فقط منتجا للبناء، وإنما أيضاً ركزت على طبيعة ومعنى البناء (سمارت Smart ١٩٨٥ : ١٦). إن التدقيق في كل المحاولات النظرية التي نضحت من خلال الفهم البنائي (سواء بالنسبة للموضوع أو للبنية) نجد أنها تنطلق من مقولة نظرية مؤداها أن البناء – أي بناء – ينظم ذاته ويتزامن أو يتصف بالثبات Synchronic. إن فكرة تنظيم الذات والثبات تعني وجود مساندة وظيفية بين أجزائه، تلك الفكرة التي اقتبست من أعمال "سكولز" Schooles حول الكل الاجتماعي أو النسق الذي يشير دوما إلى التكامل وتنظيم الذات، ناهيك عن التكيف مع الظروف والاعتبارات الجديدة (سكولز Scooles ١٩٧٤ : ١٠).

وحيث أن الفهم السابق يشكل مجمل فهم الاستنادات البنائية للنسق، فإن الفهم عينه يشكل محور اللغة البنيوية التي تنظر إلى القضايا المضادة لطبيعة وجهة النظر النظامية حول اللغة والمعنى والممارسة، التي امتدت بشكل واسع ومستقل. لقد ناقش ليفي شتروس Levi Strauss (١٩٦٣، ١٩٧٤) اللغة والمعنى باعتبارهما مفهومان يستقلان عن النظام المعرفي والموضوعي. إن النظام المعرفي يمكن أن نعرفه من خلال النظرية البنائية، بأنه المنطق غير الظاهري لعملية الاستقلال المرجعي لمختلف جوانب الموقع، واستخدامات سياقها من خلال الفاعليين في المواقع المحلية المختلفة. ووفق هذا المعنى، فإن اللغة تتحدد

من خلال المعرفة والمناشط التى تمارس بشكل غير محدد تاريخياً أو باعتبارها جزء من كـل. إن مـا سـبق يمـثل الصياغة الكلاسيكية فى اللغة البنيوية التى طورها "سوسور" Saussure (١٩٧٤). إنه وفقاً "لسوسور" فإن اللغة الأولية يمكن إرجاعها إلى الكلام، عن التركـيز على نظرية "سوسور" فى اللغة أوضحت حقيقة موضوعية، خاصة إذا ما ركز علـى اللغـة الدفينة التي تتضح على مر الأزمان التاريخية، والتى وفقاً لبنائها تختبئ فى وعـى الفاعلين. إنه وفقاً لذلك، فإن العلاقات الاجتماعية تكون جزء من كل، وبذا يصبح الكلام فى إطار اللغة غائباً عن عملية الوعى، ومن ثم فإن وعى الفاعلين لا يعكس الكل. وتـبعاً للإطار النظرى "لسوسور" يكون المعنى أو المفهوم النظرى للكلام مقطوع الصلة بموضوع الكلام ذاته، (روجيك Rojeck، بيكونك Peacoek، كولينز Collins، ١٩٨٨ : ١٩)، أو فـى علاقـته بكلية أو مجموع اللغة. ولما كانت اللغة فى بنية الوعى العام غير معـروفة لدى الفاعليين الاجتماعيين، وغير عميق، أو تعبر بشكل غير حقيقى عن معنى الكلمـات، أو حتى المعرفة والممارسة السطحية فى التعبير، فإن هذا الوضع يعوق بشكل قوى من عملية حل شفرة الكلام. إنه فى إطار الموضوعات، وكذا فى إطار التلقائية، إننا لا نسـتطيع أن نفكـر أو حتى نستخدم الكلمات، حيث الحقيقة أن اللغة هى التى تفكر لنا (شـارب Sharp ١٩٨٠ : ٩٩). ووفقـاً لما سبق، فإذا كانت ممارسة الخدمة الاجتماعية تعبر عن ميثاق شرف، خاصة فى المواقع المحلية، فإنه وفقاً لوجهة النظر هذه، فإنها تقدر سـلفاً عدم الفهم الإنسانى لتعبيرات اللغة، تلك التى تمثل مقدرتنا فى الحياة. إننا إزاء هذه الفكرة فى إطار الخدمة الاجتماعية تكون اللغة وحدة مستقلة، أو وجوداً مستقلاً فى مواقف ممارسـة الأفراد والجماعات التى تشكل جزء فى النظرية البنائية العامة للفاعل الإنسانى، تلك التى لم تكن معروفة أو غائبة فى إطار اللغة (بارتث Barthes ١٩٦٧).

لقـد كسرت اللغة البنيوية بشكل حاد الطريقة المألوفة للفهم والممارسة، ليس فقط من خـلال المقاربـات الموقفـية، ولكـن أيضـاً من خلال المفاهيم البنيوية فى لغة الخدمة الاجتماعـية وممارسـاتها (سـيبون Sibeon ١٩٨١ : ٥٩) ففى المفهوم البرجرى لعلم الاجتماع البنائى، تكون اللغة (مثل لغة الخدمة الاجتماعية) بمثابة امتلاك لمفتاح الدور فى عملـية التنشـئة الاجتماعـية الموضـوعية للأخصائيين الاجتماعيين. لقد أضحت اللغة مستودعاً للتراكم السريع للفهم والممارسة والتى انتقلت بشكل متواتر إلى الأجيال اللاحقة (بيرجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧ : ٥٢). وعلى الرغم من أن النظريات البنائـية تؤمـن بحقيقة استقلال موضوعات اللغة، وتركيبها، فإن "برجر Berger" يرى ضـرورة وضوح اللغة، وموضوعية تركيبها، وثقافة الفاعليين الاجتماعيين التى تنتج من خلال عملية التنشئة وأهمية الموضوعات الإنسانية، وفهم المواقف المتباينة، والوعى الناتج عن التفاعلات التى يعج بها روتين الحياة اليومية. إنه وفق المصطلح البرجرى فإن البناء يمكـن أن يعـاد إنـتاجه من خلال ما يسمى بشرعية الفكر المعتاد، وفى إطار ممارسة

الفاعليين الاجتماعيين الذين ربما أن يكونوا فى بعض الظروف غير شرعيين، وفى إطار بناء متغير.

إن إمكانـــية ترشـــيد علـــم اجـــتماع يتسم بالتجريد (بيرجر ولوكمان Berger and Luueckman ١٩٦٧ : ٢٢٦) والموضـــوعية (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧ : ١٤٤) يفرض علينـــا ضـــرورة نهج التحليل البنيوى، أو ما نطلق عليه هنا بما بعد نظرية "سوسور" فى اللغـــة. وفـــى هـــذا الصدد يظهر لنا مفهوم "كولور" Culler دائرة الثقافة المغلقة (كولر Culler ١٩٧٥ : ٢٥٤). إن استخدام مفهوم "كولور" حول دائرة الثقافة المغلقة يجرنا إلى اســـتخدام مجموعـــة من النظريات غير الممكنة التى من شأنها أن تعيد تركيب وتعريف العـــالم الاجـــتماعى المتغـــير، أو ما نطلق عليه بمحيط العمل المتغير. إن استخدام هذه الـــنظريات فـــى إطـــار علـــم اجتماع الخدمة الاجتماعية فرض علينا استخدام المنهجية المركـــزية للبنـــيوية اللغوية، تلك التى تحدد اللغة بوضعها بناءاً يتكون من مجموعة من الألفـــاظ التى تقودنا من اللغة ذاتها على معنى ومفهوم معينين. إنه من خلال هذا التحول يمكنـــنا أن نقف بصورة مباشرة على مسألة الوعى لدى الفاعلين الاجتماعيين، وكذا أيضاً الوقـــوف على المعرفة فى إطار الخدمة الاجتماعية التى تحول بيننا وبين رؤية المواقف الفسيحة أو الواسعة التى أفرزتها الدراسات المحلية. إن الوقوف على مسألة وهى الفاعلين الاجتماعيـــن، والـــتخلى عن المواقف الكبرى التى انشغلت بها الدراسات المحلية، تجعلنا نشـــتق الألفاظ اللغوية المستخدمة، بدلاً من استخدام اللغة المتداولة فى الخدمة الاجتماعية ككـــل. إن عملية استقلال اللغة فى الخدمة الاجتماعية، والمفاهيم الموضوعية المستخدمة تفيد فى زيادة التعبيرات الموقفية التى تستقل عن غيرها من الميادين الأخرى. ومن المهم أن نبين هنا أن هذا الاستقلال سيفرض فاصلاً منهجياً بينه وبين الاستخدامات الأخرى، أو هـــى بالأحـــرى سوف تفصل بين الافتراضات النظرية البنيوية في اللغة المستخدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية عن غيرها من المجالات الأخرى، فضلاً عن أنها سوف تسهم فى إنتاج كلام خاص بالمهنة، ومن ثم سوف تساهم فى إدخال تعديلات مفهومية على اللغة المهنية المستخدمة.

وأحرى بنا أن نوضح أن تحديد مفاهيم اللغة والممارسة لم تكن نوعاً جديداً، أو حتى دعوة جديدة فى هذا الإطار، بل الحقيقة أنها كانت قائمة وقديمة في الممارسة النظرية، أو فـــى النظريات التقليدية المألوفة، وما دعانا إلى ذلك ما ألفناه قائماً فى الأعمال الأكاديمية الأولـــى الـــتى ركزت على المصادر الإكلينيكية فى حفريات المعرفة لدى "فوكولت" التى أشـــارت إلى الأجسام غير المشخصة والحقائق التاريخية التى كانت تحدد على الدوام من خلال ما يسمى بالغرض ومساحة التغيرات الزمنية التى منحت ذلك (فوكولت Foucault ١٩٧٢ : ١١٧). وإذا كانـــت هذه الأعمال قد منحت الزمن (الوقت أو التاريخ) والأهداف مســـاحة مناســـبة فى تحديد اللغة والممارسة، فإنها فى المقابل قد اختزلت أدوار الفاعلين الإيجابية فى الفعل الإيجابى. إنها بذلك تكون قد أغفلت عن قصد أدوار الفاعلين باعتبارها

مصـــدراً للفعـــل. ومن المهم أن ندرك أيضاً أن هذا المنحى يتماشى مع اتجاه "وسوسور" الذى عارض نموذج اللغة المناسبة الذى أستخدم فى إطار مفاهيم الخدمة الاجتماعية الذى ناقشـــه "ويـــب" Webb (١٩٨٥) والـــذى قدم له "هابرماس" Habermas فى إطار علم الاجـــتماع وناقشـــه فـــى إطار وجود الفاعلين، ونمو وتطور اللغة والانفصال والتنافس (هابرماس Habermas ١٩٧٢ : ١٩٧).

... وإذا مـــا تركنا إلى حين، قضية اللغة المستخدمة فى إطار فهم وممارسة الخدمة الاجتماعـــية، وانتقلنا إلى مفهوم المصالح الرأسمالية، فوفقاً للأسباب التى أوضحناها قبل قلـــيل، فـــإن مفهوم المصالح الرأسمالية يعد مفتاحاً جوهرياً فى رؤى الماركسية كمفهوم نظرى واسع، باعتباره مفهوماً يركز على التراكيب غير الإمبريقية أو الواقعية. إننا وفق هـــذا الوضع نجد أنفسنا فى إطار البنيوية الألتوسيرية الماركسية التى تجاوزت التحديدات الاقتصـــادية فى الفهم الماركسى الدوجماطيقى، التى تركز وحسب على عدم الاستناد إلى التفســـير الطـــبقى، بقدر ما تستند فى تفسيرها على سلطة الدولة وأيديولوجيتها (التوسير Althusser ١٩٧١ : ١٣٩). إنهـــا إزاء ما سبق ينبغى أن نتصدى بالنقد للمشكلات التى تتشـــابك مـــع مفاهـــيم استقلال الأصعدة (التحتية والفوقية) الذى يتحدد فى المثال الأخير (أقصد لدى الالتوسيريين) من خلال تفسيرات "هندس" Hindess ١٩٨١ و١٩٨٣ ط ١ : ٤٢-٤٣، ١٩٨٣ ط ٢). إن الوقـــوف علـــى مـــا آثاره "هندس" من مشكلات يساهم فى تعديـــل وضـــعية الماركســـية فى الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال الأفكار السابقة نجد أن "بولجـــر" Bolger وآخـــرون قد وجهوا سهام نقدهم إلى البنيوية الماركسية التى ترى أن ســـيطرة الرأســـمالية على العلاقات الاجتماعية ستفضى إلى سيطرتهم على المصالح الاجتماعـــية، ومـــن ثـــم علـــى السياســـة الاجتماعية القائمة فى المجتمعات الرأسمالية (بولجر وآخرون : ٤ : ٨١).

إن المـــراجعة التقليدية والمألوفة لوظيفة الرعاية فى إطار الماركسية التى تسعى إلى خـــروج فكرة إعادة الإنتاج التى قدمها "سيبون" Sibeon (١٩٨٢) تكون علامة بارزة فى تقدير الماركسية لعمل الخدمة الاجتماعية. وحيث أن هذه الفكرة لاقت قبولاً لدى "ليونارد" Leonard، فإنـــه قد استشعر من خلال وجاهة هذه الفكرة، وجود استجابة مباشرة وغير بسيطة (ليونارد Leonard ١٩٨٤ : ٢٥) بين الفعل الاجتماعى وحاجات الرأسمالية، تلك الـــتى كانت استجابة غير مباشرة فى العقل بشكل عام. ولا ينبغى فى هذا الصدد أن نغفل مـــا قدمـــه "ميتشل" من نقد، وكذا الالتوسيريين الماركسيين (ليونارد ١٩٨٤ : ٤٩ : ٥٢) الذيـــن وقفوا على أرضية واحدة تحدد ضرورة انفصال الصعيد الأيديولوجى عن الأساس الاقتصادى (ليونارد ١٩٨٤ : ٤٩)، تلك القضية التى تطورت ونمت من خلال الدراسات الأمبريقـــية المتنوعة للحياة الاجتماعية التى اختزلت مقولة الصعيد الاقتصادى الذى يحدد كل شئ فى التحليل النهائى (ليونارد ١٩٨٤ : ١٠٤). والواقع أن هذه الفكرة لم تجد قبولاً عامـــاً بيـــن المفكريـــن، إذ نجد أن كافيتز "Caveats" يقدم معارضة قوية لعملية استقلال

الصـــعيد الاقتصادى، واعتباره غير حاكماً فى عملية التفسير. لقد رأى كافيتز "Caveats" أن عملية استقلال البنى الاجتماعية لا يقدم تفسيراً ناجحاً فى الأشياء النظرية المجددة التى تنهض على فكرة البناء التحتى.

وحيــث أن "كافيــتز" Caveats قد عارض فكرة استقلال البنى الاجتماعية، وخاصة عدم الاستناد إلى التفسيرات المادية (الاقتصادية) فإن "دارندورف" Dahrendorf قد عزز هــذه الفكــرة، خاصة حينما أنصب تركيزه على المجتمع ككل وليس الفرد، باعتبار أنه الأولــى فــى التشخيص. ومن المهم أن نطرح هنا، أن فكرة "دارندورف" Dahrendorf الســابقة لــم تكن جديدة البتة، إذ كانت واضحة كل الوضوح فى الطرح الماركسى حول فكــرة التــناقض البــنائى القائم، حيث أعطيت للبناء وجوداً موضوعياً ومستقلاً، ومن ثم أعطــت للفــاعل والفكــر وجوداً مستقلاً، فى إطار علاقته بالبناء القائم. إنه من خلال ما ســبق، يمكن القول أن الرؤى الماركسية التى تعاملت مع الخدمة الاجتماعية تسلم بوجود التناقضـــات داخل البنيات المختلفة، ذلك الذى يفرزها رؤية "بولجر" التى ترى أن أى بناء يشــهد بالضرورة مجموعة من التوترات المثمرة. (بولجر وآخرون ١٩٨١ : ٣). وعلى الــرغم من الاتفاق على سيادة التناقض البنائى، إلا أن هناك موقفاً مضاداً من ذلك، ذلك الذى يفرضه الاختلاف الأيديولوجى. إنهم يرون عوضاً عن هذا التناقض، أن ثمة تكاملاً وظيفــياً فى النظام المؤسسى، وهو ما تفرضه عملية شرعيتها ودوامها أو صيروتها. أو بمعنى آخر، إن التكامل المؤسسى السائد لا يكون بين التنظيمات وبعضها البعض، بقدر ما يكــون فــى شرعية هذه المؤسسات (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧ : ٢٢٤) وعــدم وجود أزمات بنيوية يفتعلها دوماً الفاعلين الاجتماعين. ويجدر أن نشير فى هــذا المقــام إلــى أن الأزمة أو عدم الشرعية، أو قل أزمة الشرعية لا تكون فى السياق المؤسســى وحســب، وإنمــا تتحدد بالأساس فى وصف الشرعية التى تنطلى على دولة الــرعاية الحديثة (أوف Offe ١٩٨٤) التى تفقد معناها ووظائفها حينما تتحدث عن أزمة الشــرعية. إن دولـــة الرعاية الاجتماعية الحديثة هى التى لا تشهد تناقضاً أو تحدث لها أزمـــة. ولكــن لمــا كـــان أى بناء اجتماعى يشهد توتراً أو تناقضاً مهما كان، فإن هذا الافتراضات التى تم صياغتها حول التوترات البنائية ما هى إلا نوع جديد من التناقضات الــنظرية، أو بالأخــرى ما هى إلا جدل عقيم فحسب، فضلاً عن أنها تتجافى مع الواقع الإمبريقى (هولمود وستيورات Holmwood and Stewart ١٩٨٣ : ٢٣٥).

إن الجدل السابق الذى أشرنا إليه فى السطور القليلة الفائتة، جعل "بيرسون" Pierson يكــيل النقد إلى الماركسية خاصة فى تناولها للتناقضات التى تقضى إلى عملية الصراع. لقــد اختزلت الماركسية عملية الصراع، وحددته بأنه مفهوم يدور حول الطبقات، أو فى الديــن، فى الوقت الذى أخرجت الصراع بعيداً عن مسائل الجنس والنوع والأجيال وحتى الحــركات الاجتماعــية (بيرسون ١٩٨٤). إنه إزاء ما سبق فإننا سوف نخصص الجزء الــثانى من الفصل الراهن لكى نوضح أن الفاعلين الاجتماعيين لم يكونوا فاعلين بالمعنى

الحقيقى للكلمة فى إطار الصراع الطبقى، أو حتى فى عدم الصراع (هندس ١٩٨٨: ٢٧). وإذا كان الافتراض الماركسى المألوف يركز على التقسيم بين الطبقة العاملة والجنس والدين (جونز Jones ١٩٨٣ : ٥٤-٥٦)، فإن ما يحدث من صراع لم يكن يرجع إلى الطبقة الحاكمة التى تدافع عن مصالحها، بقدر ما يرجع إلى هذه المسميات نفسها. إن هذه الافتراضات قد أثبتت خطها فى ضوء الواقع، حيث أن ما يتم فى ضوء تكوين اجتماعى اقتصادى لا يعنى بالضرورة انسحابه على أى تكوين آخر. معنى ذلك أن الواقع الإمبريقى لا يقوم ولا يسلم بالافتراضات السابقة، ولا يستند على شواهد تؤيدها. فإذا كانت الطبقة الحاكمة بزعم مصالحها، فإنها فى المقابل تعمل على سحب فتيل التناقضات من هذا الواقع. عن الشواهد تمدنا بأنماط متعددة لآليات الطبقة الحاكمة فى الجد من تأجيج الصراع الطبقى. إن الالتفات إلى مسائل الصراع المرتبطة بالجنس أو النوع أو الدين أو حتى العوامل المكانية توضح كيف خرجت الطبقة العاملة من إستراتيجيات الطبقة الحاكمة هذا من جانب، ومن جانب آخر توضح أيضاً أن الطبقة العاملة باتت عاجزة عن خلق قيم خاصة بها تمكنهم من الإتيان بفعل يؤدى فى النهاية إلى تكريس وجودهم كطبقة تعى وتعمل على مصالحها. ففى الوقت الذى يباعد الواقع بيننا وبين تقديم شواهد حقيقية من شأنها أن تفرز الصراع بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة، فى الوقت عينه الذى تدلى بشهادة موضوعية تمثل دليلاً دامغاً نظراً لما تؤيده الشواهد الواقعية أو الإمبريقية (ولاس وبروس Wallis and Bruce : ١٠١).

وعلى الرغم من أن ما سبق، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى ترتبط بإعادة تصحيح مفهوم البناء ومصالح الرأسمالية، فإن النظريات التى تنهض على هذا الافتراض تتضح بشكل جلى فى دراسات التنظيم (مارجلين Marglin ١٩٨٦) وعلم الاجتماع الطبى (شارب Sharp ١٩٨٠) وعلم اجتماع الرعاية (كوكبورن Cockburn برافرمان ١٩٧٤، إيرليك وإيرنرك Ehrelreich and Ehrenrnich. إن هذه النظريات الإمبريقية تدفع باستنتاج آخر يحل محل دور الفاعلين.

إن ما يسمى بالنظام الرأسمالى والسلطة فى الخدمة الاجتماعية يكون مترادفاً مع التنظيم الهيراركى أو التراتبى (بولجر وآخرون ١٩٨١) أو ما نسميه بالبناء الذاتى فى المهن البيروقراطية (بارى وبارى Parry and Parry ١٩٧٩ : ٤٣) الذى وضعه "سيبوم Seebohn فى قسم الخدمات الاجتماعية، إبان توضيحه للمصالح الرأسمالية التى تكون لديه بمثابة جهد يفرض ذاته فى أتون المصالح وأغراض وأفعال الفاعلين، والتى تؤثر بشكل موضوعى فى المجتمع الرأسمالى ككل. إن ثمة شواهد إمبريقية ناصعة البياض (راجع ويتنجتون وبيلابى Whittingtan and Ballaby ١٩٧٩) توضح باستمرارية البناء وعدم تفويضه، والممارسة، ومفهوم التنظيم البيروقراطى المهنى الذى تم صياغته فى عام ١٩٧٠. إن مثل هذه المفاهيم اكتسبت قوة زخم واسعة، من خلال البحث الذى قدمه "دراسة برونل Brunal" وناقش فيه مسائل التفوق المالى أو الغنى، والعلاقات العامة

ومناشـــط الإفـــراط والجماعـــات وتأثـــيراتها المختلفة (Ssore ١٩٧٤ : ١٤-١٥)، بيلز وآخـــرون ١٩٨٠). إنـــه من خلال مناقشة ما سبق أوضحت الدراسة أن المكاتب المهنية باعتـــبارها بناءاً اجتماعياً، فهى بصورة أو بأخرى تعبر بشكل لا يقبل الشك عن مصالح الرأســـمالية. وحيث أن طبيعة البناء الرأسمالية تفرضها مصالح الرأسمالية، فإنه من غير المـــنطقى أن يعبر هذا البناء عن الصراع أو التنافس الاجتماعى. إن التنافس الاجتماعى الـــذى يشهده البناء الرأسمالى يعبر عن نضال اجتماعى بين الفاعليين، وهذا ما عبر عنه فى عام ١٩٨٠ من خلال سياسات التعليم والتدريب الذى فرضه طبيعة النظام الرأسمالى باعتباره نظاماً اجتماعياً تاريخياً. إن هذا النضال فرض بصورة أساسية ضرورة إصلاح وتعلـــيم الخدمة الاجتماعية والتدريب المهنى. لقد دافعت الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين فى عام ١٩٧٧ (BASW ١٩٧٧ : ١٨) والمركز الرئيسى للتعليم والتدريب فـــى الخدمـــة الاجتماعـــية (CCETSW) فى عام ١٩٧٥، عن إطارين جديدين لنظامين مزدوجيـــن للتأهـــيل، تشابها مع ما طرحه "سيبوم Seebohm الذى رأى ضرورة وجود نمـــوذج تصـــنيفى لمهـــنة الأخصائى الاجتماعى فى قسم الخدمات الاجتماعية (لى Lee ١٩٨٢). إنـــه مـــنذ عـــام ١٩٧٥ فقـــد تم التوصل إلى نموذج تصنيفى لمهنة الأخصائى الاجـــتماعى، والذى به تم صياغة "شهادة تأهيل فى الخدمة الاجتماعية" تفيد فى الارتقاء بالممارسة المهنية. أن النموذج المزدوج الجديد فى التدريب والتأهيل جذب نفر غير قليل من الفاعليين المهنيين، فضلاً عن أنه عمل على الحفاظ على الخطوط الديمقراطية الذاتية (BASW ١٩٧٧ : ١٨) فـــى داخل مهنة الخدمة الاجتماعية (SQSW) وأخصائى العمل الاجتماعى (CSS WORK).

وفى الأعوام الأخيرة تم التغاضى عن الإضافات التى شهدها النموذج المزدوج لتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين (CCETSW) واقترح بدلاً منه إلغاء التقسيم الذاتى بين العاملين فـــى أقســـام العمـــل الاجـــتماعى. لقد لاقت هذه الاقتراحات قبولاً واسعاً خاصة من قبل جماعـــات الضـــغط (CSS) التى رأت ضرورة وجود واستمرار التدريبات لتدعيم مكانة الأخصائيين الاجتماعيين، ناهيك عن تدعيم ممارسة العاملين (هربرت Harbert ١٩٨٥ a، ١٩٨٥ b). وعلـــى الرغم من أن تلك التطويرات فى هذا المجال لاقت مقاومة عنيفة مـــن خـــلال الأكاديميـــين فى الخدمة الاجتماعية والفاعلين المهنيين (بلمفورد Bamfort ١٩٨٤، بنيكر Benker ١٩٨٤ a، ١٩٨٤ b، ١٩٨٦، ميزرس Measures ١٩٨٦) إلا أن عـــدم الصراع أو التناغم بين الأخصائيين الاجتماعيين، قاد "سانزبورى Sainsbury" إلى صياغة تقسيم داخلى آخر، أتسم بالعنف والصرامة (سانزبورى Sainsbury ١٩٨٥: ٩) إذ مـــن خلالـــه يوضـــح طبـــيعة الصـــراعات العنـــيفة التى تسود بين الأخصائيين الاجتماعيين.

ولقد ذهب "سانزبورس Sainsbury" إلى أن هذه الصراعات لم تكن تؤثر وحسب فى طبيعة الكل الاجتماعى، وإنما أثرت فى موضوعية الحاجات البنائية، أو حتى فى تركيب

المصـــالح المكتسبة من خلال الصراعات الاجتماعية. إن الفاعلين فى الخدمة الاجتماعية يتباينون. فيما بينهم فى طبيعة التوجه والمصالح وحتى الرؤى الخاصة والعامة لكل منهم. إن التوضـــيح الأمبريقى الذى يقدمه "سانزبورى" من خلال عملية اختزال العملية البنائية الذى قدمه (كالفام : Clapham ١٩٨٦) واجه اعتراضاً من قبل "كوكبورن Cockburn" ١٩٧٧ ذلـــك الذى أدى من وجهة نظره إلى إضعاف وتخفيف حدة فعل التخطيط الموحد للتكتيك. إن ما قدمه كوكبورن Cockburn فى عام ١٩٧٠ يرى أن ذلك سوف يؤثر فى المصالح الموضوعية للرأسمالية. وفى الإطار نفسه أوضح "كالفام Clapham" أن ضعف الإدارة الفنـــية العالية المستوى سوف يؤدى إلى ضعف البناءات التنظيمية التى من شأنها أن تهـــدد دور الفاعلين المهنيين داخل السلطة المحلية. وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن ما قدمـــه "كالفـــام Clapham" لتعزيز دور الفاعلين، كان ينطلق من ضرورة تنشيط فاعلية الخدمـــة الاجتماعـــية. إن تنشـــيط فاعلية الخدمة الاجتماعية ينبغى أن ينطلق من مجتمع الخدمة الاجتماعية نفسها، شريطة ألا يتم اختزال التحليل الأمبريقى وتأبيد دور الفاعليين، ناهيك عن عدم إغفال دور وقوة المصالح التنظيمية (كالفام Clapham ١٩٨٦ : ٤١).

خامسا : نحو تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية :

إن التركيز على مفهوم الفاعل فى علم الاجتماع الماكرو الذى صكه هارى Harre (١٩٨١)، يمكنـــنا أن نضع أيدينا عليه استناداً إلى مفاهيم البيولوجيا الحيوانية التى بإمكانها أن تمنحـــنا عـــن كثـــب الصـــفات البنائية الظاهرية، وهى فى ذلك تقيدنا بشكل دقيق فى تشـــخيص القـــوى الســـببية الـــتى تظهر بشكل واضح فى تركيب الأفراد بافتراض أنها مجموعـــة مـــن الأجـــزاء ففى إطار الحياة الاجتماعية يكون الأفراد كفاعلين قوة مسببة، وحيـــث أن الأفـــراد هـــم الفـــاعلون كقوى سببية، فإن ثمة وجوداً أخراً يكون ظاهراً فى الصفات البنائية، تلك التى تظهر كقدرة ونوع للسبب المؤثر فى حقيقة تركيبهم التى تتخلق مـــن خـــلال مجموع القدرات الموجودة فى الأفراد. لقد أطلق "هارى Harre" على هذه الموجودات بالأفراد ذوى القدرات المتميزة، أو أصحاب القدرات الفائقة. إن مفهوم الأفراد المتميزين يتضح بشكل متقد فى تكوين اللجان (مثل لجان السلطة المحلية، ولجنة الخدمات المحلـــية، الـــتى تضـــطلع بتنظـــيم المحليات، أو قسم الخدمات المحلية وأقسام الحكومة المركزية والروابط المهنية التى تهتم بتنظيم الجماعات المكونة لها... الخ.

وعلـــى الـــرغم من أن الجماعات المتميزة لم يتم العثور عليها فى إطار المستويات التنظيمـــية المتوســـطة فـــى الحـــياة الاجتماعية، إلا أن أى بناء أو كيان يطرح مثل ذلك المفهـــوم، ذلك الذى يأتى من خلال ثلاث محطات أساسية هى : أن يتسم بالاستمرار عبر الـــزمان وفى أى وقت. أن يتم تصنيفه واستمرار هذا التصنيف مكانياً. أما المحك الثالث، أن تـــتوافر فيه صفات القوى السببية أو التميز (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤١). إننا نفهم ممـــا ســـبق أن مفهوم الجماعات المتميزة مفهوماً يتواجد على المستوى المحلى أو العام

شريطة أن تكون لديه القدرة على الفعل المتميز والفعال باعتباره قوى مسببة. ويمكننا أن نضـيف إلـى ما سبق أن الجماعات المتميزة ما هى إلا تركيب جمعى من العلاقات بين الأعضـاء على المستوى الفعلى والواقعى (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤٠). وإذا كان من الصـعوبة بمكان أن نضع تصنيفاً لمسألة العقلانية أو عدمها، فإننا يمكن الإشارة إلى أن الأشـياء غير العقلانية تنطبق تمام الانطباق على ما يسود فى الأمور الجمعية مثل الدولة والطبقات والجمع أو الحشد. فإذا كانت الوظائف الرسمية فى الدولة الحديثة، أو ما يسمى بتنظـيمات الدولـة، يتم فيها إختيار القيادات وفق منحى عقلانى أو رسمى، فأن الأفراد المتميزيـن أو القـوى السـببية إنما تأتى وفق أمور غير عقلانية، وهى ما نطلق عليها بالصـفات الخارقة التى تدخل فى إطار ما يسمى بالكاريزما. ولما كانت العقلانية تتم فى إطـار مـن التنظيم، فإن القوى السببية لابد أن يتم تنظيمها وجودياً وعلى مستوى معقول (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤٠).

إن المـتأمل فى التعريف السابق لبنية القوى السببية يجعلنا نرى أنه تعريفاً يباعد بينه وبيـن الأفكـار التجريدية لمفهوم البناء. إن الاعتراضات على الأفكار التجريدية لمفهوم البناء، تتجلى بشكل واضح فيما دفع به "هندس" Hindess لمفهوم الفاعل، الذى منحه إياه قدره على إنجاز القرار والفعل ولا يعنى لنا الإشارة هنا إلى أن الفاعل هنا أولدى "هندس" قـد يكـون الفرد، أو قد يكون مجموعة الأفراد (هندس Hindess ١٩٨٦ : ١١٥). إننا نلحـظ هـنا فى إطار هذا الطرح تفرقه واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعـة. إنه من الواجب لأن نلحظ هنا فى إطار هذا الطرح تفرقة واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعة. إنه من الواجب أن نخلع على الأخير – أقصد على الفـاعل كجماعة – ما أطلقه "هارى" Haree على الأفراد المتميزين. إننا هنا نساوى بين الجماعة أو بين الإفراد ذوى القدرات المتميزة وبين الفاعلين الاجتماعيين. إنه وفق أفكار "لـيونارد" Leonard التى تنطلق من النظرية الماركسية، نجد أن الخدمة الاجتماعية فى إطـار الرأسـمالية تلعب وظيفة أساسية فى توضيح التركيب الحادث فى الطبقات، أو فى الجنس أو حتى فى العلاقات الأثنية (ليونارد Leanard ١٩٨٣ : Xiil). إن ما سبق يمكن أن يدلـنا علـى التناقض القائم بين أفكار "هندس وليونارد". إن الوقوف على ملاحظات "هـندس" حـول ارتباط التحليلات السياسية والاجتماعية بالغموض حول مفهوم الفاعل، يجعلنا نرى أن هذا المفهوم ما هو إلا مجموع القرارات التى يصكها أو ينفذها الفاعل فى إطـار الوجود، ذلك الذى منحه هوية خاصة ترتبط بالقدرات المتميزة. إننا هنا نميز بين الفعـل الفـردى والفعـل الجمعى. إننا نترك إلى حين الفعل الفردى الذى تأتى من خلال هـندس (هندس ١٩٨٦ : ١٢٤) ونلتزم بحاصل مجموع فعل الأفراد المتميزين الذى يأتى نتيجة أو استجابة لأحداث تبتعد عن إطار وجود الدولة.

وعلى الرغم من أن هذه الأفعال قد تحمل فى طياتها الخبيث أو الطيب، إلا أننا نستند فـى ذلـك إلـى أنها تأتى بنهاية لوجود الدولة حيث يحل الأفراد محلها لأحداث النمو أو

التطور. إن القضية الرئيسية التى تنشأ من خلال الافتراض السابق للبناء الموضوعى، يجعلنا نهتم بالتصنيفات الجمعية للمجتمع الرأسمالى باعتباره كلا اجتماعياً يدخل فى إطاره الطبقات والحشود.. الخ، وهو الذى يتعارض مع آراء المهنيين فى الخدمة الاجتماعية الذين ينظروا إليه كوكلاء عن المجتمع الرأسمالى (إدوارد Edward ١٩٨١ : ٣٧-٣٨). إن السبب فى ذلك يعود إلى عدم توفر الأغراض التى تتضمن وجود بعض الأفراد فى مثل هذه التنظيمات. فثمة مغالطات فى بعض المصطلحات التى تعاند أو تخالف المصطلحات الممارسة التى تأتى كحقيقة لبعض الأشياء ومصالح الأفراد كفاعلين اجتماعيين فى التصنيفات الجمعية (بتس Betts ١٩٨٠ : ٥٠-٥١). وإذا كانت تسمية المهنيين أو العملاء بالفاعلين الاجتماعيين، فإن البناء الموضوعى يكون ذلك البناء الذى يمنح المصالح كمفهوم من خلال موقع الفاعلين داخل التركيب الاجتماعى ككل، وذلك باعتبارهم أعضاء فى التصنيف الاجتماعى. إنه من خلال ما سبق ينبغى أن نلاحظ كيف إن البحوث الإمبريقية سوف تميز بين ما يسمى بالمصالح الموضوعية التى تتضح فى داخل البناء الاجتماعى وبين المصالح الأخرى. إن مثل هذه التحديدات التى تهتم بالفاعل والفاعلين الآخرين، يمكنها أن تقف على خصائص الفعل وأفعالهم، تلك التى تتباين من جماعة إلى أخرى فى إطار البناء الاجتماعى (هندس Hindess ١٩٨٦ : ١١٦). لقد وجه علم الاجتماع انتباه الباحثين بطريقة مباشرة إلى كيفية الاهتمام بمصالح الفاعلين الاجتماعيين، وكيفية إنتاج أدوارهم، من خلال طرق البحث الإمبريقى، فضلاً عن إقامة التمييز وفرز القرارات المناسبة والموضوعية فى إطار المواقف الخاصة. إن مثل هذه التوجيهات الإمبريقية أصبحت ضرورية حينما نميز بين المصالح التى لا تظهر على نحو اعتباطى خارج الحيز المكانى، إذ من خلالها يمكن أن تتم التحديدات البنائية التى من شأنها أن تحدد دور الفاعل وخصائصه. وعلى ما سبق يمكن القول أن المفاهيم التى تم صياغتها للفاعل بصورة مختزلة، وكذا الخصائص والمصالح والفعل، لم تكن محددة بصورة دقيقة لدى النظريات البنائية الماكرو، الأمر الذى دفع مجموعة من الدفاعات الحديثة عن الاختيارات العقلانية الحديثة إلى شجب المداخل النظرية الواسعة والمناحى الجمعية التى اهتمت بالشكل دون المضمون. ومن المهم هنا أن نعى أن رفض النظريات البنائية ذات الرؤى الرحبة أو الواسعة فرضت الاختبارات العقلانية التى قررت ضرورة الاستناد إلى الميثودولوجيا الفردية (هيشتر Hechter ١٩٨٨ : ١٧). إنه وفق ذلك نجد "هندس" قد وجه انتقاداً حاداً للمداخل العقلانية الماركسية التى وقفت موقفاً مناهضاً من الميثودولوجيا الفردية التى ترتكن إلى الافتراض النظرى للفاعل وأشكال الفكر التى تشكل أفعاله العقلانية تمثيلاً لوظيفة الفاعل باعتباره عضواً فى الجماعة (هندس ١٩٨٨ : ٢٢-٢٤). وحرى بنا أن نوضح أن تنبؤ "هندس" من خلال الإطار المفهومى الذى قدمه للفعل والفاعل والأفكار، لم يكن فى حل أو بعيداً عن انعكاسات المواقع البنائية المحددة، تلك التى تلعب أدواراً متمايزة فى تشكيلها وصياغتها.

وحيث أن الوجود الاجتماعى يشكل ويصيغ الأدوار الاجتماعية، فإن وظيفة الفاعلين وأوضـــاعهم فى الكل الاجتماعى تتحدد وفقاً لاعتبارات عضويتهم فى الفئات الاجتماعية، من جانب وما يضطلعون به من أدوار اجتماعية محددة فى داخل التنظيمات الاجتماعية. والمـــتأمل فى الصياغة السابقة يستطيع أن يستدل منها أنها أغلقت المنافذ أمام النظريات الأخـــرى التى تنادى بالصراع والتنافس الاجتماعى وعلاقات العمل وأدوار الفاعلين التى أشرنا إليها فى بدايات هذا الفصل. إن الملاحظات الأولية السابق الإشارة إليها يمكنها أن تفـــيدنا فى تحديد طبيعة الفاعلين الاجتماعيين (المهنيين والأكاديميين)، والخط النظرى فى تحـــيد وظائفهم وأدوارهم من خلال CCETSW، تلك التى تقف معاندة من عملية التمييز بيـــن مهنى الخدمة الاجتماعية CSSWWORK ومهنة الخدمات CSS WORK. ولعل أبـــرز الأمثلة لفهم التهديدات التى خلفتها الأوضاع المتعارضة التى عجزت عن المقاومة فـــى الـــنهاية، تتمثل فى محاولات "بينكر Pinker" لفهم التهديدات التى تقابل الممارسات المهنـــية المتمـــيزة، وكـــذا من خلال المقالات التى نشرت فى النشرة الأكاديمية للخدمة الاجتماعـــية (أنظر على سبيل المثال : بينكر Pinker ١٩٨٤) التى هدفت إلى تدعيم ما قدمـــته مـــن اعتراضـــات فى الحوليات العامة، التى كانت تدور بشكل واسع حول مهنة الأخصائى الاجتماعى ووظيفته وطبيعته. والواقع أن ما قدمه "بينكر Pinker" لم يقف عند هذا الحد، بل لقد أطلق بالونة إختيار لكى يصل من خلالها إلى تحديد قاطع فى هذا الصدد (بينكر Pinker ١٩٨٤ : b ١٨). وفى عام ١٩٨٦ واصل "بينكر" سعيه، إذ ناقش النشاط المخرب للاقتراح الذى أسماه بالجهود الجمعية التى كانت تقف فى مقدمة هذه المسارات. أنه من المفاجآت أن الـــ CCETSW كانت توافق على طريقة الحصول على الفعل بقدر حدوثه، ذلك الفعل الذى يوضح طبيعة القائم بالفعل ومناشطه وخصائصه وأطر العمل التى يعمل من خلالها.

إن استجابة "بينكر Pinker" فى هذا الصدد تكون حادثة لما خلفته رؤية CCETSW من آراء ناضحة تتصل بشكل وشيج بتفعيل الفعل فى إطار الظروف السياسية التى كانت وشيكة بأن تهدد الواقع القائم. وينبغى أن نقر هنا أن هذا العرض يفوق كثيراً الرؤى التى قدمـــت فى هذا الصدد، كما أنها تتعارض مع المحاولات التكتيكية التى وضعها "فوسيلييه" لتجنـــب خســـارة المصـــالح العديـــدة للسياسات الجديدة، باعتبارها أحد آليات الفعل الذى يـــتفاوض وفقـــاً لتكتـــيكات السياسة مع المستويات الدنيا التى كانت فى نهاية الأمر تقدم أضراراً أقل تأثيراً، ومن خلالها يمكن أن تعرقل تهديدات البناء الثابت للفعل.

إن مـــا سبق يمثل لنا بشكل لا يقبل الجدل، أنها كانت نوعاً من إستراتيجيات التكيف، وهـــذا يتماشى مع ما قدمته ATSWE. أما بالنظر إلى هذه الرؤية – أقصد ATSWE. فـــنجدها تـــتطابق مـــع ما قدمه "بينكر"، حيث اهتما بالنموذج المهنى الأكاديمى فى تعليم الخدمة الاجتماعية.. وفى عام ١٩٨٤ اعترضت ATSWE على النموذج الفردى الجديد فـــى تفعـــيل الممارسة والسلطة فى إطار الواقع، تلك التى تتغير بتغير الموقع والموضع.

ومــن المهم أن نضيف هنا أن هذا النوع من الإضافة الجديدة لـــ ATSWE اتسع بشكل كبــير فى إطار الممارسة الجديدة لعمليات التدريب الغرضى (ATSW 1980 : 4). ففى الشـــهور الأثنى عشر الأخيرة، وفى يونيو ١٩٨٦، نجد أن ATSW قد أدركت أن نظام التدريب الجديد الذى وافقت عليه رابطة حزب العمال (١٩٨٦ : ٤ ملحق ٣) وكذا تقرير ATSWE قــد جــاء مــن أجــل حماية المصالح المهنية والرؤى الأكاديمية، ولكنه فى مضمونه يختلف عما قدمه حزب العمال، الذى كان يلزم الأكاديميين والمهنيين فى الخدمة الاجتماعية بضرورة فهم معنى التدريب بصورة صحيحة وشاملة. لقد رأى الحزب أنه من الضــرورة بمكــان أن يذهب الفهم على ابعد من ذلك، حيث أنه من الأجدى أن يتضمن الإطــار الجديد فى التدريب نوعاً من سيطرة العمال، تلك التى سوف تسمح لهم بالسيطرة والديمومة والتطور المستمر.

(تقرير رابطة العمال ١٩٨٦ : ٦، ملحق ٢٨) :

وفــى سياق مجرى الأحداث التى وضعت أبانها إستراتيجيات استخدام الفاعل تحققت الصــياغة الذاتــية للمصالح، والرؤى الخاصة، خاصة حينما تضمنت نوعاًاص من تقييم النماذج والإستراتيجيات القائمة، وتم تبديلها بأخرى. أن مثل هذه المقولات أضحت مشابهة إلى حد كبير مع ما قدمته الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين، الذين هاجموا بقوة آراء CCETSW خاصــة حيــنما أرجعت إلى المخطط الخارجى كل عمل وأدوار الـــ CCETSW والـــ ATWES. إنهــم فى ذلك يرون أن ثمة ارتباطاً غير ضرورياً بين المواقع الوظيفية للفاعلين والأشكال الأخرى للفكر أو أنماط التنظيم والفعل.

وبإطلالــه على المستوى النظرى سوف نجد أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تسأل عن عدم التعانق بين المواقع الوظيفية وأشكال الفكر والتنظيم والفعل، تلك التى تتصل مباشرة بآليات الوصف الأمبريقى الذى يمكن أن يمدنا بشرعية نقد الابستمولوجيا المثالية الجديدة للــنظريات متوسطة المدى. إن أول هذه الأسباب تتعلق بعدم إمكاننا افتراض أن الفاعلين الاجتماعيــن لا يستطيعون إدراك كل شئ، حيث أنهم فى الغالب غير معاصرين أو غير مرتبطيــن بالحدث ذاته. وفى هذا الصدد يمكننا الرجوع على الأعمال الأولى التى قدمها "بــيرجر" والتى تتصل بشكل مباشر بصور تكوين وتأسيس المعرفة. إن ما قدمه "برجر Berger " فــى هــذا الشــأن يتصل بما قدمه "جدينز Giddnes" حينما ميز بين الوعى الاســتطرادى والضمنى أو الوعى الممارس •جدينز Giddnes ١٩٨٢ : ٩). وحرى بنا أن نؤكــد هــنا على أن المعرفة الضمنية ربما تكون فى بعض الأحيان داخلية، وهذا ما ينــتجه عملية التشغيل العام أو الاستخدام (هارديكر Hardiker ١٩٨١ : ١٠٤). أما ثانى هــذه الأســباب فتتصل بمقدرة الفاعلين على تشكيل الأحداث التى تتحدد دوماً من خلال تبايــن مداخــل الفاعلين، سواء على صعيد الإستراتيجية أو حتى على صعيد المصادر. وعلــى الــرغمَ من أن سلطة الفاعل تعد أحد الآليات الناجحة والقوية فى حدوث الأفعال

والمتغيرات، فإن هذه السلطة تتغير من فاعل إلى آخر. وثالث هذه الأفعال تتحدد فى الأفعال المؤثرة للفاعلين التى دائماً ما تأتى من المصادر والرؤى التى تأتى من خلال إجراءات النتائج غير المقصودة التى كنا قد أشرنا إليها من قبل خلال حديثنا عن رابطة الأخصائيين الاجتماعيين الذين غاب عنهم نظام التدريس الجديد الذى كان بمثابة فرصة كبيرة لتطوير ونمو العاملين من أجل الارتقاء بالناحية العملية دون الارتقاء وحسب بالناحية الأكاديمية.

إن مفهوم النتائج غير المقصودة من خلال ما سبق يمثل أحد الاستخدامات العامة للنظرية (بورنز Burns ١٩٨٦ : ١٠)، ذلك الذى يستبان أهميته ودوره من خلال عدم اختزال علم الاجتماع الأمبريقى (بيرت Baert ١٩٨٦). إن النقد الذى وجهه "هندس" (هندس ١٩٨٦) لبعض استخدامات المفهوم يتعلق بالاعتراض الذى قدمه "إبليستر Elster" ١٩٨٥ للمنهجية الفردية، وبشكل عام، فإن الاعتراض على عملية اختزال النظرية (هندس ١٩٨٨ : ٢٥) الذى قدمه "هندس" جاء ليحل محل آخر (سيبون ١٩٨٩) باعتباره جزءاً من الجدل النظرى للمفهوم، ذلك الذى أصبح ضرورياً فى التحليل غير الموسع لإعادة إنتاج وتغير المواقف الاجتماعية. فثمة ارتباط غير ضرورى أو محتمل بين استخدام المفهوم والمنهجية الفردية.

وعلى الرغم من أن الأخير يرى أن الأفراد يصنعون المجتمع، فإن الاختلاف بينهم يأتى فى شكل هذا الافتراض (ركس Rex ١٩٦٨ : ١٩٨١) الذى يركز على الأفراد الذين يؤثرون فى صنع الأحداث أو الأفعال، وهم بالبديهى كوكبة يصعب إحصائهم. ففى بحوث الموقف المنهجى نجد أن المفهوم التحليلى يتضح بجلاء فى دراسة "كولت Collett" الواقعية التى أخضعت للتجربة المكاتب المهنية (كولت Collett ١٩٨٩ : ٦٠-٦١) ومستويات السلطة المتوسطة. إنه من خلال هذا المدخل تم تحليل وتفعيل استخدام المفهوم التحليلى لفهم التفاعل بين الفاعلين من خلال مواقع ومحلات محددة. سيبون ١٩٨٩: ٤-٥).

إن أحد النقاط الهامة فى الجدل الدائر فى هذا الجزء من الفصل يتمحور فى التركيز على تكافؤ الفرص بين الأخصائيين الاجتماعيين باعتبارهم الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين. وحرى بنا أن نوضح أن التركيز على هذه المسألة وعلى مخرجاتهم فى التفاعلات الاجتماعية لم تحظ بكثير من الاهتمام، أو قل أنها لم تشكل قدراً من الاهتمام فى داخل التركيب الاجتماعى. إن الأحداث المحتملة ذات الصلة بعدم التنبؤ التى تحدث فى أماكن أخرى لم تلق قبولاً واهتماماً فى داخل التركيب الاجتماعى، الأمر الذى فى مقابله أغفلوا المصالح الموضوعية التى تسبب سيطرة الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع البنائية فى داخل الكل الاجتماعى.

إنهم بسبب إهمالهم لهذه المصالح يكونوا قد أغفلوا عن عدم وعى لعملية صراع الأدوار، ذلك الذى بدوره جعلهم لا يدركون عملية التنسيق بين هذه المصالح (هندس

١٩٨٢ : ٥٠٦) إنـــه مـــن الضرورى وفق ما سبق أن نحدد مصالح الفاعلين، ذلك الذى يؤدى بدوره إلى وضع استراتيجيات وسياسات ناجحة تفيد فى تحليل المصالح من جانب، وفى تحديد الاحتياجات فى داخل المواقع الاجتماعية المتبادلة (لو Low ١٩٨٦ : ٥).

إن مـــا ســـبق يتضح بقوة فى مجموعة دراسات الحالة التى أجريت على مستويات السلطة المتوسطة التى قدمها كالون ولاتور Callon and Latour (١٩٨١) واللذان بحثا من خلالها مسألة الفاعل ومقارنة عملية التكافؤ بين الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كان لاتور وكـــالون Callon and Latour قد انتهيا بما سبق فى إطار مفهوم السلطة أو القوة، فإن "رينولت" Renault قد قدم دراسة حاول من خلالها صياغة نموذجاً يتصل بفهم القوة من خـــلال آليات الاقتصاد والتنمية، وفيه استخدام "رينولت" Renault إستراتيجيات الفاعلين الاجتماعييـــن لكـــى يقـــف علـــى موقف المسيطرين والخاضعين. إن استخدام "رينولت" Renault لهـــذه الإســـتراتيجيات واجـــه مجموعة من الانتقادات من قبل "كالون ولاتور" Callon and Latour، تلـــك التى وقفت بشكل جلى على حجم وتركيب الفاعلين (كالون ولاتـــور Callon and Latour ١٩٨١ : ٢٨٠) الاجتماعييـــن وتفاعلاتهم، وتأثير عملية الوعـــى على التحولات الخاصة التى أدت إلى تجنيد المزيد من الأعضاء، وإضفاء المزيد من التطور على أساليب الممارسة والتفاعل (كالون ولاتور Callon and Latou ١٩٨١: ٢٨٤). إن تـــزايد محـــاولات الفاعلين فى داخل قضايا الأعضاء وتفاعلاتهم تتأسس على الـــتفاعل الاجـــتماعى فـــيما بيـــن الأعضاء، وأبعاد بل ونبذ القضايا الرئيسية فى عملية التـــناقض. إن الفاعل الاجتماعى ربما يكون خطاباً واسعاً المدى للقضايا التى تكون ذات صلة قوية بالتصنيف المتصل بحجم التفاعل بين الفاعل والآخر (كالون ولاتور Callon and Latour ١٩٨١ : ١٨٧).

وفـــى إطـــار المنافســـة الراهـــنة ينـــبغى لـــنا أن نشير أن دراسة "كالون ولاتور" Callon and Latour تشـــبه فى أحداثها نظرية بيرجر ولوكمان" للعمليات الإضافية التى تعمل على عدم اختزال عملية الموضوعية التى أشرنا إليها فى بداية هذا الفصل. ويعن لنا أخيراً فى صدد الجدل الدائر الذى أشرنا إليه قبل قليل أن نشير إلى أنه فى دراسة "كالون ولاتـــور" الإمبريقية لم يكن الفاعل الحقيقى معرفاً بشكل دقيق، وما أصاب الفاعل أصاب أيضاً البناء الاجتماعى الحقيقى. أو بمعنى آخر أن البناء الاجتماعى والعالم الاجتماعى لم يصـــبه تحديـــد دقـــيق. وبتقبل هذا النموذج فى إطار الخدمة الاجتماعية نجد أن عمليات الـــتفاعل وكـــذا تـــاريخ السياسات الصراعية لم تكن فى الحسبان. لقد كانت المخرجات الصـــراعية فـــى بداية الأمر ضمن الحسبة، ولكنها أسقطت من حسابات المفهوم المهنى للفاعلين فى الأعمال المهنية الأكاديمية.

إن الفاعليـــن الاجتماعييـــن لـــم يـــتحددوا بصورة حقيقية فى داخل أروقة المصالح الموضـــوعية، كمـــا أنهم لم ينظروا على الحجم وشكل الأحداث الاجتماعية. إن إغفال ما ســـبق جعل المهتمين بصياغة علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يركزون على الأطروحات

الحديثة التى قدمها علم الاجتماع فى إطار التنبؤ بأدوار أصحاب السلطة ذوى المستويات المتوسطة. إن إمداد علم اجتماع الخدمة الاجتماعية بالمفاهيم الجديدة سوف يساهم فى فهم وإدراك الأدوار الفاعلـــة للسلطة المتوسطة، وكذا سوف يمسك جيداً بدور وفعل السياسات والأفكار والممارسة التى من شأنها أن تعدل من إستراتيجيات العمل المهنى والمباشرة فى إطار الخدمة الاجتماعية.

إنـــه وفق ما سبق وما أوردناه فى الصفحات السابقة، فإن المناقشات والأدبيات التى قدمـــناها، ينـــبغى على الخدمة الاجتماعية وسياساتها أن تحذو حذو البحوث السابقة التى اهتمـــت بصـــياغات التنافس أو الصراع. لقد جاءت بحوث الخدمة الاجتماعية خلوا من الاهـــتمام بعملية الصراع، ناهيك عن بعدها تماماً عن التحديد القاطع لمفهومات المصالح فـــى داخـــل البناءات الاجتماعية. إنه ينبغى على الخدمة الاجتماعية أن تهتم كل الاهتمام بالقضـــايا الـــتى طـــرحها علم الاجتماع الإمبريقى، تلك التى تقدم تفسيرات هامة فى هذا الصدد.

سادساً : فى التكامل النظرى والإطار المنهجى :

لم تشهد الساحة النظرية من قبل أية محاولة للتأليف بين النظريات المتعارضة، حيث ظـــل هذا الأمر من غير المقبول إن ذلك يعود على طبيعة التناقض النظرى الحادث بين التـــيارات الـــنظرية (هاميلتون Hamilton ١٩٨٤ : ١٥٠). ولكن بغض النظر عن هذا التـــناقض، فإن إعادة تعريف مفهوم معين مثل الفعل والمواضع أو المواقع الخ..، سوف يجد تقارباً بين النماذج النظرية وإن اختلفت المصالح والتحزبات. إن إعادة تعريف مفهوم معيـــن (كاســـييز Kasius ١٩٥٠ : ٧) إنما يأتى من خلال دمج أو تركيب مفهومات من نفس المصادر النظرية أو حتى من نظريات متباينة.

وبالـــنظر إلى طريقة تدشين مصطلحات الخدمة الاجتماعية يمكننا أن نلاحظ تداخلاً وشـــيجاً فى المفاهيم. ولعل أبرز دليل على ذلك ما فعله (تيمز Timms ١٩٨٣ : ١٧٩)، وما أتى به "بيرجر ولوكمان" حينما ربطاً بين أفكار ماركس ودور كايم وميد، أو ما قدمه ليونارد حينما دثر مصطلحات الخدمة الاجتماعية برداء ماركسى (ليورناد ١٩٨٤ : ١٠٤ -١٠٥). إن المطلـــع علـــى عملية إعادة تعريف المفهومات التى صكتها الأمثلة السابقة توضح بجلاء طبيعة التناقض النظرى فيها، خاصة لدى "بيرجر ولوكمان" اللذان لم يكونا مخلصين فى فهم التيارات النظرية المتعارضة (بيرجر ولوكمان ١٩٦ : ٢٩)، فضلاً عن أن عملـــية إعـــادة السياقات للأفكار النظرية الأخرى لم تكن تسعى إلى التكامل النظرى، بقدر ما كانت تعمل على الاغتراب. (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧ : ٢٩).

عـــن الـــنقد الـــتى نوجهـــه للأعمال السابقة يجعلنا نشير إلى ضعف مفهوم التكامل الـــنظرى، الأمـــر الذى يدفعنا على القول أن هذه الأعمال وقعت فى المأزق الذى أرادت تجنبه ألا وهو التشويه أو التناقض النظرى. إن التناقض من خلال إعادة صياغة المفاهيم

جعــل هــذه الأفكار مفعمة بالتوليف، وأحاطت نفسها بنوع من عدم المصداقية (ريكيور Ricoeur ١٩٧١ : ٥٣٢). إن عــدم مصداقية هذه المفاهيم جعل بعضها تتسم بالتساوق وعــدم الــتكامل، خاصـــة وأنها أبرزت المسافات المتعددة والواسعة الفجوة بين المفاهيم الــنظرية، ناهيك عن إزاحتها الستار عن الفجوة بين المنهجية ومجالات الدراسة أو حتى وحــدات التحلــيل والجانــب المتصــل بالابســتيمولوجيا ورؤيـــة العــالم. (جلوكسمان Glucksman ١٩٧٤ : ٢٣١-٢٣٢). ومــع أن هــذه القضـــايا يصــعب ملاحظتها أو ملاحقــتها فـــى إطار هذه الصفحات، إلا إننا نشدد هنا على ضرورة التمييز بين مفهومى الموضوعية أو التحيز فى المعرفة الإنسانية، ذلك الذى يمكن من خلالهما أن نقف بصورة صــحيحة علـــى قضايا تفعيل واستخدام علم اجتماع المعرفة فى الخدمة الاجتماعية، ذلك العلــم الذى سوف يفرز لنا فى نهاية المطاف عجز الخدمة الاجتماعية عن استخدام الحس السياســـى فى صياغة وصك المفاهيم المناسبة. ولا يعنى كلامنا السابق أن مجال الخدمة الاجتماعــية يتغيــب فــيه مثل هذه المحاولات. إن فهم غير ذلك يجعلنا نجنح بعيداً عن شــواطئ الموضـــوعية، فثمة محاولات غير كثيرة حاولت أن تزج بالعامل السياسى فى صياغة مفاهيم وممارسات الخدمة الاجتماعية ولعل أبرزها محاولات "ريتون" Righton ١٩٧٩، و"ويب" Webb (٨١-١٩٨٥) و"دافيز" Davies (١٩٨٢)، و"يتنجتون" و"هولاندا Whittington and Holland ١٩٨٥).

وحيـــث أن مجـــالات الخدمة الاجتماعية تشهد محاولات ترويج الصعيد السياسى في الممارسة والفعل، فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الفكرة النظرية والمنهجية للتكامل دائما مـــا تـــأتى مـــن خلال خبر المعانى الأصيلة فى النظريات المتعارضة، ذلك الذى يفرض ضــــرورة وجود طريقة ملائمة لتوضيح طبيعة التكامل لكل المتغيرات الفاعلة (شيكوريل Cicourel ١٩٨٠). إنه يتوجب على الأخصائيين الاجتماعيين فى كل الممارسات اليومية أن يقــدرون جــيداً مواقف العملاء، وان يصيغوا بحكمة خطط التحول والنقل، وأن تتفق أفكـــارهم وممارستهم مع تقاريرهم التى يكتبونها، فضلاً عن التشديد على وضع المفاهيم الـــتى تنسق مع مفهوم الخدمات الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية التى كانـــت معزولة بشكل كبير عن الطروحات الجمعية الكبيرة التى يفرزها المجتمع الواسع. زد على ذلك، أن يتوجب أيضاً تتمتع هذه التقارير بفهم العمليات الاجتماعية مثل الصراع الدائر بين الفاعلين الاجتماعيين فى المجتمع.

وإذا مـــا ذهبـــنا إلى أبعد مما هو متداول فى إطار استخدام المصطلحات، فإننا يمكن القـــول أن التناقضات أو الصراعات الحادثة بين العاملين فى الخدمة الاجتماعية تتمحور حـــول القضايا السياسية التى تتفاعل مع المتغيرات الواسعة (الماكرو) والضيقة (الميكرو) الـــتى أضـــحت متراتـــبة "هيراركـــية" عبر المواقع (لو ١٩٨٦ : ٣٢). إن إفراغ عملية الصراع من مضمونها السياسى يعد خطلاً نظرياً ومنهجياً مبيناً. أنه فى هذا الإطار ينبغى أن نشـــير علـــى الأخصائيين الاجتماعيين بضرورة تناول قضايا الصراع الاجتماعى فى

إطار الصعيد السياسى. إن ذلك يفرض ضرورة التكامل مع المتغيرات الصغرى والكبرى معـــاً، ذلك الذى سوف يقودنا إلى ربط الفاعلين الاجتماعيين بالواقع الاجتماعى ككل من جانـــب، وبالواقع المحلى من جانب آخر. إن تفهم هذا الأمر يفرض بدوره تكامل المعرفة فى إطار الممارسة الواقعية، ذلك الذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى فتح التحليلات الإمبريقية أمام التحليل الكامل والكلى أو الموسع. وبيد أننا نشدد هنا على ضرورة التكامل المنهجى والنظرى بين التحليلات الواسعة والضيقة، فإن "هندس" يقدم اعتراضات واسعة على ذلك (هـــندس ١٩٨٦ : ١١٧). لقــد أعــترض "هندس" على عملية اختزال المنهجية الفردية وكـــذا الجمعـــية، تلك التى سوف تقف موقفاً نداً من إشعال التحليل الاجتماعى الذى قدمه (١٩٨٦ : ١١٣).

وفـــى هـــذا الإطـــار ينـــبغى الإشـــارة إلى أن الموقف المختزل فى عملية التحليل الاجـــتماعى، أو قـــل التحليل غير الموسع تأتينا دعائمه من خلال "كولى" Cooley وما درســـه مـــن مواقـــف لم تكن ذات منهجية عميقة. إن المتأمل فى أعمال "كولى Cooley يلاحـــظ موقفاً منهجياً ضيقاً، إذ من خلاله بحث كل المواقف بطريقة مؤقتة عبر المواقع التى تختلف آلياتها وتنظيماتها وحتى دعائمها. وإذا كنا نعيب على موقف "كولى" Cooley فيحضرنا هنا موقف "كالون ولاتور" اللذان استخدما منهجية متوسطة المدى فى دراستهما، ولكنها لم تكن فى ذات الوقت ذات طابع ضيق. لقد نظرا من خلال موقفهما النظرى إلى العلاقـــة بين المشاركة والتوسع، ذلك الذى حدا بهما إلى تحليل المواقف الداخلية للتفاعل بين الفاعلين، وتحليل الأبعاد المكانية للمواقع المادية.

وحيث أن "كالون ولاتور" قد استفادا مما قدمه "كولى" فى أطروحاته النظرية، فالواقع أنهمـــا لا يعدان وحدهما اللذان استفادا من ذلك. إن "دوستر" Duster هو الآخر قد أعاد صـــياغة المصـــطلحات الأولـــى ونظر إلى استخدام الموقف المنهجى الصغير الذى كان ضـــروريا فـــى عملية البحث وفى الاستخدامات المحلية غير المادية. لقد درس "دوستر" التنظـــيمات باعتبارها مواقع محلية تحوى مجموعة من التفاعلات التى تنجم عن الفاعلين الاجتماعييـــن وفعلهـــم. أن التنظيمات الداخلية التى درسها باعتبارها مواقع محلية لم تكن تختلف البتة عن التنظيمات الكبيرة التى ترتبط بروابط ووشائج قوية بالبناء العام للمجتمع والسياســـات التى تنتهجها. وهو فى ذلك يرى أنه إذا كانت هذه التنظيمات يمكن دراستها على نحو واسع، فإنه أيضاً يمكن دراستها على نحو ضيق مثل مجموعات العمل وأحزاب الطـــبقة العاملة، تلك التى درسها وفق اعتبار أساسى مفاده أن التنظيمات ما هى إلا فاعل اجـــتماعى. ومع أن "دوستر" قد درس التنظيمات وفق ما أوضحناه، فإن هذا المنحى نجده فـــى أعمـــال "هـــاريس" Harris الذى حاول أن يدرس معدلات التوتر الداخلية فى لجان سياسات اللجنة المركزية للتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية التى حاولت أن تقدم صياغة جديدة لسياسات التدريب (هاريس Harris ١٩٨٤).

ولكن ينبغى هنا أن نوضح أن الاهتمام بوضع سياسة داخلية جديدة من قبل "هاريس" Harris كانت تتصل بالاثنوجراف الذى يضع نصب عينيه ضرورة توافر منهجية واضحة يمكن من خلالها توضيح العمليات الموضوعية المختلفة للمادية التى كانت قيد البحث. إن الإشارة السابقة يمكن أن نفعل تعريفاً لها فى إطار الخدمة الاجتماعية بما يسمى بالتركيب المنهجى للمواقف متوسطة المدى التى تتطلب عدم الاختزال الإمبريقى للبحث.

إن تحليل العوامل التى ترتبط بالخدمة الاجتماعية المادية داخل أو عبر الوجود المعاصر لمواقع الخدمة الاجتماعية، إنما يرتبط بالأساس ببعد آخر هام، ألا وهو دراسة الموقع غير المتسع أو الضيق من خلال رؤية متوسطة المدى، تلك التى تتسمّ بالموقفية وعدم الاستمرار. وأحرى بنا أن نضيف هنا أن الموقف المنهجى السابق الإشارة إليه قبل قليل لا يعتبر حكراً على "دوستر أو هاريس"، إذ نجد اهتمامات مشتركاً لدى كالون ولاتورن ويتضح ذلك حينما وضعاً التفاعل الاجتماعى بين الفاعلين فى إطار الفعل المرتبط بالموقف الحاضر. إننا نفهم من ذلك أن النظريات المعاصرة لا تعول كثيراً على الموقف التاريخى الذى يوضح استمرار الأفكار والسياسات والممارسات، بل أنها تركز على الأحداث التى تقع فى التو واللحظة. إنها بمعنى آخر تتقاطع مع التاريخ، ولا ترتكن بالأساس على أسباب التحولات التى وقعت فى إطار الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كنا هنا فى إطار القطيعة مع التاريخ، فهناك أيضاً من يخالف هذه الرؤية. إن "راين" يبرز هنا فى تأكيده على الأهمية التاريخية، إذ لاحظ أنها من الأهمية بمكان فى إطار الدراسات التى ترى أنها تمثل أحد المداخل الهامة لفهم السياسة واختيار القضايا الحادثة فى هذا الصدد. (راين Rein ١٩٧٦ : ٢٣).

لقد رأى "راين Rein أن المنهجية التاريخية يتطلب بناؤها توضيح عدم الاختزال النظرى والمنهجى والتكامل الذى يقوم على فكرة التركيب المعاصر والضيق فى الوقت عينه للأثنوجرافيا، تلك التى تركز على البيانات التوثيقية متوسطة المدى (كالون Callon ١٩٨٦ : ٢٢٧) مع إعادة تركيب الوثائق التاريخية (ريد Reed ١٩٨٥ : ١٤٦) التى تتصل بشكل خاص بالموضوعات قيد البحث. إن التكامل التحليلى للبيانات ينتج مختلف المنهجيات التى تختلف باختلاف المواقع والمستويات المؤقتة للعمليات الاجتماعية التى تركز فى وقت واحد (جيرتز Geertz ١٩٧٩ : ٢٣٩) على الصعوبات التى تعطل الخيال وتقف موقفاً نداً من عملية ابتكار المفاهيم المناسبة فى البحوث الإمبريقية (بول Boll ١٩٨٩). إنه آن الأوان أن تلتزم الدراسات الإمبريقية للخدمة الاجتماعية بالرؤى غير الرحبة، تلك التى سوف تساعدها لخبر الواقع من حيث تفاعلاته وعملياته الأساسية.

إن المطلــع علـــى حالـــة الجـــدل الذى طرحناه فى هذا الفصل من أجل خلع عملية الاختزال المعرفى والمنهجى فى إطار الخدمة الاجتماعية يجده شديد الطموح، حيث سعيه الحثيـــث لابتكار مفاهيم نظرية وبيانات واقعية جديدة من خلال الواقع، ولكن شريطة أن ترتكن إلى الرؤى الضيقة والمستوى المتوسط فى التحليل. ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن هـــذا المنحى يمتد جذوره لدى "ميرتون" Merton الذى صاغ مفهوم النظريات متوسطة المدى (ميرتون Merton ٩٣٩-٣٦٩). إن استخدام الأطروحات اسوسيولوجية هنا سوف تفيد فى فهم التحولات والتكامل الإستراتيجى.. الخ، فضلاً عن دراسة التفاعل الاجتماعى وتقديم التقنيات الملائمة لخبر التفاعل فى إطار السياقات المجتمعية والتحولات المادية. إنه غـــير ذلـــك نكون إزاء موقفاً خادعاً، خاصة وإذا ما استخدمنا السوسيولوجيا المألوفة. إن استخدامنا للرؤى السوسيولوجية الضيقة سوف يجعلنا نؤسس رؤانا على التفاعلية الرمزية الـــتى تـــأتى أفكار الممارسة فيها من خلال العمليات غير الموضوعية التى تتضمن نفياً لعملـــية الاتصـــال بين الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع المحلية. إن تأسيس المفهومات والمنهجية وفقاً لأفكار التفاعلية الرمزية يجعلنا نعيد النظر فى المواقع الإمبريقية الواسعة، لكى نستعيض بدلاً عنها بدراسة المواقف المؤقتة أو العارضة والضيقة (هندس ١٩٨٨ ت : ٢٥، ١٠٦) (ســيبون Sibeon ١٩٨٩ : ٨-١١) (بيرت Baert ١٩٨٩، كرو Crow ١٩٨٩، مورجـــان Morgan ١٩٨٩). إن التـــنوع الكبير فى الرؤى السوسيولوجية التى يحدثنا عنها تاريخ علم الاجتماع الحديث (برايانت Bryant ١٩٨٩) يمكن مراجعته ونحن بصـــدد تطويـــر الخدمـــة الاجتماعـــية. إنه يتعين علينا أن نهتم بصياغة الأشكال العامة للنظريات الحديثة التى يمكن أن تكون مفتاحاً نظرياً ومنهجياً لدراسة الواقع الإمبريقى. إن اســـتخدامنا للنظريات الحديثة فى علم الاجتماع غير المختزل (واردل وتيرنر Wardell and Turner ١٩٨٦) سوف يعمل على إعادة تعريف مفهومى الفعل الاجتماعى والفاعل. إننا هنا بهذه الوصفة نقدم اعتراضنا على النظريات الصغرى والكبرى، ونقدم بديلاً عنها النظريات متوسطة المدى، تلك التى سوف تساعدنا فى فهم عملية الاختزال لمفهوم النتائج غـــير المقصـــودة وإســـتراتيجيات التحول. إن التسلح بالنظريات متوسطة المدى سوف يساعدنا فى فهم سياقات الفعل والتفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين، ناهيك عن قدرتها على فهـــم الـــتوترات التى تسود أى بناء قائم. إنه من ذلك يمكن للخدمة الاجتماعية أن تركز بحوثهـــا على أنماط التفاعل بين العملاء، وكذا على الفعل وأنماط المعرفة وآليات تباينها وأشـــكالها (هاو Hawe ١٩٨٧ : ١٦٤-١٦٩)، تلك التى سوف تعبد الطريق أمام دراسة العلاقات الاجتماعية عبر مواقع الخدمة الاجتماعية. إن إعادة توجيه علم الاجتماع بالشكل الصـــحيح فـــى إطار الخدمة الاجتماعية، سوف يطرح بقوة علم اجتماع المعرفة، والذى يكـــون وفقـــاً لـــرأى "ســـكوت" Scott ما هو إلا رؤية متوسطة المدى فى إطار العلوم

الاجتماعـــية (لينش Lynch ١٩٨٥ هلو Hawe ١٩٨٦، جاكوبس Jacobs ١٩٨٧) وفى علــم الاجــتماع الحضـــرى وفى الدراسات الحضرية الحديثة (ميلور Mellor ١٩٨٥ : ٢٤٣). إنه ينبغى على علم اجتماع الخدمة الاجتماعية أن يكون متصلاً بالتطورات الحادثة فـــى الـــنظرية الاجتماعـــية، وإلا سوف يصبح محلك سر. إنه آن الأوان أن يتغلب علم اجــتماع الخدمة الاجتماعية على الابستمولوجيا الخاصة به، وعلى التحديدات الثقافية التى تقف سداً منيعاً أمام تطوره، وأمام حصوله على موقع ثابت فى المعترك العلمى.

الفصل الثالث

علم اجتماع الرعاية

"البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له"

جـــون أوفـــــر

علم اجتماع الرعاية :
البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له

ينصب هذا الفصل بالأساس على مسألة قيام علم اجتماع يهتم بمناقشة العلاقة الخاصة بينه وبين تعليم الخدمة الاجتماعية وكذا عملية الممارسة. إن النظريات المتعددة والمفاهيم المحوريـــة الـــتى تتصل بعلم الاجتماع سوف نناقشها كمسألة هامة تتصل بما هو مناسب وقـــائم فى سياق الخدمة الاجتماعية. إنه من المفيد أن نستخدم يافطة علم اجتماع الرعاية فـــى هـــذا السياق. إن استخدام هذه اليافطة يكون من الأهمية بمكانٍ لتوضيح وحدة وجود الـــرعاية التى تتصل بشكل وشيج بعملية البحث الاجتماعى، فضلاً عن أنها تلقى الضوء علـــى احتياجات البحث العلمى الذى ينبغى أن يحكم، تخطيطه فى ضوء التطور الحديث لعلم الاجتماع.

إننى أعتقد أن عدم تحقيق ما سبق يصبح عديم الجدوى وطريقه غير جديرة بالاحترام ســـواء فـــى النظرية أو فى التطبيق. إن هذه اليافطة – أى يافطة علم الاجتماع – سوف تمدنـــا بـــالقدرة على تحديد الطريقة الصحيحة والجريئة التى استخدمها علم الاجتماع فى تطويـــر ذاتـــه، مـــن أجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال استخدام الرؤى الـــنظرية الحديـــثة التى يعرفها علم الاجتماع، يمكن أن نقفز بالخدمة الاجتماعية قفزات كبيرة فى مجرى تطوير المعارف الابستمولوجية، وذلك باعتبار أن ثمة قاسماً مشتركاً بين اهـــتمامات وتخصصات كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. إن الخدمة الاجتماعية تشـــترك فـــى الاهـــتمام مـــع علم الاجتماع فى مجالات متعددة منها علم اجتماع الصحة والمرض والانحراف والجنس... الخ. والحقيقة أن تركيزنا على المجالات السابقة لا يعنى أن فروع علم الاجتماع الذى ذكرناها تواً هى فحسب التى تتصل بمجالات اهتمام الخدمة الاجتماعـــية، إذ هناك كثير من الفروع التى يمكن أن نضيفها فى هذا الصدد. وأحرى بنا أن نسجل هنا، إننا إذا كنا نتحيز فى التركيز على مجالات بعينها، فإن ذلك يعنى إننا نذكر المجالات التى تتشح بوشائج قوية، وليست هامشية بممارسة الخدمة الاجتماعية.

فعلـــى ســـبيل المثال، هناك جمع من علماء الاجتماع الذين لا يضعوا نصب أعينهم مهمـــة تحســـين الخبرة الدينية بشكل يتناسب مع علم الاجتماع الرعاية الذى يهتم بوضع تعريف محدد لاهتماماته دون النظر إلى مهمة تحسين الرعاية. إنهم فقط يهتمون بالكشف عـــن علاقـــة الـــرعاية باعتـــبارها علاقات اجتماعية. إنهم بمعنى آخر يهتمون بتوضيح العلاقـــات المتفاعلة بين العملاء والمهنيين ووظائفهم والنتائج المتصلة بذلك. وكذا يهتمون

بتحليل أنماط الرعاية التى ترتبط بالعلاقات الاجتماعية دون الاهتمام بطرح الإشكاليات التى تكتنفها.

لذا سوف تجدنا نركز على المشكلات الاجتماعية وكيفية وضع حلول ناجحة لها، والوقوف على خصائص وطبيعة الدراسات التى تهتم بطبيعة الإدارة والسياسة الاجتماعية. إن علمى اجتماع الرعاية والإدارة الاجتماعية سوف يساعدان فى رؤية الأشياء بطريقة متكاملة. أو بقول آخر، إنه وفقاً لما سبق، فإنه يمكن لنا أن ننظر إلى الأشياء بطريقة نظامية، ومن ثم سوف يبتعد عن إدراكنا النظر إلى الأشياء عبر رؤية صراعية. إننا سوف ننظر مثلاً إلى كبار السن باعتبارهم عملاء يحصلون على رعاية غير رسمية، الأمر الذى جعل علماء الاجتماع يطرحون مجموعة من التساؤلات الجوهرية التى تتعلق بطبيعة السكان الذين يمكن أن نضعهم فى مهب الخط الأمامى لأمور الرعاية، فضلاً عن كيفية اشتراكهم ووصول الأخصائيين الاجتماعيين لهم، وهل كبار السن فحسب، هم الأولى بالرعاية، أم أن هناك فئات أخرى أحوج ما تكون لهذه الرعاية.

إن الأكاديميين المهتمين بالإدارة الاجتماعية سيكون لهم نفس الاهتمامات، حيث يسعون إلى التعرف على احتياجات هؤلاء، وأيضاً للوقوف على الخدمات التى يحتاجونها. إن ذلك يفرض علينا نوعين مختلفين من الاهتمام، أود أن أعرض لهما، ولكن سوف نرجئ التعرض لهما، حتى يأتى وقت تناول مسألة التعاون. إن الرؤى المتصلة بالسياسات الاجتماعية سوف تطرح مزيداً من الضوء على علم اجتماع الرفاهية الذى سوف يعطى تفسيراً لاحتياجات العملاء والطريقة المثالية التى يمكن أن نقوم بتوصيلها لهم دون أن نشعرهم بالتدخل غير الفعال.

إن مناقشتنا السابقة سوف تجعلنا نضع تمييزاً بين السوسيولوجيا والمداخل الاجتماعية لإدارة الرعاية والحاجة إلى عملية التعاون غير المألوفة والمتكررة. إن هذا الفصل يدلنا على مدى حاجتنا لتنمية علم اجتماع الرفاهية والدراسات الاجتماعية فى هذا الإطار، التى فى الغالب ستبقى على حالها، إذا لم نناقشها فى ضوء التشديد على ضرورة تطوير علم اجتماع الرعاية. إننا فى حاجة إلى زيادة التركيز على الأشياء التى يحتاجها علم اجتماع رعاية الدولة، الذى يتعاكس مع وضعية مفهوم الرعاية، والذى فى الوقت عينه سوف يقودنا إلى مناقشة دور الدولة (ورام Warham ١٩٧٣، روز Roos ١٩٧٣، مشرا Mishra ١٩٨١ : ١٨١، أوفر Offer ١٩٨٣ : ١٩٨٥).

إن المناقشات التى قدمنا لها فى الفقرتين السابقتين عن العلاقة بين الإدارة الاجتماعية وتطبيق علم اجتماع الرفاهية سوف تحدث تغيرات غير قليلة فى الإدارة الاجتماعية، تلك التى يمكن أن تحل محل تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية. ويمكننا فى هذا الصدد أن نضيف بعض التعليقات الإضافية الضرورية لضم علم اجتماع الخدمة الاجتماعية المناسب والملائم لهذا الغرض، إذ أن هناك كوكبة من التساؤلات والإجابات حول الخدمة الاجتماعية بشكل خاص. فالكتاب الراهن يضم مجموعة من الرؤى حول ذلك، خاصة

مجموعـــة الموضوعات التى تدخل فى إطاره، والتى يمكن عن طريقها أن نحدد صورته وملامحه بطريقة واضحة، فضلاً عن أنها يمكن أن تقدم لنا صور المساعدة المباشرة التى تقدم للعملاء. (انظر مناقشة روبنسون Robinson ١٩٧٨ : ص ص ٧٩-٨٠). إن مثل هذا النوع يكون ذا صلة واضحة لفهم الارتباطات الواضحة فى الخدمة الاجتماعية نفسها، والـــنظر بصورة سطحية لعلم الاجتماع الذى يهتم بالخدمة الاجتماعية. إنه إذن يمكن أن نوضـــح علـــم اجتماع الرفاهية من خلال سياقات الخدمة الاجتماعية، أو من خلال الدور الذى يؤكد ذاته فى التحليل النهائى (١٩٨٢).

إننى أمل أن أضع صياغة واضحة لعلم اجتماع الرعاية، لكى يساعدنا فى الكشف عن التســاؤلات والإجابات المناسبة التى من شأنها أن تطور المعرفة وتضع الحدود الفاصلة لموضـــوعاته ومداخلـــه المنهجـــية الـــتى تميزه عن غيره من العلوم الأخرى. إننا نملك مجموعـــة مـــن العلاقـــات الفاصلة التى يمكن من خلالها أن نضع حدوداً فاصلة فى هذا الصـــدد تحركـــنا مباشـــرة صوب الاحتياجات الاقتصادية. إن هذه الإمكانية وهذا التوجه ســـوف يدفعـــنا بشـــكل مســـتمر إلى تطوير، وفك أساس البحث فى مجال الرعاية وعلم الاجتماع المهتم بذلك.

إن مهمتـــنا الآن تتمثل فى إعطاء طابع مميز لمفهوم احتياجات علم اجتماع الرعاية. إنـــنا لكـــى نشرع فى ذلك، ينبغى أن نبدأ فى نقد المفهومات المرتبطة بذلك، ثم بعد ذلك نـــنظر إلى الأشياء المرتبطة بالموضوعات المهنية التى ينبغى أن نتسلح بها. إنه فى هذه الرحلة الشاقة، لا يعنى أننا نركز وحسب على الموضوعات السالفة، بل أن الأمر يفرض ضرورة عدم إغفال المصادر الأخرى التى سوف نجعلها زاداً مكملاً فى هذه الرحلة. إن هـــذه المهمـــة - بمعنى آخر - تفرض علينا ضرورة وضع مقولات علم الاجتماع على المحك النقدى، حتى يمكننا بطريقة كلية وشاملة أن نستخدم الجدل الحقيقى الذى يوسع من رؤانا للأشياء الصحيحة. تلك الرؤية التى ستسهل من عملية استبعاد الأشياء غير الحقيقية وغـــير الشرعية التى من شأنها أن تضع أيدينا على الأشياء المنطقية والواضحة. إنه وفق هذا المنحى، فإننى أعتقد إن عدم الإخلاص فى جلد المقولات المستخدمة فى علم الاجتماع وكـــذا الخدمة الاجتماعية سوف يفضى إلى عدم التطوير، وفى الوقت عينه سوف لا يفيد فى تغذية الخدمة الاجتماعية بالموضوعات المهنية اللازمة من أجل إنهاضها من عثرتها ودفعها إلى الأمام بدلاً من وضعها محلك سر.

وبعد هذه التوطئة، الآن أستطيع أن أوضح ما املكه فى ذهنى، خاصة إذا ما رجعت إلى عملى "سوليفان Sullivan" ١٩٨٧ و"والكر Walker" ١٩٨١. والحقيقة أن "سوليفان" كانـــت أهدافـــه تتحد فى هذا الفصل فى زيادة المجال الذى يعظم من أهمية علم اجتماع الخدمـــة الاجتماعـــية، فضلاً عن تأكيده لذاته واهتمامه الواسع بمهنة الخدمة الاجتماعية. وبغـــض الـــنظر عن الأسباب التى أثارت خجل علم الاجتماع وموقفه التهميشى للخدمة الاجتماعـــية الـــذى أدى إلـــى إغلاق رابطتها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧ : ١٧٣)، فإن

"ســوليفان" يــناقش الأســباب التى دفعت إلى تقارب كل منهما، وإمكانية اضطلاع علم الاجتماع بمهمة تقديم إجابات مقنعة وواضحة لكيفية فك رموز المفاهيم المستخدمة التى لم تستغل بشكل واضح بعد.

والواقــع أن ثمة تناقضاً واضحاً فى الاستشهادات، إذ يقول أن التحليل النهائى سوف يــناقش الاختــيارات والتفسيرات السوسيولوجية التى لم تختبر بطريقة مجردة ما يسمى بمفهوم الوحدات السوسيولوجية، وكيفية الإفادة منها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٩٧٥). إنــه لكــى نقــيم ونشيد الوحدات الاجتماعية (من خلال هذا التعريف) من خلال تجريد الحقــائق يقودنــا إلــى التخــبط فى طريق غير مثمر لإمكانية قيام الترابط بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وبشكل خاص فى الكشف عن الادعاءات التى أتخذها كل منها لتجــيش الادعاءات النظرية التى أفقدت كل منها القدرة فى الوصل إلى الحقيقة والكشف عن الموضوعات الأكاديمية المتصلة بهما. والحقيقة التى ربما تكون صعبة فى الوصول إلــيها، تتمــثل فــى أن هــذه المحــاولات كانت أشبه ما تكون بحالة التنجيم التى سلكها الأخصــائيون الاجتماعيون، الذين كانوا فى حاجة ماسة لسماع ذلك، واستبانته فى أرض الواقع. إن أفكار السوسيولوجيا ساهمت فى وأد الاعتقادات الأخلاقية والسياسية التى نقلت مــن خلالهمــا، مــع وجــود شــبكة من المفاهيم المناسبة التى تحولت من مجموعة من الاهــتمامات المهنــية إلــى كوكبة من الاهتمامات التى ينبغى أن تضحى من أجلها ونيل شرف ذلك.

إن التحول إلى محتوى أفكار "سوليفان" Sullivan تعتبر من أهم المناطق المثمرة لعلم الاجتماع، إذ يضم مجموعة من المناقشات حول طبيعة البناء والتركيب (١٩٨٧ : ١٦١)، والنــتائج الواضحة لتعريف الأسباب الاجتماعية للمشكلات (١٩٨٧ : ١٧٤). وفى مكان آخــر، نجــد "سوليفان" Sullivan يركز على حاجتنا إلى تنظير حول العلاقة بين القوى الاجتماعية المعارضة التى قد تكون دينامية أكثر منها إستاتيكية (١٩٨٧ : ١٣٥)، والقيم التى يحملها مفهوم الطبقة فى التحليل، والاهتمام بوضعهما معا حينما نشرع بالقول بذلك.

وعلــى الــرغم من أن دول الرفاهية تعمل على ضرورة استمراره ممارسة الخدمة الاجتماعــية، إلا أن هــذه المهــنة تضيع معالمها أو قل أنها بهتت ألوانها وأضحت غير محــددة. لقد ضاعت معالمها واهتماماتها وقيمها وحتى إيديولوجيتها باعتبارها تعبر عن إيديولوجــية الطــبقة المســيطرة. إن دولــة الرفاهــية التى ترى ضرورة وجود الخدمة الاجتماعــية كصــمام أمان للتوترات الاجتماعية التى تحدث فى إطار النظام الرأسمالى، ينــبغى أن تفصل بين مصالح الدولة ومصالح العملاء، الأمر الذى يفرض عليها ضرورة أن تكون مهنة مستقلة، وأن تلعب أدوارها بعيداً عن المصالح (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٢٥).

وعلى قدر اهتمام "سوليفان" Sullivan بالقضايا السابقة، نجد أن "والكر" Walker هو الآخــر يســايره فــى اهــتمامه، أو قــل أنه حذا حذوه. لقد ربط "والكر" Walker نفسه

بالمحاولات السابقة، إذ يركز على الإدارة الاجتماعية باعتبارها من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بإسهامات علم الاجتماع. وفى ذلك يقول "... إن التركيب الاجتماعى للسياسات تعد أحمد الأجزاء المكونة للعملية التشريعية التى تصكها الدولة، والتى تعبر بشكل قوى عن مصالح القوى المسيطرة فى المجتمع.. إن ما سبق لا يمثل اقتراحاً أو تفسيراً تأمرياً، بقدر ما يعبر عن الحقيقة الأساسية والفطرية القائمة فى المجتمع..." (والكر Walker ١٩٨١ : ٢٣١).

إن السياسة الاجتماعية حسبما تتشكل، تعد جزءاً متكاملاً مع النظام السياسى (١٩٨١: ٢٣٢). ففى أكثر من مكان فهى جزء من عملية الصراع الاجتماعى، أو هى بالأحرى جزءاً متمما لعملية الانحياز الاجتماعى. (١٩٨١ : ٢٣٧). ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق، أن تركيب العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون مفسرة لعملية السياسة الاجتماعية. إن العبارات التى صاغها كل من "سوليفان ووالكر" لم تكن وفق ما أوضحناه نوعاً من التكيف مع الآراء السوسيولوجية، وإنما تعبر بصدق عما هو حادث فى الواقع، كما أنها فى الوقت ذاته تعكس الرؤى السياسية والاقتصادية القائمة فى الواقع (أنظر فى ذلك : جوت Gough ١٩٧٩). ومما لاشك فيه أن الادعاءات الكلية التى قدمها "بينكر" Pinker بنوع من الكآبة والاستخفاف لما حدث من طوفان سوسيولوجى، هو ذاته الذى حدا بالخدمة الاجتماعية إلى تحقيق تخلفها خاصة فى منتصف السبعينات. إن عدم الاستعانة بالرؤى السوسيولوجية التى تجاوزات الرؤية النظامية، هو الذى حدا بالخدمة الاجتماعية إلى عدم التطور وتحريك الجدل فى داخل الخدمة الاجتماعية، الذى من شأنه أن يطور رؤية مهنية جادة وحديثة ترى الأمور الاجتماعية فى نصابها الصحيح. إنه من هنا بدأ التركيز على الرفاهية الاجتماعية وفق مفهوم جدلى يطرح القضايا برؤية واسعة Macro لا رؤية ضيقة Micro (١٩٨٣ : ١٥٤).

وإذا كانت بواكير الاعتقادات فى داخل علم الاجتماع كانت تقوم على أن مجال الخدمة الاجتماعية يعد من المجالات المغلقة التى لا تقبل التطوير والتحديث، فإن الاعتقاد نفسه كان يحمل علامات غير مطابقة للواقع، حيث حملت فى داخلها مؤخراً مجموعة من التحولات والتغير. إن ذلك يستبان من مجموعة التطويرات النظرية التى حاولت أن تغير من فكر وطبيعة المهنة. لقد طرأ تغيراً واضحاً فى المعرفة الاجتماعية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية، وهذا ما يجعلنا نرى أنها شهدت طوفاناً زلزل أركان المعرفة فى داخل المهن، ومن ثم ساهم فى تغيير طبيعتها وصورتها. ولكن على الرغم من هذا التغير، إلا انه لا يزال ثمة أفكار غير متعاطفة مع ما حدث من تغير سواء فى محتواها النظرى أو فى ممارساتها وليس أدل على ذلك من الحكم الذى دفعت به "كاتلين جونز" Kathleen Jones، التى ترى أنه على الرغم من أن علم الاجتماع قد شهد زلزالاً مدمراً، إلا أن الخدمة الاجتماعية لم يصبها ما أصابه، خاصة فى العقدين الماضيين (١٩٨٣ : ٢٢٧).

وفـــى هذا الصدد يمكننا أن نعود إلى "بينكر" Pinker الذى يقول : "... إنه ينبغى أن نذهـــب إلى أبعد حدود التسامح والثقة، إذا ما اعترفنا أننا فى حاجة إلى نقد حاسم لطبيعة الخدمـــة الاجتماعـــية. إنه من الواجب أن نعترف أن المهنة تحتاج إلى إعادة إنتاج، كما حـــدث للمهن الأخرى مثل الطب والمحاماة. إنه ينبغى أن نعيد النظر فى عملية التدريب المهـــنى الـــذى ســـوف يبتعد كثيراً عن المعرفة الطبية وممارساتها.. إننا فى هذا الإطار نحتاج إلى تعليم جديد أو معيار جديد فى تعليم الخدمة الاجتماعية يتماشى مع ما طرأ مع المهـــن الأخرى، خاصة ما حدث فى إطار تطوير مداخل الرعاية الطبية (بينكر Pinker ١٩٨٣ : ١٦٠).

والآن، يبدو من غير المرضى، ومن غير المنصف أن نعاقب أو نجلد علم الاجتماع، لأنـــه يصبح مزعجاً إذا ما قارناه بالخدمة الاجتماعية، خاصة وأنه ليس وحده الذى طرأ علـــيه التطور. حيث هنا مهن أخرى طرأ عليها التغيير والتطور. إن النقد السوسيولوجى ربمـــا يعـــبر عـــن حقيقة إذا ما استخدمنا كلام "سوليفان" Sullivan عن مفهومه للوحدة الاجتماعـــية الـــتى لو استخدمناها فى إطار حدوده الدنيا. إننا نحاول أن نلفت الانتباه إلى المشـــكلات الأساسية التى نشخص بها المفاهيم، ونعطى لها مكاناً محورياً فى استخدامنا. إن مـــثل هذه المشكلات سوف تجعلنا نعترف إنه فى داخل الموضوعات نفسها هناك قدر مـــن المحـــاولات التى سعت إلى تحقيق اعتراف كامل بالمفاهيم التى ينبغى أن نستخدمها بشـــكل واضح وبطريقة منطقية من خلال ميدان السوسيولوجيا. ويجوز أن نشير هنا أن هـــذه القضية لم تأت من خلال النقد السياسى الذى ربما يكون فى بعض الأحيان نوعاً من الصدى الضعيف الناتج عن تداول الحديث عن القوى المسيطرة والخاضعة، بقدر ما يأتى من خلال انتباه فى الرؤية والتناول وعدم طرق الموضوع بطريقة موضوعية خالصة من أى تحـــزب. وبمعـــنى آخـــر، إن ما سبق قد أثمر عن نتيجة أساسية مؤداها إننا نجافى الـــتطورات المنطقـــية والتفســـيرات التى حدثت والتى سبقنا فيها علم الاجتماع. إننا ندير ظهورنـــا لكـــل مـــا أنجزه ووصل إليه علم الاجتماع، ذلك الذى يعطل من عملية تطوير الخدمة الاجتماعية ويحد من تحقيق المعرفة الابستمولوجية والانطولوجية لها.

وبالرجوع إلى عمل "سوليفان وبينكر" فإنه يمكن الإشارة إلى مفهوم القوى الاجتماعية أو القـــوى المســـيطرة والتركيـــب الطـــبقى فى المجتمع الرأسمالى، وأسباب المشكلات الاجتماعـــية الـــتى تفـــرزها طبيعة هذه المجتمعات. إنه فى حالة تعيين أساس المشكلات الاجتماعـــية، ينـــبغى أن نقف على مفهوم القوى الاجتماعية الذى يقف منه البعض موقفاً معارضاً. إنه فى هذه الحالة يتحتم علينا أن نلجأ إلى مسألة التناظر، وفيه نلجأ إلى المجال العســـكرى. إنه فى حالة القوة العسكرية نجد أنفسنا محددين بما يسمى بالرؤساء والأفراد والأعضاء الذين لا يستطيعون إنكار عملية الاستقلال. إن التناظر سوف يجعلنا نقبل أحد الحلول التى طرحها القرن التاسع عشر فى مجالى الفيزياء، والسوسيولوجيا، والتى حاول

علــم الاجــتماع علـــى يد "هربرت سبنسر" أن يستفيد منها (سبنسر Spencer ١٨٦٧ : الفصل الثامن).

إن المـــتأمل فـــى أعمـــال "سبنسر" يستطيع أن يستدل على وجود علاقات أو شواهد تاريخـــية لاســـتخدام خدمة الفرد فى إطار الحياة الاجتماعية. إنه من خلال هذا الارتقاء أســـتطلع "سبنســـر" أن يشـــخص القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع، خاصة فى إطار تحلـــيله لعملـــيات الاستقرار (الاستاتيكا) والحركة أو التغير (الديناميكا). إنه استطاع أن يصـــل إلـــى تحلـــيل نظرى هام أوضح من خلاله طبيعة القوى الاجتماعية التى يعج بها المجـــتمع، وكذا العوامل الأساسية التى ساهمت فى تشكلها. إن إغفال مثل هذه الفكرة هو الذى حدا بالبعض أن يرى عدم إفادة الخدمة الاجتماعية من التحليلات من بواكير الأعمال الـــنظرية الـــتى طرحتها الدراسات السوسيولوجية. إنه وفقاً لذلك نقول أن إغفال الخدمة الاجتماعـــية لأولـــى الأعمـــال النظرية التى عرفها علم الاجتماع، هو الذى جعل الخدمة الاجتماعية لا تجد مكان قدم لها فى إطار علم الاجتماع.

وإذا كان الحكم الفائت الذى طرحناه توا يجانبه الصواب فى كثير، فإنه فى الواقع لا ينســـحب علـــى كـــل الدراسات فى الخدمة الاجتماعية، ودلالة ذلك ما طرحه "هاردلى". Hardly لقـــد فكـــر "هاردلى" فى الأشياء السابقة والمحددة تاريخياً لتعظيم دور الفرد فى الحياة الاجتماعية بشكل عام. وأنه لكى يثبت ذلك سار فى البحث من خلال اتجاهين، وهو مـــا نفـــتقر إلـــيه فى هذه الأيام. إنه من خلال تفكيره يرى أن القوى الاجتماعية الدينامية القائمة فى المجتمع، لم تكن فى عزلة عن الأشياء الأخرى التى اكتسبت ملامح الأسطورة، وأضـــحت بمـــثابة ثوابـــت فطرية، وهو ذلك يبتعد عن التفسيرات التآمرية التى عرفتها الصـــياغات الـــنظرية المفعمـــة بالخداع. ولكن بالرغم من موقفه السلبى من التفسيرات الـــتآمرية، إلا أنه أغفل فى النهاية تقديم توضيحاً للمفهوم ذاته. إنه لم يقترب من قريب أو بعيد لمفهوم القوى الاجتماعية، ناهيك أيضاً عن تركه لموضوع العلاقات الاجتماعية التى توضـــح طبـــيعة الفاعلـــين الاجتماعيـــين وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم. إن الاخـــتزال الشـــديد بيـــن التحليلات الاجتماعية الحديثة فى النظرية الاجتماعية تتمثل فى تفضـــيل المفهوم نفسه دون توضيح جوانبه المختلفة، ذلك الذى أفضى إلى استخدام مفهوم الحياة الاجتماعية بطريقة مزدوجة. إن ازدواج مفهوم الحياة الاجتماعية يعد سبباً واضحاً فـــى تهمـــيش الاتجـــاه السائد فى النظرية الاجتماعية. إنه لهذا السبب لم نجد موضع قدم للخدمـــة الاجتماعية فى داخل علم الاجتماع، وبالتالى لم نجد لعلم الاجتماع مكاناً واضحاً فى الخدمة الاجتماعية.

إن اخـــتلاف مفهوم القوة الاجتماعية والتركيب الاجتماعى يتضح بشكل جوهرى من خـــلال المعالجات السوسيولوجية المتباينة. إن التباين فى الرؤى النظرية السوسيولوجية، خلـــف تبايناً واضحاً أو قل تشويشاً سواء فى استخدام مفهوم القوة، وكذا أيضاً فى تحرير المشـــكلات الاجتماعـــية الـــناتجة عن هذا المفهوم. إن ذلك يتضح فى أمرين، الأول فى

التحول لتشخيص طبيعة البناء وخصائصه، أما الأمر الآخر. فهو يتصل بعملية ضبط المعانى المحددة التى تساهم فى تحديده بدقة شديدة وهذا ما يتضح بشكل لا يقبل الجدل من خلال مفهوم البناء لدى "جيدنز Giddens" الذى يقول :

"... إن البناء يجب أن لا يتحدد مفهومياً مثلما نعين حدود مكان ما، وإنما تحديد البناء يفضى إلى تحديد القوى الاجتماعية القائمة فيه. إن تحديد البناء ينبغى أن يكون بصورة مباشرة، شريطة أن يتحلى هذا التحديد عن الازدواجية التى اتسمت بها مفاهيم البناء فى داخل الأطر النظرية المتباينة. إننا فى تحديد البناء ينبغى أن نرتكن إلى مفهوم الممارسة وإعادة إنتاجها وفقاً لظروف وجودها. إن فحص البناء من خلال ظروف عملية الممارسة، ذلك التى تفرضها المعايير المؤسسية، هى التى من شأنها أن تحدد الفعل والفاعل ومعايير ثبات البناء (جيدنز Giddens ١٩٧٦ : ١٦١) وينبغى الإشارة هنا إلى أن مفهوم ازدواجية البناء وفقاً لأفكار "جيدنز Gidden" لم تستخدم بصورة واسعة، وأن استخدامه جاء بصورة باهتة من خلال "سوليفان ووالكر Sullivan and Walker" ومما لاشك فيه أن مفهوم ديناميكية البناء الذى يرغبون فى تحقيقه فى إطار دراسة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية لم يكن أكثر من أداة منهجية فى إطار هذا الحقل. ولكن الذى نود الإشارة إليه أن ما ينادون بتحقيقه فى إطار الخدمة الاجتماعية يزداد تطبيقه بشكل واضح فى إطار غيرها من التخصصات مثل الفلسفة والتاريخ وحتى التجارة التى استفادت منها بشكل ملموس. وإذا كان مفهوم الازدواجية البنائية قد حظى باستخدام قليل لدى أصحاب الخدمة الاجتماعية، فإن مفهوم الطبقة هو الآخر قد لاقى جفاء غير منقطع النظير. ومن المهم أن نعرف أن هذا المفهوم له استخدامات واسعة النطاق برغم التباين والجدل النظرى حوله.

إن طبيعة مفهوم الطبقة والتوسع فى استخدامه فى داخل الدراسات السوسيولوجية خلف جدلاً نظرياً واضحاً، الأمر الذى خلق معه صعوبة كأداء أمام تطوير الدراسات السوسيولوجية للخدمة الاجتماعية والرفاهية التى كانت تتسم بصفة خارقة تميزها عن غيرها من الدراسات التى دافعت عن الأشياء الضرورية لبقاء النظام دون النظر إلى إشباع احتياجات هذه الطبقات. إن ثمة غموضاً خلف أركان الأدبيات التى تشير إلى حقيقة مفهوم الطبقة. إن ذلك يتضح بشكل جلى فى مفاهيم الوعى الطبقى اللازم لتبديل وضعية الطبقات المقهورة، وتبديل أنماط الإنتاج السائدة. والواقع أن التشويش والارتباط النظرى لم يقف عند هذا الحد، بل أمتد إلى وضع المحكات الصحيحة للوعى الطبقى، وكيفية إنضاجه، فضلاً عن مسئولية الملكية فى صياغة هذا الوعى واعتبارها محكاً أساسياً فى تصنيف الطبقات، وشرعية ذلك فى التنبؤ بخصوصيته الطبقات الاجتماعية. وإزاء ذلك كله، فإننا لا نملك من الأدوات التى يمكن أن نضعها كأداة لحل هذا التناقض والغموض من خلال استخدام علم الاجتماع لها. إننى اقترح لكى نتلافى هذا الغموض الحادث فى

الأدبيات النظرية حول مفهوم الطبقة أن ندير ظهورنا لكل الاستفهامات السابقة التى أثرناها قبل قليل.

إننا الآن نستطيع أن نفك هذا التناقض، إذا ما تحركنا صوب طبيعة النظام الرأسمالى ومتطلباته. ومما لا شك فيه أنه من المفيد أن يكون لدينا نموذجاً مثالياً حول العلاقات الاجتماعية التى ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادى وعمليات التنظيم. انه مهما كانت أهمية التفكير المنطقى لعملية التطور واستشراق المستقبل، فان الدراسة الكلية تفرض ذاتيتها لدراسة العلاقات الاجتماعية التى تفرض بدورها ضرورة النظر بعين الاعتبار للحقيقة الاجتماعية التى تفسر من خلالها علاقة الفئات الاجتماعية القائمة فى المجتمع. إن تعليقات "برجر Berger" فى هذا الصدد تكون مفيدة حيث أنها تركز على هذه العملية، وهو فى ذلك يقول :

"... أنه وفق الأهمية المفرطة والإصرار على وضع الحدود المهمة لخصائص التفسيرات الاجتماعية، فانه يتعين علينا أن نهتم بالنظر الكلية التى سارت وفقا لها النظرية الماركسية فى تفسيراتها الإمبريقية. إن التفسيرات الماركسية باعتبار أنها تطرح مجموعة من التحليلات الكلية للعلاقات الاجتماعية، فإنها نجحت فى نهاية الأمر فى صياغة نظام نظرى شامل...". (برجر زكلنر Berger and Kellner ١٩٨٢ : ١٣٩-١٤٠) انه بالرجوع إلى المصادر التى تفيد وتقف على متطلبات الرأسمالية، وتسعى إلى تشكيل ملامح النظام الرأسمالى، يمكننا أن نستدل على نوع من الدراسات التأملية والافتراضات التى تخالف آراء "سوليفان ووالكر" الحاضرة. إن المشكلة الأخرى لمفهوم النظام تعد أكثر تضليلا إذا ما نظرنا فى ضوئها لمفهوم العلاقات الاجتماعية الذى يكتسب نوعا من الحيوية والمنطقية فى إطار القوى التاريخية التى يتعذر كبح جماحها بالنظر إلى أعمالها التى تنفصل عنها وتندمج مع الفعلين الاجتماعيين. إن هذه تكون أرضية رئيسية لإثارة القلق حول مفهوم كان دائما يعينه، إن ثمة صعوبات يمكن أن نأخذها فى الحسبان عند التعبير عن متطلبات الرأسمالية. ومن هذا المفهوم الذى يوضح طبيعة سيطرة الفاعل الاجتماعى، يمكن أن نمتلك الحكم على مدى استمرارية نموذج بعين. وثانيا : أن استخدام ذلك سوف يجعلنا أكثر واقعية فى التعبير عن الحياة اليومية. إن ذلك سوف يدفعنا وفق هذه الرؤية إلى مناقشة القضايا التى تهتم بها العلوم الاجتماعية. انه وفق هذه الصفة سوف نكون جديرين بسبر أغوار العلم نفسه، والنظر فى الافتراضات السوسيولوجية التى صكت من اجل دراسة الحياة اليومية. والواقع انه لتخمة النظريات الاجتماعية بكوكبة من المداخل النظرية، فإننا لا نستطيع أن نلاحق النماذج التى تتقاطع مع المحكات التى تتعايش فى الواقع الاجتماعى، وتجيب بشكل قاطع على تأثيراتها المختلفة.

إننى انتهى فى هذا الجزء إلى مناقشة الأسباب التى تؤدى إلى طرح المشكلات الاجتماعية فى الواقع الاجتماعى القائم. إن هذه التعليقات ينبغى أن يتم تفعيلها بهدف تسجيل الاحتياجات التى ينبغى أن نسلم بها حول قدرة علم الاجتماع – وفقا لآراء

"سوليفان، ووالكر" – فى تقديم الأرضية المناسبة للرد على هذه الأسباب. إن أمامنا الكثير مـن المشـكلات التى تقف معاندة فى الكشف عن الصعوبات التى تواجه عمليات البحث الاجتماعى، الأمر الذي يجعلنا ندفع بها مرة واحدة. إننا فى أزمة ليس فقط فى التحليلات الاجتماعية، وإنما أيضاً فى تضارب التعريفات حول كثير من القضايا.

ويمكننـا فـى هذا الإطار أن نسوق مثالاً حياً على هذا التضارب خذ مثلاً التعريفات المتصـلة بموضـوع الفقر، فإننا نجدها تجمع على إثارة الفقر كحقيقة (والكر Walker ١٩٨٢ : ٢٤٤). ولكـن فـى ذلك يفترق "تاونسند Tawnsend " (١٩٧٩) الذى أعطى عـبارة محـددة عن هذه الحالة. إن تعريف "تاونسند Tawnsend" عن الفقر يتباين عن غـيره فـى التعريفات، إذ حاول أن يطرح الفقر وفق مؤشرات موضوعية، تتعارض مع المؤشـرات الحقيقية للحرمان فى إطار مصطلح الدخل الذى يقودنا بشكل واسع إلى فهم حقيقـته فـى إطـار الحـياة اليومية. إن اعتراض "تاونسند Tawnsend " على المفهوم المـتداول للفقر، هو الذى حدا به إلى فهم طبيعته فى إطار التفاعلات الاجتماعية اليومية بين الفاعلين الاجتماعيين.

بعبارة أخرى، إن المعانى الاجتماعية الحقيقية والمشكلة الدقيقة التى ينبغى للمرء أن يبحـث عـنها، إنما تكمن فى إطار الأسباب التى كانت فى حد ذاتها بعيدة كل البعد عن اهـتمام العلوم الاجتماعية بشكل عام. ويجدر أن نشير هنا إلى أن القضية السابق الإشارة إليها قد شهدت تطوراً فى أعمال ("كارير وكاندال" Carrier and Kendal ١٩٧٣- ١٠ انظـر أيضاً "أوفر Offer" ١٩٨٥) اللذان قدما نقداً حروراً لأعمال" تلونسند". انه خلف كـل ذلـك فقد واجهتنا قضايا أخرى شهدت قبولا لدى البعض، وأنا منهم. وهذه القضية تـتلخص فى أن العلاقات الاجتماعية السببية تعد مسألة أساسية فى الاهتمام بما "يطرحه جـيدنز" بعبارة إعادة إنتاج الوحدات المتتابعة لنتائج الأفعال المقصودة (١٩٧٦ : ١٥٤) ففيما يخص مسألة النتائج المقصودة التى تأتى نتيجة وعى المؤسسات، فإنها تأخذنا لطريق طويل يكشف فى النهاية عن طبيعة نوع العلم الذى يتصدى للمعانى السببية التى تشير إلى الارتباطات الميكانيكية القائمة فى الطبيعية (جيدنز Giddens ١٩٧٦ : ١٥٣)، تلك التى ترتبط بصياغة مفهوم الإمكانية الضرورية التى أدركتها مقاربات العلوم الطبيعية " فجيدنز Giddens" يقـول إن ضـرورة السببية تكن فى تأثيرها على العقل الإنسانى الذى يكون ضـروريا فى إدراك الإنسان، وان هذه سوف تندمج فى العقل الذى سوف يكون فى أتون عملية التحول (١٩٧٦ : ١٥٤).

إننى لا أستطيع أن أخاطر هنا فى طرح مثل هذه الموضوعات الأساسية حرصا على عملـية التحليل. فهناك نقطة أخرى مفيدة يمكن أن تظهر إذا ما تعاملنا مع الأسباب التى يمكـن أن تكـون مـن الأشياء القليلة المسببة للفقر. ولكن هذا يحمل فى إطاره نوعا من التضليل الذى يكون نتيجة لعدم القدرة على وضع الأسباب الحقيقية. إن هذا التضليل مفاده أن الفقـر غالـباً ما يوضع فى بعد عن أسبابه، إذ تحاول التحليلات ربطه بالدخل والعمل

اللذان يكونان من المحكات الأساسية فى هذا الإطار. إنه بات التأكيد على هذا المفهوم فى ضوء الدخل المنخفض أنماط لانتقاء عملية الملكية، أو قبول الدنيا أو الهامشية.

إننى اعتقد وفقا لما سبق انه يمكننا النظر بطريقة أكثر اتساعا لمفهوم القوة، الذى من خلالـــه يمكننا أن نطور نظرة رحبة للوقوف على طبيعة المشكلات الاجتماعية وأسبابها وكـــذا العوامـــل الـــتى تسال عنها. إن ما سبق يجعلنا نرى أن النظر إلى الفقر فى ضوء العوامـــل الاقتصادية، هو نوع من التسهيل فى تقديم التحليلات، الأمر الذى يفرض علينا ضـــرورة التركـــيز على العوامل السياسية. والنظر إليها عن كثب حتى نستطيع أن نفك رمـــوز علاقـــات القوة من جهة، وعملية انحياز الدولة للطبقة المسيطرة وإدارة ظهورها للطبقات الخاضعة من جهة أخرى.

انـــه فـــى إطـــار هذا العلم يمكننا أن نثير تساؤلاً حول المفهوم والفكرة، وان نعزز بطـــريقة مركـــزية التجارب الأخرى التى تمفصلت مع أسباب العلاقة بين علم الاجتماع وتدريب " الخدمة الاجتماعية وممارستها. انه وفقا لذلك يمكننا أن نضيف، انه بينما نملك أهدافاً لوضع تحديدا معينا أو نرسم حدود على الاجتماع وفقا لصلاحيتها، فان ذلك يفرض عليـــنا أن نجيب عن الموضوعات الهامة التى من شأنها أن تعظم عملية الارتباط وتقويته فى الوقت عينه. أن ذلك يفرض علينا ضرورة إنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوة فى الحياة الاجتماعية. إننا لا نستطيع أن نطور هذه النقطة هنا، لذا فإننى أقول : إن ما سبق بالضبط مـــا هـــو إلا موضة قديمة، حيث أنها بالاعتراض نتيجة عدم التناسق النظامى خاصة فى الـــنظر إلـــى تحـــول القوة، والقوة ذاتها تلك التى تتضمن تباينا فى مخرجات الممارسة. ويمكننا أن نتجنب فى محاولتنا فهم عملاء الخدمة الاجتماعية كما هم، وليس لما ينبغى أن يكونـــوا عليه. إن بعض هذه المفاهيم والأفكار التى نناقشها تجعل من إعادة العمل وبناء جـــزء مـــن هـــذه الدراسات سوف يفضى إلى أن تكون مخيبة للآمال فى حسابات والكر وسوليفان Walker and Sullivan اللذان يسعيان إلى إيجاد مهنة حيوية لها من المفاهيم الخاصة بها، سواء فى بنينها أو فى ارتكازاتها النظرية.

دعنى الآن أن أتحول إلى بعض الاختلافات فى علم الاجتماع، وعلى وجه الخصوص أكثر الملاحظات التى طرحها كل من "سوليفان ووالكر "Sullivan and Walker، والتى تـــبدو لـــنا أكـــثر حيوية وذى إمكانيات قوية ترتبط بالضرورة بعملية التدريب وممارسة الخدمة الاجتماعية. انه من المفيد أن نبدأ بالاعتبارات التى طرحها "داى Day فى كتابه (١٩٨٧). فوفقا " لداى Day " :

".. فـــان البحث الاجتماعى ذو أهمية محورية للأخصائيين الاجتماعيين لفهم عمليات التغـــير والتطور خاصة فى إطار المجموعات الصغيرة التى تكون مناسبة وهامة لعملية الممارســـة. إن معظـــم الناس يدخلون مع بعضهم فى إطار ممارسات الحياة اليومية، تلك الـــتى تكـــون أساســـية فـــى فهم الجماعات الاجتماعية واحتياجاتهم. إن معظم الحاجات الشخصـــية للأفـــراد يتعامل معها بطريقة غير رسمية، لذا نجد أن الأسر غالباً ما تظهر

كمجال رسمى للكشف عن الاحتياجات الاجتماعية التى تشكل أهم الاعتبارات فى مجرى الحياة. أن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون إلى بعض المعارف النظرية التى تعينهم فى الوقـوف علـى الاحتياجات الاجتماعية. إن الوقوف على الاحتياجات الشخصية للأفراد سوف تمد الأخصائيين الاجتماعيين بأطر العمل المختلفة اللازمة فى التعالم معهم، باعتبار أن ذلك سوف يفيد فى الوقوف على السببية. إن علماء الاجتماع يرون ضرورة أن تتوافر الأطـر العلمـية اللازمـة لفهم السببية الاجتماعية، التى من خلالها يمكن تطوير نموذجاً ناجحـاً يعين الباحثين فى الكشف عن احتياجات الأفراد أولاً، ثم احتياجات المجتمع ثانياً. انه وفق ذلك يمكن دراسة المجتمعات المحلية، ليس وفق مناحى الخدمة الاجتماعية، أنماط بالأحـرى وفـق مفهوم "الوصمة"، وإنما وفق مفهوم السببية الذى يشرح فى نهاية الأمر الأسباب الاجتماعية التى تجعل بعض الأفراد أو حتى المجتماعات أن تطلق أحكاماً شديدة القسوة على أصحاب المكانات الدنيا فى المجتمع (داى Day ١٩٨٧ : ٣).

إن كلام "داى Day " السابق، يمكننا من خلاله تطوير رؤية ثابتة لدراسة المجتمعات المحلية، والتى فى ضوئها يمكن تطوير الأدوات المفهومية والمنهجية الملائمة لدراستها. انـه وفقاً لذلك فان الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون أن يحسنوا العمل وفق هذا المنحى، ومـن ثم توجب عليهم أن يستخدموا المعارف النظرية التى من شأنها أن تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية المحلية، أو فى أول دراسة أخرى.

انه من المفروض إلا يغيب عن أذهاننا أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين يقترن أسـماؤهم بموضوع البحث. إننا نتذكر هنا "بللمر Bulmer " (١٩٨٢-١٩٨٧) " ونجر Wenger " (١٩٨٤)" وسيسـل أوفـر Cecil Offer " وسانت ليجر St. Leger ١٩٨٧ وآخريـن كثيرين. إن ثمة خطوط تماس بين مجموعة هذه المصادر التى يمكن أن تسقى مـنها الخدمـة الاجتماعـية أدبياتها النظرية، أو انه نعتبرها المعين النظرى لها. أن هذه المصـادر أو الميادين المعرفية تتمثل فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا اللذان يصعب أن نضـع حـدودا فاصلة بين اهتمامات كلا منهما، وكذا منطلقاتهما النظرية. انه يمكن من خلال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن نجدد من شباب الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه التحديد على اجتماع الرفاهية (انظر المناقشة التى قدمها "بالمر Bulmer " ١٩٨٥).

وإذا كان عمل "بالمر Bulmer " قد لاقى ذيوعا غير منقطع النظير، فان هذا الذيوع لم يصل بعد إلى الممارسين فى مجال الخدمة الاجتماعية أو حتى طلابها. أن التركيز على مـثل هـذه الاهـتمام الـنظرية تجعلـنا نفهم الطرائق المنهجية التى تستخدم فى الخدمة الاجتماعـية، والـتى تعمـل على الحد من تطويرها، وكذا الوقوف على قضايا الاعتقاد وقضايا إدراك انعكاسات المكان على قضايا المرأة، وتحقيق الإشباعات ومشكلات الرعاية لكـل من المهتم به. انه فى إطار ذلك يمكن القول أننا فى حاجة ماسة إلى تطوير عملية المعـرفة، أو بالأحرى الاهتمام بالفكر بطريقة تفوق ما هو سائد فى الخدمة الاجتماعية. وإذا كـان ذلك يعد أحد الآمال التى يعول عليها من اجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية،

فانـــه ولابد أن يرتبط بكل المحاولات الحديثة التى أقيمت فى إطار العلوم الاجتماعية. أن الـــبعد عـــن الشـــكل الكلاسيكى لمهنة الخدمة الاجتماعية من شانه أنٍ يطور من عمليات المساعدة وكذا التنسيق بين أساليب الرعاية الرسمية وغير الرسمية معاً.

وفـــى إطار الممارسة اليومية، فان المهنيين وأصحاب المهن غير الرسمية يستطيعوا أن يقفـــوا علـــى الافتراضـــات المختلفة والتوقعات حول تدعيم الأساليب وكيفية تزويدها بـــالعديد من الآليات، ومحاولة الربط بين ثقافتين فى الاعتقادات المختلفة، وظروف تغير المعايير التى ينبغى أن تسود (فور لاند For land ١٩٨١ : ٢٦٠).

هنا بالتأكيد تكون التعقيدات المتغيرة والمتعدد فى علم الاجتماع المعاصر التى ينبغى أن تطـــرحها بشـــكل قوى. والواقع انه بالرجوع إلى عام ١٩٨٧، فإننا نجد مجموعة من الاخـــتلافات الـــتى تجذبـــنا نحـــو آراء "تونـــيز" حـــول المجـــتمع والمجـــتمع المحلى Gemeinschaft and Gesells chaft الـــتى ســـاهمت فـــى ترســـيم الحدود فى إطار العلاقات الرسمية وغير الرسمية. أن التمييز الذى طرحه "تونيز" سوف يساعدنا فى إدارة أمـــور البحث وتطويره اليوم (وربما لا ننسى ونحن بصدد الإشارة إلى "تونيز" إلى فضل سبنســـر" خاصة فى الجزء الثانى من عمله المعنون بالمبادئ الأخلاقية ١٨٩٣) الذى ميز فـــيه بوضوح بين ما يسمى بالشكل القانونى والإدارى والشكل الرسمى للاعتقاد (ولمزيد حول هذه المناقشة انظر أوفر Offer ١٩٨٣).

إن الأهداف وطرق الرعاية غير الرسمية تطرح نفسها باعتبارها من الأمور الهامة. أن علـــم الاجتماع لا يسعى من البداية إلى فرض تعريفاته على الظواهر الاجتماعية التى يتضـــمنها، والـــتى تستطيع أن تعرض المعانى وتطرح الأشياء المنطقية المتصلة بالشكل الرســـمى للرعاية الاجتماعية. أن الاتجاه نحو الرعاية غير الرسمية باعتبارها جزءاً من علـــم اجـــتماع الخدمـــة الاجتماعـــية ،فانه يفترض بالأساسى تحديد معنى مفهوم الحاجة والإنتاج الجيد، وطرح النتائج المحتملة لممارسة الخدمة الاجتماعية التى تحقق نتائج غير حقيقة.

أن الرؤيتيـــن الثقافتين المتصلتان بالأدبيات النظرية تؤسس فيما بينها مفتاحا مناسباً لفهم العلاقات الاجتماعية بين الأخصائيين والعملاء أن المنهجية الهامة التى تطرح نفسها مـــن خـــلال علم الاجتماع وخصائصه المتعددة والمعانى الكلية التى يزخر بها فى مجال نشاط الرعاية الرسمية وغير الرسمية سوف يجعلنا نتمسك بضرورة تناول التفاعلات التى تنـــتج عـــنها. أن علـــم الاجتماع يساهم فى تقدير الفرص التى سوف تكون بناءة فى فهم الأرضـــية المناسبة لكل من المشكلات الاجتماعية ومسالة تحقيق إشباع احتياجات العملاء والعوامـــل الـــتى تقـــف معـــاندة أمام سبيل تحقيق ذلك، ناهيك عن إفادتنا عن المحكات الضرورية التى تساعدنا فى وضع أيدينا على الأدوات والآليات المنهجية التى تفيد فى هذا الشأن. وإذا كان علم الاجتماع سوف يساعدنا فيما سبق، فانه فى الوقت عينه سوف يأخذ

بأيدينـا فـي رصد الموضوعات ذات الضرورة الملحة. وبالتالى سوف يمدنا بالاتجاهات النظرية التى يفاد منها فى التحليل والتفسير وكذا التنبؤ أيضاً.

انـه وفـق ما سبق، فإننا يمكن أن نستفيد من تعريف "روبنسون Robinson الذى عـنونه : " فى تجزيئ العوالم"، والذى من خلاله يركز على الأدبيات التى تصدت لتحديد العوالم المضللة التى تباعد بيننا وبين رصد علاقات المهنيين بالعملاء. انه لكى نفهم هذه الآليات يرى "روبنسون Robinson انه من الأهمية بمكان أن نقوم بتحليل كلا منها على حدة، إذ سوف يساعدنا فى الكشف عن الواقع الموضوعى لكل منها (١٩٧٨ : ٢) والذى بدوره سوف يحدد الأطر النظرية المتباينة التى تناولتها.

أن طرح المعنى الملائم لعملية الاتصال الفكرى بالأدبيات المتاحة، سوف يقودنا إلى صياغة مجموعة من العناصر، التى أجملها "روبنسون" فى سبعة عناصر أساسية هى :

١- تعظيم طبيعة المشاكل والوقوف على كنهها.
٢- الوقوف على المعنى الزمنى وسياقاته التاريخية المحددة.
٣- الكشـف عـن طبـيعة وأهمـية ملامـح الأدبيات النظرية ومخرجاتها فى دراسة المشكلات الاجتماعية.
٤- مـدى كفايـة المعلومات ونتائج الدراسات التى تنهج نهجاً غير رسمياً يتقاطع مع الرؤية الرسمية.
٥- وضع كشف حساب حقيقى للكلفة الاقتصادية.
٦- صياغة مفاهيم حقيقية يفرزها أو يعكسها الواقع، ووضع تفسيرات منطقية لها.
٧- اسـتبانة حجم التطورات والتقدم الذى طرأ على طبيعة الموضوعات وعلى طريقة التحليل وكشف العوامل المسبب لها.

انـه ممـا سبق، يستطيع "روبنسون" من خلال أجندته أن ننظر نظرة نقدية لكل من التعلـيم والبحث التى تتصل بشكل مباشر بالمعنى الاجتماعى الحقيقى لخصائص ممارسة وسياسات الخدمة الاجتماعية.

وفـى الوقت نفسه نقدم قوة الإمكانيات النظرية السائدة فى حقل علم الاجتماع. وبقول آخـر، أن التشـديد علـى ما جاء به "روبنسون" Robinson خاصة فى تحديده لمسائل الإشـباعات الحقيقية، أو حتى عدم تحقيق ذلك سوف يجعلنا نذهب إلى فحص الدراسات الـنظرية الـتى تصـدت لمثل ذلك، وفى الوقت ذاته سوف تجعلنا نعيد النظر فى مسائل العلاقـات الاجتماعية بين العملاء والمهنيين، وقدرة ذلك فى التأثير على نوعية الخدمات التى تقدم.

والواقـع أن مـا سـبق طرحه لا يمثل كل ما جاء به "روبنسون" Robinson فى دراسته، إذ أنه يرى أيضاً أن هناك انفصالاً واضحاً فى العوالم التى لم تشهدها المجتمعات القائمـة. إن هذه السياقات تشهد إغفالاً أو تعتيماً ينبغى فك غموضه أو إلقاء الضوء عليه. وإنـه لكى نتحكم فى ذلك فلابد وأن نقدم كشف حساب حقيقى للعوامل المؤثرة فيها، تلك

التى تفرض ضرورة صدق النظريات الاجتماعية، وصدق نظريات الممارسة حول موضوعات الرفاهية. وفى ذلك يرى "روبنسون" Robinson :

"... إنه من النادر أن نلفت أنظارنا إلى معنى المشكلة، وطريقة المواجهة المهنية الكلية، والإمكانيات المرصودة لذلك. انه بصورة أو بأخرى ينبغى أن نلفت أنظارنا إلى عملية الشعور المتبادل بين المهنيين من جانب وبين العملاء من جانب آخر، والذى به ومن خلاله سوف تكتمل النظرة الشاملة، ويتم تفعيل عملية التفاعل بين مصالح الفاعلين فى المهنة... "روبنسون Robinson ٤٧).

إن ما قدمناه أو أشرنا إليه قبل قليل سوف يفيد فى إنتاج، أو على الأقل، فى إعادة إنتاج المخزون المعرفى والوصفات النظرية التى شهدها المعترك العلمى فى هذا الصدد. ولكن لا يعنى ما سبق أن ذلك هو وحسب كل الاهتمام، بل انه من الواجب أن تمتد آفاق بصريتنا إلى الأماكن التى يعيش فيها العملاء، تلك التى عكست وعيهم وخبراتهم (١٩٧٨ : ٤٤).. انه إلى الآن لم نشهد إلا القليل حيث الاهتمام بالموضوعات السابقة أن عدم الاهتمام بعمليات الوجود الاجتماعى هو الذى جعلنا نصب كل اهتمامنا بتساؤلات فرعية تتعلق بماذا نهتم بتقديم الخدمة ؟.

والواقع أن الإجابة على التساؤل الفائت لا يكفى أن يدلنا عن مفاهيم جوهرية، وإنما يدلنا أو يضع أيدينا عن مسائل تتعلق بمفهومى الحاجة والمسئولية. أن الوقوف على أسباب وصول مستويات الحياة اليومية إلى الحد الذى يجعلهم يحتاجون للرعاية، وهو الذى يجعلنا نستند إلى "مايرونايميز" Mayer and Timms (١٩٧١) فى مناقشتهما لطبيعة العملاء من الطبقة العاملة. أن مناقشة "ميرونايمز" Mayer and Timms هى التى تمدنا بالمداخل الملائمة لتحديد الأسباب التى أدت إلى طرح المشكلات الاجتماعية على سطح واقعهم المعاش، فضلا عن تقديمها لآليات قمع وكبت أفعالهم.

انه من الأهمية بمكان أن يهتم كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالبحث فى مثل هذه الموضوعات. أن ذلك سوف يقود هذا العلم إلى الالتفات إلى المداخل النظرية القائمة فى مجال علم اجتماع الأخلاق. لقد ناقش "بينكر" pinker مثل هذه القضايا واستطاع أن يصل إلى اقتراح محدد فى هذا الإطار. انه يقترح أن تساهم المعرفة التى يعج بها علم اجتماع الأخلاق فى الكشف عن الأشكال الحقيقية والاعتقادات المتبادلة بين الغرباء وأعضاء العشيرة. أن فهم هذه الأشكال سوف تدعم من عمليات التشريع الاجتماعى وتحد من تعديل الاعتقادات الأخلاقية الممارسة بين صفوف الناس العاديين (بينكر pinker ١٩٧٤ : ٨-٩).

وإذا كان من المهم أن نعيد النظر فى الاتجاهات النظرية التى تقف عند حدود الممارسة الرسمية وحسب، فانه أيضاً لابد أن نعيد النظر فى الموضوعات المتصلة بالصحة والمرض. انه فى هذا المجال ينبغى النظر إلى الصحة والمرض فى إطار الأشياء التى ترتبط بوجودهما. انه من الواجب أن ترتبط الخدمة الاجتماعية بالممارسات التى سوف تضفى احتراماً بالغا عليها. وفى هذا الإطار نجد "دنجوول" Dinwall ١٩٧٦

يفرض نفسه من خلال كتابه المهم الذى فيه يقدم مجموعة من الافتراضات – وفقاً لأفكار (دوجلاس Douglas) حول المعانى الاجتماعية للاعتلال أو المرض. أن نقد "دنجوول" Dingwall يتركز بالأساس حول غض الطرف عن خصائص المفهوم ذاته اقصد الصحة والمــرض، والأسـباب الاجتماعـية التى تساهم فى ذلك. وفى ذلك يرى انه لكى نساعد الآخرين لبلوغ مرحلة الرفاهية، فانه يتوجب علينا أن نقدم المساعدة وفق معناها الحقيقى، تلـك الـتى تتمـثل فى تقديم الاحتياجات وفق ما تفرضه ظروف الواقع الاجتماعى. أن الالـتفات إلــى المســاعدات الحقيقــية، ينبغى أن تتم فى إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعـية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلى أن الالتفات إلى المساعدات الحقيقية، ينبغى أن تتم إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلــى أن الالــتفات إلى ما سبق سوف يجعلنا نضع أيدينا بصورة صحيحة على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ذلك فى إطار سياسات الدولة.

أن وضع أعيننا على هذه الأسباب سوف يعمل على تعطيل التحليلات السوسيولوجية، الـتى مــن شانها أن تساعد الباحثين على الوقوف على الأشياء الحقيقية المتصلة بالصحة والمــرض. انهــم وفــق ذلــك سوف يصلون إلىٍ ما تجاهله علم الاجتماع حول الإدارة والممارســة المهنية الملائمة فى هذا المجال، فضلاً عن انهم سوف يقدمون صورة افضل للحــياة الاجتماعية القائمة. إننا فى ذلك نرى أن الوضع الابستمولوجى لا يقدم علما على آخــر فـــى مسالة الحكم على قضايا الصحة والمرض، إذ أن الواقع يجعلنا نرى أن الكل ســواء فـــى قصور نظرة فى هذا المجال. أن تعديل اوجه القصور فى المعارف النظرية والتحلــيلات العلمــية يجعلــنا نرى ضرورة التسلح بالعقلانية والفهم غير القبلى وإطلاق الأحكــام السابقة على القضايا (دنجوول Dingwall ١٩٧٦ : ٢٢٧). انه من وجهة نظر "دنجـــوول" نــرى انـــه مـــن الأهمية بمكان أن نتناول هذه الأوضاع من خلال ما يسمى بالاثنوميثودولوجيا تلك التى تتضح فى فلسفى " وتجنشتين Wittgenstein (انظر فى ذلك جيزنز ١٩٧٦) الذى استطاع أن يطبق وجهات النظر السائدة فى علم الاجتماع، وان يوحد المعانى الاجتماعى، سواء بين العملاء والمؤسسات التى تضطلع بتقديم الخدمة له.

ومــن المهــم أن نشــير هنا إلى أن هناك عدة دراسات حول الصحة، قد حذت حذو تجنشــتين Wittgenstein للصــحة باعتــبارها شــيئاً ثميناً ولا يقدرٍ بثمن. ولعل ابرز الدراســات فى هذا الصدد، دراسة "ويليامز" Willimas مفهوماً مختلفاً حول الصحة. انه من خلال دراسته استطاع أن يصل إلى مفهوم الصحة فى مجافاته لمفهوم المرضى. وإذا كــنا قد أشرنا إلى دراسة "ويليامز" Willimas، فانه لابد إلا تغفل دراسة واليس Wales (بــيل وستوت pill and Sttot ١٩٨٢) الذى أوضح هذه المفهوم فى إطار واقعى، حيث كشــف عنه فى إطار دراسته عن أمهات الطبقة العاملة. لقد حاول "واليس" Wales تقديم تشخيصاً للصحة فى إطار مسئولية الأمهات أنفسهم. انه من خلال هذه الدراسات يمكنٍ أن يتضــح لــنا جــذور الاتجاه الحيوى والواقعى الذى يسعى بصدق إلى التثبت واقعياً من

المفاهيم النظرية المختلفة. انه إزاء ذلك فمن الضرورى التسلح بالمنطق العقلانى والعلمى الذى يسهل من مهمة وضع حدود فارقة بين مفهومى تزايد المرض وتوارى الصحة.

ويجـدر أن نشير هنا إلى أن هناك أعمالاً أخرى لا تقل أهمية فى علاقتها بما سبق. وفـى هـذا الصدد تبرز دراسة "كلنان" Calnan (١٩٨٧) "وستاكى " Stacey ١٩٨٨، وخاصة الفصل العاشر الذى يرى أن التفسير الحقيقى للمعاناة المزمنة يكمن فى بالأساس الـرعاية الأسـرية. وتصـديقاً لذلـك فان "اندرسون وبورى" Anderson and Bury ودنجول Dingwall نفسه (١٩٧٧) يقرون بأنه فى إطار النتيجة السابقة ينبغى أن نلاحظ التغيرات فى المعنى والتفسير، تلك التى فرضت ذاتها باعتبارها جزءاً مكملاً لوجود مهنة تهتم بالصحة.

أن الهـدف الرئيسـى الـذى يظهر من الدراسات السابق التى اهتمت بعلمى اجتماع الرفاهية والصحة، يتمظهر فى ترسيم الحدود القاطعة للعلاقة بين المهنيين والعملاء، ذلك الـذى يفضـى بشكل مباشر إلى طرح مفهومات ومجالات القوة الاجتماعية التى نجد لها مكاناً حصيناً فى التعبير عنها فى إطار العلاقات الاجتماعية، إذ يتضح من خلالها الطرق والـتوجهات المناسبة لدراستها. ومن اجل الكشف عن هذه الطرق والتوجيهات، فانه لابد وان نلجـأ إلى أعمال "جوفمان" Goffman (فى ايسليم ١٩٦١) الذى طرح لها عنوان "الأعمـال الخارجيه" والذى يرى فيها ضرورة الخروج عن إطار وحيز المؤسسات. لقد تـأتى "جوفمـان" أن إطاريـن الممارسة تتسع بشكل ملحوظ إذا ما بعدنا عن قوة الإدارة المؤسسـية المؤثـرة فى العلاقات الاجتماعية وفى الظروف الاجتماعية السائدة. وإذا كنا نقبل هنا مفهوم العلاقات الاجتماعية التى توضح طبيعة العمل القائم ومساهمة الفاعلين فى تعديل إطارين الحياة الاجتماعية، وهوية الأفراد العاملين فى الخدمة نفسها، فإننا هنا أيضاً نركـز من خلال الخدمة الاجتماعية على عملية الإدراك أو الشعور. فبينما نجد أن الواقع يوضـح لنا مفهوم القوة المتوازنة والسائدة بين الأفراد، فان هذا المفهوم يأتى متضمناً أو متوارياً فى إطار الواقع الاجتماعى.

إننا نأمل من كل ما سبق، أن نملك هوية واضحة لعلم الاجتماع الذى يناسب مع تعليم الخدمة الاجتماعية للطلاب، وكذا نوعية البحث الاجتماعى الذى ينبغى أن يسود. وإذا كنا نحدد هوية خاصة للخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعى، فان ذلك يفرض علينا وغيرها مـن الأشكال غير الرسمية، تلك التى تتعلق بمناطق العلاقات الاثنية والانحراف (انظر : ركـس ومـور Rex and Moore ١٩٦٧، باركر parker ١٩٧٤، فيلدنج Fielding ١٩٨٨.

إننى وقد فرغت الآن من مناقشة كل ما سبق، فإننى ارغب فى طرح ثلاث ملاحظات خاصة، يمكن أن تخدمنا فى صياغة الرؤوس العميقة ذات الصلة بممارسة الخدمة وسياسة علم الاجتماع التى يجب أن يهتم بها.

أن أو هـذه الملاحظات تتمثل فى ضرورة أن تكون الخدمة الاجتماعية مهنة معقولة ومنطقية من خلال افتراضاتها التى يجب أن تكون أكثر عملياً، وتسهم فى ارتفاع وطبيعة

ومعيشـــة احتياجات العملاء أن التأكيد على هذا الغرض يجعلنا نسبر أغوار كل الدراسات الــتى يمكــنها أن تفيد فى تكامل نشاط الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والمؤسسات وحتى المســتويات القومــية (قارن : فيلو Flew ١٩٨١ : ١٧٢-١٧٤)، وان ذلك لن يتأتى إلا بأعمــال الخــيال السوسيولوجى الذى من شانه أن يطور وجهات النظر المقدمة فى هذا الإطار.

والملاحظـــة الثانـــية الـــتى نقدمها ترتبط بتقرير باركلى parclay والذى يرسم فيه صـــورة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مكوناته، ويؤثر كل منهما فى الآخر. انه وفق هذا التصور يرى ضرورة أن يعاد النظر فى تنظيم وممارسات الجماعـــات المكونة له (١٩٨٢ : ٢٠٩) إننا فى هذه الملاحظة ووفقاً لما سبق نشدد على ضرورة أن يرتبط علم الاجتماع بهذا النوع من المحلية.

أمـــا ثالث هذه الملاحظات أو آخرها، فإنها ترتبط بتقرير "جريفز" Griffiths حول الـــرعاية الاجتماعـــية فـــى داخل المجتمعات. أن أجندة هذا التقرير تركز على الفاعلين الاجتماعيين فـــى عملـــيات الرعاية، ومن ثم فهو يركز بصورة مركزية على الفعل فى سياســـات الـــرعاية فى داخل المجتمعات المحلية، وكيفية توصيل الرعاية إلى مستحقيها، وكذا المساهمة فى الرعاية غير الرسمية من خلال تعظيم عمليات بناء الرعاية عن طريق ما يسمى بعملية الحوار (١١٩٨) إننا إزاء ما قدمه تقرير "جريفز" Griffiths نسعى إلى تطويـــر الأطر المعرفية للخدمة الاجتماعية، ومن ثم عمليات التدريب. انه بهذه الصورة يمكننا أن نطرح إطاراً تصورياً لعلم اجتماع يمكنه المساهمة فى صياغة الآليات المناسبة التى تفيدنا فى وصول المساعدات إلى من يستحقها من المستهلكين (المرجع نفسه : Viii).

انـــه من خلال المعلومات التى حصلنا عليها من خلال المناقشات السابقة، يمكننا أن نستبين مدى تأثير استخدام البحوث (المرجع نفسه : Viii)، كما أن تطوير التدريب سوف يدعـــم من ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين، ويمنحهم مجموعة من التسهيلات التى من خلالهـــا نستطيع تحويل المهارات من الأخصائيين الاجتماعيين إلى أصحاب الرعاية غير الرســـمية (المـــرجع نفســـه : ٢٥). ويمكنـــنا أن نستخلص من كلام "جريفز" أيضاً، انه مـــن الأهمية بمكان أن نقوم بتوصيل الخدمات للأفراد داخل الحيز المكانى الذى يعيشون فـــيه، مـــع وضـــع الأوضـــاع الاجتماعـــية فـــى الاعتبار، وكذا أيضاً خلفياتهم الثقافية (المرجع نفسه: ٢٦).

أن التزام علم اجتماع الرفاهية بما سبق، سوف يبعده كثيراً عن توجيه سهام النقد له. إن الـــثوب الجديـــد الـــذى ألبسناه إياه لعلم اجتماع الرفاهية، سوف يجعل منه علماً يتسم بالإيجابية الشديدة سواء فى طبيعته الجديدة أو حتى فى ممارساته وسياساته، ولكن شريطة ذلـــك، أن نعمل الموضوعية الخالصة فى إطار البحث الاجتماعى الذى من شانه أن يعمل على اندماج نتائجه مع عملية القرار السياسى تلك التى من شأنها أن تذلل الصعوبات التى تقف عقبة كئودا أمام تحقيقها.

الفصل الرابع

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

وحماية الأطفال

بـريـــان كـــــوربى

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وحماية الأطفال

نـــود فى هذا الفصل أن نشير إلى الكيفية التى تم بها تفعيل على الاجتماع فى إطار الخدمـــة الاجتماعـــية لـــتقديم إجابات شافية عن قضايا حماية الأطفال فى الوقت الراهن. وبيـــنما نركـــز هذا على ذلك، إلا أننا سوف نصب تركيزنا على الآلية التى يمكن بها أن تطور علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إننا نشير هنا إلى استخدام الرؤى النظرية فى علم الاجـــتماع لاختبار القضايا التى تساهم فى تفعيل ونمو علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية انـــه من ذلك فإننا سوف نطرح مجموعة من الملاحظات الأولية التى تدور بشكل أساسى حـــول علـــم الاجـــتماع والخدمة الاجتماعية، على أن يتضمن ذلك الكشف عن مخرجات الـــنظريات المخـــتلفة التى تناولت ظواهر الأطفال الذين يساء معاملتهم، والوعى الأولى واستجابته لعملية الممارسة.

أولاً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

تفصـــح الخدمـــة الاجتماعية اليوم عن هويتها بأنها مهنة انتدبت لكى تحمل على أكـــتافها كل هموم المجتمع، أو باعتبارها مهنة يقع على كاهلها تخفيف الأعباء والأضرار التى تلحق بالفاعلين الاجتماعيين. ومن خلال مهنة الخدمة الاجتماعية فثمة اعتبار أساسى يفرض ذاته يتعلق بالوعى بالأدوات التى تحتاجها من اجل الاضطلاع بأدوارها ووظائفها فـــى المجـــتمع. أن الوعـــى بالحاجة الماسة إلى الأدوات المنهجية الملائمة لعمل الخدمة الاجتماعـــية، يلقى عدم قبول بين العاملين ومعلمى الخدمة الاجتماعية. فالعاملون يهتمون بشكل خاص بالحصول على الوظائف، فى الوقت الذى يغضون الطرف عن كون أعمالهم تدخل فى إطار الأعمال الملزمة.

وفى الوقت الذى يوجه سهام النقد للعاملين فى إطار الخدمة الاجتماعية لتجنبهم العمـــل الإلـــزامى، فان معلمى الخدمة الاجتماعية هم الآخرون يوجه إليهم انتقاداً مماثلا يتصـــل بتورطهم. انه من هذا المنطلق هناك مجموعة من الاعتبارات المتباينة التى تؤكد عليها فى داخل كل من هذه الجماعات، تلك التى تحدد غرضنا الأساسى فى هذه الورقة، والتى سوف تركز عليها فى مكان آخر.

وبيد أن معظم المعلمين يشاركون فى القيم الليبرالية والديمقراطية لبنية مجتمعنا، والـــتى تؤثر فى طريقة وعمل مهنة الخدمة الاجتماعية، غير أنها تستند بشكل متعاظم فى التركيز على التدريب المهنى (مثل المعرفة بالقانون والاتجاه السائد فى الممارسة الإدارية لقســم التجارب والخدمات الاجتماعية) بالإضافة إلى التشديد على الأشياء التى نجدها فى الدراســات الإمبريقـــية فى مجال الخدمة الاجتماعية. وفى هذا الصدد تبرز مجموعة من المشـــاهد، فهناك نجد بعض من يتجنبون التدريب المهنى والتشديد على الجوانب المهنية

والأخلاقــية، وبشكل خاص فى إيجاد الشخص المناسب. والآن نجد آخرون ممن يقدمون نقــداً للمقاربـــات المعرفة، ويطرح التساؤلات العريضة حول تركيب المجتمع. بينما نجد فريق ثالث يركز فقط على كيفية الانتشار بين العملاء، وعلى القوى الاجتماعية والسياسية التى تطرح مثل هذه الموضوعات وتلفت الانتباه إلى الأخصائيين الاجتماعيين.

أن مناقشة ما سبق يجعلنا أمام مسألتين أساسيتين سوف نركز عليهما هنا. الأولى تركز على الأشياء العقلية غير الضرورية والتعليم الذى تقدمه معظم التربوية التى تعكس بطــريقة متعاظمة أكثر المقاربات تداولا. أما الأخرى فتتصل بعرض الرؤى والمقاربات التى تكون أكثر وضوحاً فى قبول الأطر السياسية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية. ويجدر أن نشــير هــنا أن مهــنة الخدمة الاجتماعية التقليدية لا تنهل من معين نظرى واحد، بل الواقــع أن جسورها تمتد إلى كل العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد إلى مجالات علم الــنفس وعلم الاجتماع ودراسات السياسية الاجتماعية والإدارة، والنظريات والاقترابات التى تفيد فى الوقوف على مشكلات اليوم. وحيث أنها كذلك، فهى على الرغم من تأثيرها علـــى عملـــية صنع السياسات، فإنها ترتكن على المعارف المتباينة التى تفرض سلطتها وســيطرتها. وهكذا فعلى سبيل المثال نجد أن التحليل النفسى وعلم النفس قد حظيا بشهرة واســعةٍ فى عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ من خلالها شهدت الخدمة الاجتماعية طغــياناً مــن المصطلحات والتحليلات التى جاءت من خلال الدراسات النفسية والتحليل النفســى، كما انه فى فترة أواخر الستينات والسبعينات شهدت حضورا غير مسبوقاً من علــم الاجتماع والسياسة الاجتماعية. لقد طغت المفاهيم السوسيولوجية ومفاهيم السياسة الاجتماعية بشكل واسعٍ على مهنة الرعاية. ويمكن أن نضيف هنا انه إبان حقبة الثمانينات نجــد افتراقاً واضحاً بين الخدمة الاجتماعية والعلوم التى ذكرناها قبل قليل، حيث نجد أن هــذه المهــنة لم تلتزم بمعايير ا ى علم، وإنما راحت تعمل وفق ما ترسمه الدولة، الأمر الــذى جعلها وسيطا وحسب، وهذا ما يتضح من دورها لدى وكالات التوظيف، تلك التى تتناقض مع الممارسة الأصيلة فى الخدمة الاجتماعية. لقد اتسمت حقبة الثمانينات بخضوع الخدمـــة الاجتماعـــية لمتطلبات العمل وما تفرضه الوظيفة، الأمر الذى جعلها تتجافى مع ضروريات المهنة.

وإذا كـــان ما سبق تختص به وحسب مهنة الخدمة الاجتماعية، فانه يجدر بنا أن نشـــهد أن علـــم الاجتماع هو الآخر لم يشذ عن هذه القاعدة، إذ جنح عن مهمته الأصلية وقبع فى براثن ما يسمى بالمؤسسية، برغم انه كنظام معرفى يضم بين طياته مجموعة من الرؤى النظرية المتصارعة أيديولوجيا. وأخرى بنا أن نوضح فى هذا الصدد أن التصارع بيـــن الـــنظريات السوسيولوجية لم يكن وحسب بين النظريات المتحزبة الكبرى فى علم الاجـــتماع – اقصـــد الماركسية والوظيفة، وإنما كانت أيضاً بين الاتجاهات النظرية التى تدخـــل فى إطار كل منها. أن التصارع بين الاتجاهات النظرية يتضح فى تناولها لمفاهيم القـــوى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والطبقات والثقافة والأسرة والمجتمع المحلى وحـــتى الدين. أن ثمة اختلافاً واسعاً بينها في أطروحتها النظرية وتوجهاتها النظرية، إننا مـــن كل ذلك يمكن أن ندفع بان ثمة انفصالاً واضحاً بين النظريات المتصارعة سواء فى

توجهاتهـــا أو حتى فى موضوعاتها التى تتخذ مجالاً للدراسة. وعلى الرغم من التصارع النظرى فى علم الاجتماع، إلا أن ثمة إجماعاً فيما بينهم حول الدفاع عن المجتماعات التى تعبر عنها، ذلك الذى يوضح بشكل لا يقبل الشك فى توضيح نوعية الجماعات التى ينبغى أن تسيطر، وتوضيح الآليات التى من خلالها يمكن أن تحمى الجماعات المسيطرة.

انهم بمعنى آخر هنا يلجئون إلى تحديد الطبقات الاجتماعية التى ينحازون إليها، والتى بشكل آخر توضح طبيعة القوى المسيطرة وتحدد نمط الإنتاج السائد الذى ينبغى أن تـــدوم. وإذا كـــان علماء الاجتماع يعبرون عن انحيازهم لما سبق، فانهم فى الوقت عينه يتمفصـــلون عـــن أدوارهـــم، ويديرون ظهورهم لمسائل الصراع. انهم بذلك يتحدون مع الـــرؤى الميكرو ويتغافلون عن قصد المستوى الماكرو. انهم فى ذلك ينظرون إلى سلوك الأفـــراد والجماعـــات بطـــريقة برانية، بمعنى انهم ينظرون إلى ذلك فى ضوء تأثيرات المجتمع على ذلك، ويديرون ظهورهم للرؤى الجوانية التى تفيد فى كشف العلاقة الجدلية بين الأفراد ومجتمعاتهم. أن ما أصاب علم الاجتماع لحق أيضاً بالخدمة الاجتماعية خاصة فـــى العقـــود الأخيرة، الأمر الذى جعل الخدمة الاجتماعية دون تحديد وطغى عليها صفة الترقـــيع أو الخلط. وعلى عكس ما سبق نجد اتجاهاً عاماً فى الخدمة الاجتماعية اصطنعه "بـــيلى BAILEY " (١٩٨٠)، حيث استخدم المداخل السوسيولوجية غير الراديكالية فى رؤيـــة المجتمع انه نظر بشكل متعاظم إلى القضايا الكبرى مثل توزيع القوى وما تمنحه هـــذه الـــتوزيعات من مميزات وتسهيلات واضحة. إننا نجد فى هذه الدراسة صعوبة فى حضور التصورات النظرية النقدية، ذلك الذى حال أيضاً بين حضور الخدمة الاجتماعية الحقيقـــية فـــيها. وجدير بالتبيان أن هذا الأمر ساء حتى بداية السبعينات إلى أن تم تدشين الخدمـــة الاجتماعـــية الأرثوذكســـية التى نهلت من معين الرؤى النظرية لعلم الاجتماع الماركســـى الذى كان محدود التأثير، حيث الأساس النظرى فى كل الدراسات تستند إلى نظرية الأنساق.

لقد استحوذت نظرية النسق على كل اهتمامات ومنطلقات الخدمة الاجتماعية، تلك الـــتى اتســـمت بضيق أو قصر النظر، وبالتالى ساهمت فى تثبيت الأوضاع على ماهى علـــيه. لقـــد استمدت الخدمة الاجتماعية كل رؤاها النظرية من نظرية النسق الأمر الذى ســـاهم فى إبقاء المجتمعات والمشكلات الاجتماعية هى أن ذلك انعكس على الموضوعات الأكاديمـــية بشـــكل واضـــح، وكذا على الموضوعات المهنية، وبشكل أخص على عملية التدريب. لقد طغت نظرية النسق بشكل بالغ على ممارسة الخدمة الاجتماعية الأمر الذى افقدهـــا القـــدرة على المبادرة والتطور. وإذا كنا قد أصبنا كبد الحقيقة فى الطرح السابق، فانه من خلاله أيضاً يمكن الدفع بأنه من الصعوبة بمكان أن تتعانق الخدمة الاجتماعية مع الـــرؤى الراديكالية. أن التركيب السياسى لمجتمعنا ووظيفة الخدمة الاجتماعية فى داخله يمكننا من صياغة مدخلاً ردايكالياً لدراسة الإشكاليات التى تكتنف المجتمع، والتى أغفلتها الـــرؤى التقلـــيدية. أن هذا المدخل يمكن أن يعمل الرؤى السوسيولوجيا الراديكالية التى تتطلـــب بالأساس التركيز على مسائل القوة، والطريقة التى تفرضها. أن القضية الرئيسية فـــى هذا الصدد تتمحور فى دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة تقديم الخدمة للأفراد الذين

يعانون بطريقة كبيرة من عمليات توزيع القوة، فضلاً عن انهم سوف يقفون عن كثب عن النقص الواضح فى الأدبيات المتصلة بالخدمة الاجتماعية فى مجال الأمراض الاجتماعية. انه بذلك يمكننا تضيق الفجوة بين التحليلات المختلفة التى تعتبر حلاً ناجحاً أو مفتاحاً لتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية.

ثانياً : علم الاجتماع والوقوف على إساءة معاملته الأطفال :

أن مهمتنا الأساسية فى هذا المكان ذات صلة وثيقة بقضية إساءة معاملة الأطفال وحمايتهم، تلك التقنية التى تأخذ ملمحاً للاعتبارات الآتية. أولاً : انه على الرغم من أن ما يفعله الأخصائيون الاجتماعيون لا يتعلق بما هو عام، فان هناك سببين يفرضا نفسيهما فى إطار إساءة معاملة الأطفال ووجود اعتبارات المصالح العامة والمشاغبة. ثانياً : أن الخدمة الاجتماعية لا تملك المسئولية الشخصية لحماية الأطفال. انها ليست تضطلع بهذه المهمة، فهناك جهة أخرى تهتم بذلك انها تشارك فى هذه المسئولية على نطاق واسع من المهن الأخرى مثل الصحة والرعاية وحتى جهاز الشرطة. أن كثير من القرارات الهامة التى اتخذت فى مجال حماية الأطفال جاءت من خلال الاجتماعات العامة بين المهنيين والشعبيين الذين تداولوا هذه القضية فيما بينهم. ثالثاً : أن حماية الأطفال تلقى تحذيراً صارماً على المستوى الإدارى لضرورة الاستجابات المباشرة للانتقادات التى بالاعتراض من خلال المتطلبات العامة على نحو عقدين من السنوات. أن كل هذه العوامل أدت إلى الحد من قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على الحركة فى مجال حماية الأطفال خاصة إذا ما قارنا هذا المجال بالمجالات الأخرى التى يعملون بها.

رابعاً : بينما نجد أن تحقيق درجة الحرية من خلال عملهم فى هذه المهن يمكن أن نناقشه بشكل واضح من خلال تأثير العوامل الفاعلة التى ساهمت فى تفعيل الرؤى السوسيولوجية الراديكالية، واليات تفسير الأخصائيين الاجتماعيين وفهمهم لإساءة معاملة الأفراد بصورة تفوق هامشية أو قل سطحية تفسيراتهم السابقة.

لقد ناقش "بارتون PARTON " (١٩٨٥) بطريقة بارعة مسألة إساءة معاملة الأطفال، وذلك من خلال إعادة طرحها كمشكلة اجتماعية. لقد تأتى بارتون PARTON منذ عام ١٩٧٤ أن إساءة معاملة الأطفال يمكن تناولها من خلال الباثولوجيا سواء على الصعيد الفردى أو العائلى. ولذا يكون منظوره الواسع قد لفت الأنظار إلى تناول المشكلات التى يعج بها المجتمع من خلال طرحه لها فى إطار المشكلات الاجتماعية. ويجدر أن نشير إلى أن العمل الذى قدمه "هنرى كيمب Henry KEMPE وآخرون (١٩٦٢) فى الستينيات كان مخالفاً لما قدمه "بارتون PARTON " الذى نظر إلى المشكلات الاجتماعية فى إطار دور الدولة. أن القضية التى أولوا الاهتمام لها تتحدد فى دراسة الأباء الذين حرموا من خبراتهم كأطفال. انهم توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى أن هؤلاء الأباء يكونون أكثر عرضه للإساءة إلى الأطفال من غيرهم من الأباء الذين حظوا بطفولة مفعمة بالعاطفة، وان ذلك يعود إلى أدوار الدولة وسياستها. وتضيف دراسة "كيمب " بان مثل هذه الأوضاع يمكن أن تشهد تواتراً فى معدلاتها، إذا لم يتم التدخل

بخضوع مثل هؤلاء الأباء لإصلاح النفس. أن هذا التوضيح لإساءة معاملة الأطفال قد نشأ بالأســـاس من إساءة المعاملة الجسدية لعمليات التطبيع (التنشئة) الاجتماعى، تلك الأشياء الـــتى تتناسب مع الاتجاه السائد فى السياسة فى الوقت الحالى، ومن ثم تتناسب مع فلسفة وممارسة المؤسسات الصحية والطبية.

إننا هنا نرى أن الأبوة الحقيقية وحب الأطفال تعد معياراً حقيقاً للحكم على الأسوياء. أن الانحراف عن هذا السلوك السوى يدخلهم فى زمرة المرضى الذين يجب أن يخضعوا للعلاج. أن حالات الإساءة الخطيرة وقتل الأطفال التى شهدها عقد السبعينيات والثمانينات كانت موضوعاً عاماً تم مناقشته لتدعيم مثل هذه الرؤية التى كانت تسعى إلى تأكيد أن كل المسيئين ما هم إلا مرضى يحتاجون إلى الخضوع إلى العلاج. أن الطريقة التى درس بها "نيلســـون NELSON " لاجراءات إساءة معاملة الأطفال لقيت تطوراً كبيراً فى الولايات المـــتحدة الامريكـــية خاصـــة فـــى الستينات والسبعينات، حيث اوضحت قوة الاغراءات السياســـية فـــى تقديـــم الشروحات والتفسيرات الخاصة المرتبطة بمعاملة الأطفال السيئة (نيلســـون NELSON ١٩٨٤). لقد فرضت قضايا السياسة نوعاً من الجاذبية فى مناقشة ذلك، إذ اظهرت أن الأطفال والاباء فى خطر معا، وانهم يحتاجون إلى المساعدة وأحرى بنا أن نسجل هنا أن مثل هذه المناقشات كانت من الأشياء التى ترجح كفة المرشحين فى الانتخابات.

لقد كانت النظريات التى تفتقت عن عمل "كيمب" تتفق بشكل كبير مع التفكير السياسى الســـائد. والواقع أن الفكر السياسى لم يكن وحده الذى ادرك مسألة حماية الأطفال، وإنما كـــان يشـــاركهم فـــى هذا الادارك والفهم كثيرون. ويمكننا أن قولك على ذلك بما قدمه السيوسيولوجيين فى هذا الصدد. والذى سوف نركز عليه فى هذا الفصل. اننا سوف نركز علـــى النظريات التى ساقتها الرؤى السوسيولوجية، وفى ذلك سوف نسوق ثلاثة نظريات هامـــة حددهـــا "بـــارتون PARTON" (١٩٨٥)، وهـــى النظرية الايكولوجية ونظرية التركيـــب الاجتماعى، والثقافة الاجتماعية. أن النظريات الايكولوجية يمكن أن نشير إليها مـــن خـــلال أعمال جاربرينو وجليام GARBARINO AND GILIAM " (١٩٨٠) اللذان ركزا على أهمية التفاعل بين الناس والبيئة من اجل تنمية الصحة. أن وجهات نظر "جاربرينو وجليام حول إساءة معاملة الأطفال باتت أكثر انتشارا فى المناطق التى شهدت ضـــغوطاً اجتماعية كنتيجة للعجز فى تدعيم الاسرة والمجتمع. أن تأييد أو حجز الحاجات عن الأسر سوف يساهم فى تاجيج العجز الفردى عن إشباع الاحتياجات، والذى من شانه ســـوف يســـاهم فـــى تشويه البناء الشخصى للأفراد والمجتمع. لقد كانت مثل هذه الرؤى مؤثرة بشكل بالغ فى عملية الممارسة فى بريطانيا العظمى، الأمر الذى دفعها إلى تطوير المراكز الاســـرية. أن فكـــرة التركيز على الاسرة كعامل سببى فى إساءة معاملة الأطفال ومحـــاولات تحســـينها من خلال امداد المجتمعات المحلية بالخدمات، جعلها تخص بقبول اجـــتماعى سياسى معاً. ومن المهم أن نعى أن ذلك كان سبب "جاربرينو وجيام" اللذان لم يكـــنا يبحـــثان فى هذا الشان وحسب، بل سعيا إلى تقديم توضيحات لمسائل الجيرة التى

كانت قد طرا عليها تطوراً كبيراً وفقاً للطريقة التى من خلالها حصلوا على الخدمات فى إطار الواقع المحلى.

وإذا كـــان "جاربرينو وجليام GARBARIND AND GILLAM " قد سعيا إلى تقديـــم الخدمـــات على صعيد الاسرة والمجتمع المحلى. فان "جليس GTRUS ١٩٨٠ وجيلـــيس وكورنيل CORNELL ١٩٨٥) سعوا أيضاً إلى تاخير هذه المسائل فى إطار تشـــييد نماذج واقعية على الصعيد الثقافى والاجتماعى. أن مناقشة "جيليس GELLES " واتـــباعه قـــد شـــيدت فى ضوء حوادث الاساءة للاطفال، تلك التى تتعلق بمسالة التدعيم الـــثقافى التى استخدمت فى ضوء مفهوم العقاب البدنى للاطفال. أن اختبار هذه الاحداث جعلهم يفحصون نحو الف عائلة فى الولايات المتحدة الامريكية، ومن خلال هذا الاختبار وجـــدوا أن توقـــيع الاذى علـــى الأطفال كان منتشراً على نطاق واسع أكثر مما جاء فى الـــتقارير الرســـمية. لقـــد اثبتوا أن الأسر ما هى إلا نوع من الأماكن الخطرة التى من خلالهـــا يتم ممارسة نوعا من التنشئة الاجتماعية غير السليمة التى تتضمن اساليباً لإساءة المعاملـــة. وأحـــرى بـــنا أن نســـجل هنا أن مثل التخريجات قد قوبلت بنوع من التهكم والانتقاد، نظراً لقيام الأسر بالتنشئة الاجتماعية من خلال الثواب والعقاب، ذلك الذى تجد لـــه نظـــيراً له فـــى داخل كل المؤسسات التربوية. وإذا ما ضمنا الاعتداءات العائلية فى الإطـــار ذاتـــه لكان إساءة معاملة الأطفال شيئاً عادياً، بافتراض أن ذلك يدخل فى إطار التركيب غير المرضى للقائمين على العملية التربوية. أن مثل هذه الأمور هى التى دفعت بعض الرؤى لقبول شكل وطبيعة واليات تربية الأطفال فى إطار العائلة النووية، تلك التى تمثل دافعاً واضحاً لانقاذ الأطفال.

ولكن بغض النظر عن قبول أو رفض هذه الرؤية فان ما نود أن نؤكد عليه هنا، أن ثمـــة تفاوتاً بين المستويات الدنيا والعليا فى طرائق معاملة الأطفال وتربيتهم. فمن خلال عمـــل "جـــيل GILL " (١٩٩٧)، وفـــى إطار الاحصاءات الرسمية التى سجلت لإساءة معاملـــة الأطفال فى الولايات المتحدة الامريكية فى أواخر الستينات، نجد أن الأطفال فى الفـــئات الدنـــيا قـــد ســـجلوا معدلات مرتفعة من حيث المعاملة السيئة، الأمر الذى اكدته دراســـات أخـــرى ،حيـــث اكتشفت أن إساءة معاملة الأطفال تكون ذات دلالة موجبة فى عـــائلات الطبقة الدنيا،وهذا بسبب انهم بشكل عام يخضعون للاشراف والمراقبة بصورة كبيرة.

لقـــد اكـــد "جيل GILL"أن الأطفال الفقراء أكثر عرضه من غيرهم للإساءة ،وذلك بســـبب تعـــرض ابـــائهم واسرهم بشكل مستمر للاوضاع البنائية التى تضغط على أمور حـــياتهم ،وتجعلهـــم محصورين فى اوضاع متدنية من شانها أن تعمل عل حجز مصادر الحـــياة المـــريحة.انه فى ذلك يرى انه مقابل هذه الأوضاع،فنحن فى حاجة إلى تغييرات بنائـــية واســـعة لكـــى نحد من إساءة معاملة الأطفال.وفى العمل الاخير الذى قدمه "جيل GILL"(١٩٧٥) يحاول أن يتابع انتقاداته وجدله مع الدراسات الأخرى ،حتى وصل إلى مجموعـــة مـــن الاســـتنتاجات المنطقية التى مفادها أن مجموعة المتطلبات التى يحتاجها الأطفـــال والتى يدفع بها المجتمع،هى فى حد ذاتها إساءة للمعاملة، فضلاً عن أن المجتمع

الذى يضع بذاته من المحاذير لمعاملة الأطفال دون النظر إلى مسائل المساواة الاجتماعية، هو أيضاً طرف فى تفعيل إساءة معاملة الأطفال. انه فى هذا الإطار يجب أن نقوم بتفعيل عمليات المساواة الاجتماعية وتقريب الفوارق الاجتماعية، حتى لا نزيد من وضع وحجم الأماكن التى تنتج عن هذه التفاوتات.

وعلى الرغم من وجاهة ماقدمه " جيل GILL "، إلا أن مثل هذه الرؤى لم تلق قبولاً واضحاً، خاصة وانها اغفلت الطرف والدروب التى من شانها أن تعدل من هذه التفاوتات. أن اعفائهم من ذلك جعلهم لهم لم يقدموا اشياء ذات قيمة فى السياسات التى وضعت من اجل الارتقاء بالاطفال الفقراء فى السبعينات والثمانيات. انه منذ ذلك الحين وقد عكس شبح إساءة معاملة الأطفال الاروقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذى جعلهم يركزون بشكل فائق على اجراءات حماية الطفل والتى ادخلت فى اطارها ما يسمى برفع المستويات المعيشة لهم وتامين اشباعاتهم الاجتماعية وزيادة التدعيمات المالية. أن المتامل فيما سبق يجعلنا نركن فقط إلى المسائل المادية وحسب، بل فى الوقت عينه يجعلنا لا نراهن على المساهمات التى يمكن أن تقدمها النساء فى إطار ادوارهن التربوية. انه امن الاوان أن لا نخلع على العامل المادى كل شيء، فبرغم الدور الحيوى للعامل المادى إلا أن دور الفاعل الاجتماعى يصبح من الأهمية بمكان، حيث دوره فى تفعيل رؤيته وطالبته بزيادة حقوق الطفل. بمعنى آخر، انه حان الوقت لكى تلعب النساء – كفاعل اجتماعى – دوراً محورياً بجانب ادوارهن التربوية، وان يشكلن قوة لا يستهان بها فى المطالبة بزيادة حقوق الطفل.

وعلى الرغم من وجود حركات نسوية تطالب بزيادة حقوق الطفل، إلا أن هناك من المعوقات التى تقف فى وجه مثل هذه الحركات، ولعل ابرز هذه المعوقات سيادة السلطة البطركية فى مجتمعنا يتميز بسيادة السلطة البطركية وليست المطركية، الأمر الذى يشوه عملية التنظيم والتفاعل الاجتماعى. أن ارادات الرجال تعلو عن ارادات النساء، ذلك الذى يتضمن نوعاً من الاساءة إلى حقوق الأطفال بشكل عام والاساءة الجنسية بشكل خاص. وإذا ما اردنا توضيح ذلك بشكل جلى فان ذلك يستبان فى إساءة الرجال لمعاشرة ومعاملة النساء، حيث نجد أن ضحايا الرجال غالباً ما تكون من النساء اللائى يخضعن طوعا أو كراهية لرغبة الرجال.

انه فى هذا الإطار يبرغ عملاً "روش RUSH " (١٩٨٠) ودمنيلى DOMINELLI (١٩٨٦) اللذان اهتمام بهذه القضية ولكن من وجهة النظر القانونية. فإنهما نقيض المنظور البنائى الذى أشرنا إليه قبل قليل، فنهما يريان انه تحليل التفكير النسائى يعكس صورة الوضع المتدنى للنساء، وتركيبهن الضعيف اجتماعية. ولكن بغض النظر عن هذا التحديد، فانهما يريان أن من خلال هذا التحليل قد وقفا على الأسباب الرئيسية لإساءة معاملة الأطفال.، تلك التى تتمثل فى السيطرة البطريركية، وانشغالهم لتحصيل مزايا اجتماعيا وقانونية من قبل القائمين على الإدارة والسلطة من الجنس الذكرى. أن انشغال النساء بذلك جعلهن لا ينظرن بشكل واسع إلى قضايا الأطفال على قدر ما اهتموا بقضايا الصراع الجنسى والسيطرة والقوة وتحصيل الامتيازات.

وإذا كانــت القضـــايا التى طرحناها قبل قليل من القضايا التى كانت خبيثه، أو اقل شهرة فى مجال إساءة معاملة الأطفال، إلا انها كانت تركز على جانب واحد – وليس كل الجوانـــب – مــن جوانب إساءة معاملة الأطفال دون تحملها المسئولية. أن خلع مسئولية النســاء عـــن مـــثلى هذه الاساءة جعل البعض ينظر إلى النساء باعتبارهن متساوين فى التورط مع الرجال فى هذا الشان. أن الاحصائية التى قام بها "جوردن "GORDON" (١٩٨٩) للوقوف على إساءة معاملة الأطفال فى امريكا منذ عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٦٠ اوضـحت إلـــى أول مدى كانت الأعمال السابقة على الاستعمال تستند الظاهرى للمداخل التفســيرية الــتى كانــت لا تلقى بالاً لوجهات النظر النسائية، حيث ركزت على الشكل الرســمى فقــط لإساءة معاملة الأطفال. أن ركون هذه الدراسات التى مثل هذه المداخل التفســيرية جعلهـــا تعيد النظر فى عد واحصاء الأسباب التى تسيئ "معاملة الأطفال" لقد توصــلت مثل هذه الدراسات إلى أن الرجال مثلهم مثل النساء يشاركون فى هذه الاساءة وان ذلك يعود إلى الأسباب الاقتصادية والطبقية والجنسية والقانونية، تلك التى تلعب دوراً محورياً فى هذا الفعل.

وإذا كـــان الـــرجال والنساء يشتركون معاً فى الاساءة إلى الأطفال فلا يعنى ذلك أن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المسيطرة لا تسال عن ذلك. أن الرجال والنساء يخضـــعون بحكـــم انتماءاتهم الاجتماعية لمجموعة من المعايير المجتمعية التى بفعلها يتم تاطـــير إســـاءة معاملة الأطفال، تلك التى تحتاج إلى مراجعة قوية حتى تضمن الرعاية الكاملة للاطفال، دون تعرضهم لاذى محدد. انه ينبغى أن ننظر إلى إساءة معاملة الأطفال كانعكاس لمسائل حياتية، لا باعتبارها امراض شخصية.

انـــنا لابد وان نعيد النظر فى الأمور الحياتية والاقتصادية التى تسعى إلى تكرس واقـــع طـــبقى محـــدد يســـأل دائماً عن الانعكاسات التربوية التى تصيب فى مقتل حقوق الأطفـــال فى الحياة السليمة. أن هذه المسالة هى التى حدت بالاستجابة والرد على إساءة معاملـــة الأطفال فى المملكة المتحدة. وفى هذا الصدد تم الاستغناء عن الصيغة المرضية الـــتى يتم بها تقديم التفسيرات الجاهزة التى ترجع ذلك إلى الأماكن الاجتماعية وغنى عن التبايـــن انـــه وفق التفسيرات الباثولوجية هذه، نجدهم دائماً، كانوا يركنون إلى النظريات الاجتماعـــية التى كانت تشخص الأماكن اما لادانة الافرا، أو ادانة المجتمعات التى تغفل عن قصد قضايا حقوق الأفراد. أن المتامل فى التفسيرات الاجتماعية يجدها قد اوغلت فى الـــبعد عـــن مسائل الطبقة أو محدودية الدخل أو دور الأباء فى ذلك. أن تهميش مثل هذه المسائل جعل كل التفسيرات التى قدمت فى هذا الشأن بعيدة تماما عن الواقع، أو قل انها كانت احادية وتتسم بالتسطيح. وبعدان قدمنا المناقشة السابقة يتبقى فى هذا الإطار أن نلقى الضـــوء فى الصفحات القادمة على تأثير هذه النظريات على ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية الأطفال.

ثالثاً : الممارسة وحماية الأطفال :

أن كثـــير ممـــا قدمـــناه قـــبل قليل من وجهات نظر اجتماعية، ربما تبدو انها توجه مجموعـــة مـــن الوسائل لتحديد سياسة عامة وواضحة فى هذا الصدد. ولكم الأخصائيون الاجتماعـــيون فـــى مجـــال إساءة معاملة الطفل ربما يتشابهون مع المتعاملين مع ضحايا السياسة سواء من الناحية النظرية أو المنهجية، وخاصة فى الركون إلى الجدل حول هذه القضـــية وفـــى هذا الصدد يبرز (ياسمين بيكفوردJASMINE BECKFORT طبعة ١٩٨٥) "وكيمـــبرلى كارلـــيل KIMBERLEY CARLILE " (جرين ويتش ١٩٨٧) اللذان دافعا بقوة عن بعد الأخصائيين الاجتماعيين عن القاء المسئولة على الأباء فى مسالة حمايـــة الأطفـــال. انهمـــا فـــى ذلـــك قدما اسانيدهما التى ركزت وحسب على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتى من وجهة نظرهما تعد المسئولية عن هذا الفعل.

واســـتميحكم عـــذرا انـــنا سوف نترك هذه القضية لنعود إليها فى الخاتمة، حيث اننا ســـوف نشـــير إليها فى إطار الدراسات التجريبية التى تمت حولها، خاصة ونحن نتحدث عنها فى إطار ما سمى بدراسات "كليفلاند CLEVEAND ".

ويجدر أن نشير هنا إلى أن ثمة دراسات تجريبية – وان كانت قليلة – اضطلعت بها مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال إساءة معاملة الأطفال. ويمكننا أن نشير إلى بعضها خاصـــة ما قام به "بارتون PARTON (١٩٨٥) ودنج وول DINGWALL (١٩٨٣) اللذان قدما بحثاً تجريبياً غير مؤسسياً، اهتما فيه بالقضايا المهنية الأساسية. ومن المهم أن هـــذا البحـــث ركز على التناقض المحورى فى أساليب الممارسة، وما يقدمه الأخصائيين الاجتماعيين من أساليب غير ديمقراطية تتماشى مع القمع أو ما يسمى بالفاشتية ذلك الذى جعل مجال إساءة معاملة الأطفال نوعاً من الهامشية. وفى ذلك يقول "بارتون" PARTON ".. انـــنى سوف أوضح أن ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأطفال والعائلات قد اصبحت مـــن الأشياء الدامغة خاصة فى تداخلها مع الممارسات القمعية أو التهديدات أو التى تلبس ثـــوب العقوبات. أن الأخصائيين الاجتماعيين قد طوروا المهنة من خلال مفهوم العائلات المحرومة الذين لا يستطيعون أن يقوموا بتربية الأطفال تربية صحيحة دون وجود عامل خارجى تدعيمى من شانه أو يعمل على تقديم الرعاية الكاملة بكافة صورها.. ".(بارتون ١٩٨٥، ص ٢٠٧).

ويمكنـــنا الإشـــارة هنا إلى بحث آخر هام، قام به "دنج وول Dingwall فى أواخر الســـبعينات، والذى من خلاله قد حصل على تاكيدات وانطباعات مختلفة إلى حد ما عن مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال إساءة معاملة الأطفال جسدياً. لقد خرج "دنج وول" من هذه الدراسة إلى أن المهن الأخرى متورطة فى هذا المجال، حيث انها تستخدم النظريات الـــتى تفســـر ادعـــاءات الاســـاءة بصورة سطحية وبسيطة، فضلا عن اغفالها عن قصد العوامـــل البنائـــية التى شيدت وساهمت فى طرح الممارسات المهنية بطريقة مؤسساتية تتماشى دوماً مع الاتجاه السائد من قبل الدولة.

أن مـــثل هـــذه الدراسات، والتى منها دراسة "بارتون parton ترى أن الأخصائيين مختصـــين وحســـب بـــالحد الادنـــى للإساءة فى المعاملة، وهذه تمثل الاستجابة الحقيقية

والرســمية فــى الــرد عليها. أن وجهة النظر هذه عن مهنة الأخصائيين الاجتماعيين قد اجــيزت فى الاستفسارات العامة. أن التساؤلات التى قدمتها الدراسات – مثله مثل دراسة بيكفورد Beckford – كانت وحسب تركز على ضرورة توفير البيئة الامنة التى يترتب عليها التحديد القاطع للامراض العائلية أو حتى الفردية بصورة صحيحة.

ولايفوتــنا فى هذا الصدد الإشارة إلى ما قمنا به من بحث حول إساءة معاملة الطفل والذى اقترحت فيه انه ينبغى أن نتعامل مع العائلات بطريقة رسمية، شريطة أن يتم ذلك (كوربى Corby ١٩٨٧) فى إطار عدم الخوف. انه يتعين على الأخصائيين الاجتماعيين أن يــتعاملوا بجراة مع مسائل إساءة معاملة الطفل، وعن قرب أيضاً. انه ينبغى أن نقف على هذه المسالة من خلال دراسات الحالة، واقامة الكشوف الطبية التى عن طريقها يمكن الوقوف على طرق واليات وعلاقات الاساءة نفسها. وإذا كان ذلك كذلك فانه يتعين أيضاً علـــى الأبـــاء إلا يحتفظوا بالمعلومات التى تفيد فى هذا الشان، وذلك حتى يمكننا أن نقيم التفســيرات الصــحيحة الــتى من شانها أن تربط المواضع والمواقع المؤسسية التى تفيد مســئوليتها الحقيقــية. أن مثل ذلك يفيد فى تحديد الآليات الناجمة لوضع القواعد التى من شانها أن تحد من عملية الاساءة.

أن مجموعة الينبغات التى طرحناها قبل قليل سوف تساعد الأخصائيين الاجتماعيين بابعــادهم عن مناخ الخوف الذى يحيط بعمل حماية الطفل، ذلك الذى تفاقم من خلال عدم خــبر الأبـــاء بالوضـــع الخطـــر الذى يعيش فيه الأطفال. انه أن الاوان أن يقوم بعض الأخصـــائيين باســتخدام الافكار الفعالة والهامة التى من شانها أن تعمل على توضيح ما يحــدث فـــى داخـــل الأســـر. أو بمعـــنى آخـــر، انه لابد من تفعيل الافكار الاجتماعية والســيكولوجية لكـــى نقـــدم إطار تفسيرياً وشارحاً للضغوط التى تقع على الأباء وعلى الأطفال، فضلاً عن توضيح العوامل البنائية التى تساهم فى تفعيل هذه الضغوط.

وإذا كانت الأعمال السابقة قد اغفلت عن قصد العوامل البنائية التى تدخل بشكل دامغ فـــى تاصيل العوامل المسبة فى الاساءة للاطفال، فان أعمال "روتشدال Rochdale " قد نهـــج نهجـــاً مخالفاً، إذ انه تعانق مع افكار "كيمب kempe التى تتصل بشكل مباشر مع الـــنظرية الســـببية لمرضى الأسر والاشخاص. أن هذه الافكار تباينت عن مثيلاتها التى تصـــدت لإســـاءة معاملة الأطفال، حيث نجدهم يركزون على الأباء، ولكن وفق مصطلح "علاجى" ويجدر أن نشير إلى أن هناك عناصر علاجية فردية، كما توجد حالات علاجية جمعـــية تتصل بالاسر. انهم فى ذلك يحاولون أن يجدوا ما هو مناسب للاسر، ذلك الذى يضـــمن استئنافهم لرعاية ابنائهم. أن الادعاء الأساسى للطريقة التى ينطلقون من خلالها لفهـــم الاســـاءة يتوقف بالأساس على فهم الظروف العائلية ومدى رفض أو قبول الأسر لعمليات العلاج، ومسئولية الأباء عن ذلك.

أن الطريقة التفسيرية المتكاملة التى استخدمت فى إطار المهن المختلفة التى تعاملت مع حالات الاساءة، خرجت بان الموظفين الذين يتعاملون مع الاساءة لم يفهموا دور الأباء فـــى ذلـــك، لـــذا نجـــد أن المنظورات الحديثة حاولت استخدام التقنيات الحديثة فى إطار الاسرة، تلك التى تتصل مباشرة بما يسمى "بمجموعات شبكة العمل ". أو بمعنى آخر انه

لابــد وان يــتم مجابة قضايا الاساءة فى ضوء التفسيرات المتكاملة حتى يمكننا أن نقدم الحلــول الــناجحة الــتى من شانها أن تعمل على الحد أو حتى انهاء ممارسات الاساءة للاطفال.

أن طريقة فريق روشدال Rochdale تعد أحد الامثلة القليلة التى نهلت من النظريات القــيادية فــى الــتكامل مع إساءة معاملة الأطفال. وبيد أن هذه الطريقة تعد من المناحى النظرية الواسعة الانتشار فى الوقت الحاضر، إلا انها لم تحظ بانتشار واسع فى التطبيق. أن الــذى يمكن الدفع به أن الادعاءات الأساسية والاستراتيجية فى هذا الصدد تعد الآلية الــتى من خلالها تم الكشف عن الأسباب والاستجابات الأساسية لإساءة معاملة الأطفال. وأحــرى بنا أن نسجل هنا إلى أن "روشدال " Rochdale فى تناوله لمسالة إساءة معاملة الأطفــال لم يهمل العوامل البنائية التى أشرنا إليها، بل العكس هو الصحيح، إذ انه بجانب تاكــيده علــى العوامــل البنائــية حاول التأكيد على الطريقة الباثولوجية للأفراد، وذلك باعتبارها من أكثر الأساليب الملائمة فى هذا الصدد (كوربى Corby ١٩٨٦).

ولا يفوتــنا ونحــن فى نهاية هذا الفصل أن نشير إلى مجموعة التقارير التى ركزت على الأشخاص وكذا الأسر التى تم مواجهتها من خلال إساءة معاملة الأطفال جسدياً. أن المــتامل فــى هذه التقارير يستطيع أن يخرج بأنها ركزت على الحالات النفسية، خاصة فىاحداث التغيير المنشود. لقد ركزوا فى ذلك على الأسر واوضاعها الاجتماعية، والتقليل مــن الضــغوط الاجتماعية التى تواجهها. أن الفلسفة الاجتماعية لدراسة الأسر والحد من عملــيات الاســاءة نجدهــا تركــز وحسب على الاخطار التى تواجهها فى إطار الفلسفة الاجتماعــية للــنظام الاجتماعي القائم، ناهيك عن تركيزهم على الادوار الاجتماعية التى تضطلع بها السلطة المحلية وعلى المهارات الابوية وطرق رعاية الطفل فى داخل الأسر. (براى Braye ١٩٨٧).

ومن المهم أن نشير أيضاً فى هذا الصدد إلى بحث آخر مخالف للاتجاه السابق. فاذا كان هناك من يركز على الاخطار التى تواجه الأسر سواء من الواقع القائم، أو من خلال الفلســفة الاجتماعــية للسلطة الاجتماعية، فان هناك من يدرس هذه الاخطار فى إطار ما يســمى بالاندمــاج الجنسى، ذلك الذى يخالف مشاكل حقيقية للاطفال خاصة فى البنيات الاجتماعية المتغيرة.

أن اهــتمام الخدمة الاجتماعية بالاساءة الجنسية حظى بامتداد واسع، وفى هذا الصدد يــبرز أمامــنا ما قام به فريق عمل مستشفى شارع اورماند العظيم، الذى ركز فيه بشكل واسع على السياق العام. أن تركيزهم البالغ على السياق العام القائم أوضح بشكل لا يقبل الجــدل الاخــتلالات الوظيفية التى يسال عنها ما يسمى بالامراض الاجتماعية، تلك التى تخلــق شــروط وحالات سوء المعاملة الجنسية. وفى النهاية يجدر القول أن التأكيد على الاخــتلالات الوظيفــية لســيت بجديد، إذ هى الطريقة القديمة التى توصلت بها البحوث الاجتماعــية الأخرى إلى تحديد السياقات الاجتماعية والعائلية التى تخلف وتخلق الحالات المرضية.

الفصل الخامس

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع المحلى وشبكة الرعاية غير الرسمية

جرهام الآن

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع المحلى وشبكة الرعاية غير الرسمية

ثمـــة تاكـيدات بالغـــة فى السنوات القليلة الماضية على ضرورة الاهتمام بالمجتمع المحلـــى فى إطار غير رسمى، أو بالاحرى فى مجافاتها لسياسات الرعاية الرسمية التى تصـــممها وتنفذها الدولة. أو بمعنى آخر، تزخر الاورقة الأكاديمية والسياسية فى الوقت الحاضـــر بالترويج لمسالة على غاية من الأهمية، تلك التى تتعلق بشكل مباشر بواد دور الدولة وابطال مفعولها فى مضمار رعاية المجتمعات المحلية.

ويؤكـــد كلامنا هذا ما امدنا به "باتريك جينكن Patrick Jenkin وزير الدولة للشئون الاجتماعية، الذى عبر عن هذا بقولة :

".... كنـــت انا وزملائى نتحاور، بل ونتجادل كثيراً حول أهمية الرعاية فى المجتمع المحلـــي. ولكن من الذى يضطلع بهذه المهمة. لقد كان بالامس القريب تلعب الدولة دوراً محورياً فى القيام بهذا الفعل، ولكن الآن بات عليها أن تتخلى عن مثل هذه الادوار، وان تخلعهـــا علـــى الاسرة والاصدقاء والجيران... وفى هذا الصدد حاولنا تقديم المشورة إلى اقسام الخدمة الاجتماعية لمحاولة إيجاد نوعاً من المشاركة من خلال الأفراد أو الجمعيات التطوعية وشبكات الرعاية غير الرسمية... "(سنكلير وتوماس Sinclair and Thomas ١٩٨٣).

وحيـــث أن الكلام السابق يعود إلى السنوات الثلاثة الأولى من عقد الثمانينات إلا انه عشية هذا التاريخ جاء تقرير "باركلى "، Barklay وتحديدا فى عام ١٩٨٢، الذى كان يعتبر نوعا من المراجعة لدور الاخصائى الاجتماعى. لقد تأتى هذا التقرير انه أن الاوان أن يتنـــبه الأخصـــائيين الاجتماعيـــن بضرورة تنمية قدرات القائمين على الرعاية غير الرســـمية، لكى يقدموا مساندة موضوعية لتنمية المجتمعات المحلية. انه بشكل آخر يركز علـــى ضرورة اعطاء قوة دفع كبرى لرعاية المجتمعات المحلية من قبل المتطوعين. انه وفـــق ما سبق، فان الفصل الراهن يهتم بعملية تسهيل مثل هذه التوجيهات بطريقة عملية، ولان تقرير "باركلى" كان مصمما لكى يكون وثيقة شبه رسمية لتطوير العمل الاجتماعى فـــى التسعينات، فان قراءة الافكار التى تضمنها التقرير سوف يجعلنا نحدد الآلية السليمة الـــتى يمكـــن من خلالها أن نطبق هذه الاهتمام بشكل موضوعي. ويتبقى الإشارة هنا أن عرضنا أو قراءتنا لمثل هذه الافكار لا يعنى اننا ناخذ موقفاً ناقدا منه، وإنما سوف نتعامل مـــع هـــذه الافكـــار لكى نلقى الضوء على الإشكاليات التى تعثر من سبيل الأخصائيين الاجتماعييـــن والمتخصصين الآخرين وتحد من مبادراتهم لحلها فى إطار رعاية وخدمة المجتمع المحلى. اننا نتعامل مع تقرير "باركلى" باعتباره وثيقة شبه رسمية تعكس كوكبه

مـــن الافكـــار الســـائدة والحالية التى من شأنها أن تدفع بقوة عملية المشاركة من جانب المجتمع فى عمليات الرعاية المحلية.

أولاً : تقرير باركلى :

يركز معظم تقرير "باركلى" على ضرورة تجسيد جهود المهنيين فى إطار الخدمة الاجتماعـــية وحـــتى الأطـــروحات، لتشـــجيع ودفع صور العمل الاجتماعى المختلفة فى المجـــتمع المحلـــى، بمـــا يحقق الاستفادة من الرعاية غير الرسمية فى المناطق المحلية. ويجدر أن نشير إلى أن هذا التقرير الذى بصدد التعرض له، لم يكن شيئا مستحدثا، أو أن افكاره لم تكن شيئاً جديداً لطرح مسألة الرعاية غير الرسمية، حيث أن هذا الموقف العام اصبح نوعاً من الايديولوجية الجديدة التى تبنتها كل البيوت المالية العالمية ومعظم الدول الراســمالية. أن افراغ هذه الايديولوجية الجديدة، يد الدولة من كل شىء، جعلت الدعاوى الايديولوجـــية تؤكـــد دور الرعاية غير الرسمية فى النهوض بالمجتمعات المحلية. ووفقاً لذلك، فإن التقرير الراهن يؤكد على قضيتين محوريتين هما :

أولاً : انه وفق الايديولوجية الجديدة التى تبنتها معظم الاقطار فى كل اصقاع العالم، وبمـــنطق العولمـــة، فـــان نسبه غير كبيرة من أمور الرعاية تقدمها الدولة ،وان الجزء المتعاظم فيها يتم بعيداًعن يد الدولة، وذلك هو ما نطلق عليه "شبكة الرعاية غير الرسمية القائمة في المجتمعات المحلية.

ثانياً : فى الامس القريب كانت الدولة تضطلع بالقيام بتقديم مثل هذه الرعاية، ونظراً للتضخم الحادث فى ميزانيات الدول وتعديل سياستها ونهجها لسياسات السوق، فانه نتيجة لهـــذه الظروف ن فان الدولة تخلت عن هذه المسالة – قسراً – واوضعتها فى يد القائمين علـــى الـــرعاية غير الرسمية. وإذا كان هذا هو الواقع الذى ادى إلى التحول، فان هناك دعـــاوى غـــير مســـئولة ترى أن نقصاً من الموارد اللازمة، وبسبب العناصر الوجدانية والمؤثؤة للقائمين على الرعاية غير الرسمية فان الآخرين سوف يلعبون دوراً جوهرياً فى النهوض بمسائل رعاية المجتمعات المحلية.

وعلـــى هدى الطرح السابق، فان التقرير يرى أن العمل الاجتماعى ينبغى أن ينطلق مـــن خـــلال العمـــل غـــير الرسمى الذى يتمثل فى الجيرة والاصدقاء والمتطوعين من العائلات. أن العمل غير الرسمى بالصورة التى اوضحناها تصبح طريقة أكثر موضوعية فـــى تقديم الرعاية، ناهيك عن قدرتهم على جذب الناس الذين هم فى اشد الحاجة إلى هذه الـــرعاية. أو بمعنى آخر أن تقرير "باركلى" parclay يرى أن افضل استراتيجية للعمل الاجـــتماعى يمكـــن أن نطـــبقها اليوم وفى الايام المستقبلية القائمة، إنما تقوم على تفعيل شبكات المتطوعين غير الرسميين وتطوير قدراتهم على أمور الرعاية.

وعلـــى الـــرغم مـــن أن تقريـــر "باركلى" يقر باهمية العمل غير الرسمى فى مجال الـــرعاية، إلا انـــه قـــد اتقن تحديد الطريقة المثالية التى من خلالها يتم عمل الخدمة فى المجتعات المحلية، انه وحسب حدد السياسة ولكنه اغفل تماماً الآلية التى من خلالها يمكن أن نطـــبق فيها هذه السياسة. أن عدم تحديده لهذه الآليات، جعل التقرير يخضعها وفقا لما

تقتضيه الظروف. أن ما سبق لا يعنى أن تقرير باركلى قد اغفل تماما الآليات التى يمكن مـن خلالهـا أن تطـبق محاور العمل غير الرسمى فى الرعاية المحلية، وإنما فى أحد الفصـول الـذى حمل عدوان : ما هو العمل الاجتماعى فى المجتمعات المحلية ؟، نجده يخلـع على الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة توسيع رؤاهم، وتركيزهم على التنظيمات الأسـرية باعتـبارها من أهم الوحدات التى تدخل فى شبكة العمل الاجتماعى. أن شبكة العمـل الاجـتماعى وفقاً لما جاء به التقرير تعتبر من الأمور الهامة لخدمة العملاء، تلك الـتى بالاعـتراض بنتائج ايجابية وفعلية فى إطار الواقع المحلى. وحيث أن ذلك يكتنفه كثيرا من الغموض، إلا أن المتامل بين السطور يجد أن التقرير يحاول أن يجد إليه جديدة تمامـاً، إذ يحاول أن ينصب الأخصائيين الاجتماعيين كمسئولين أو رؤساء لشبكات العمل الاجـتماعى، ولكن شريطة أن يقدموا المساعدة والتشجيع فقط، وليس تولى مسئولية إدارة الشبكات الاجتماعية.

أن ما قدمه تقرير "باركلى " من اطروحات متطورة، وليست جديدة، جعل سهام النقد تترى عليه. وفى هذا الصدد يبرز لنا ما قدمه" بينكر" فى تقريره فى عام ١٩٨٢، الذى من خلاله يرى أن ما قدم عليه تقرير " باركلى" من تطوير، سوف يخلف كوكبه من الكوارث الاخلاقـية والتنظيمـية والمهنية، ناهيك عن أن هذا التحول فى اسلوب الممارسة سوف يفضـى فـى نهاية الأمر لا إلى تقييم الوضع العام من اجل تطوير شبكات الرعاية غير الرسـمية، بقـدر ما سوف يسعى التحول فى الاسلوب وحسب. أن اغفال التقرير لعملية تنظيم الخدمة الاجتماعية فى ممارسة الرعاية المحلية، سوف يجعلنا نهمل الآلية التى بها يـتم تطويـر وتنظيم مؤسسات الخدمة الاجتماعية، فى الوقت الذى نهتم وحسب بالتغيير الشكلى والمحدود فى طريقة تقديم الخدمة، تلك التى سوف تكون ضرباً من العشوائية.

ثانياً : شبكات العمل الاجتماعى ورعاية المجتمع المحلى :

وفقـاً للتعريف الشكلى واللفظى لشبكات العمل الاجتماعى الذى قدمناه قبل قليل، يمكنـنا ملاحظـة أن صـور الرعاية فى المجتمع المحلى بالاعتراض معرفة من خلال المفاهـيم القيميه للمجتمع المحلى. وحيث أن مفهوم المجتمع المحلى هو مفهوم محل جدل وتعارض فى إطار علم الاجتماع، فاننا يمكننا أن نلمح انه يتأسس هنا على عملية الارتباط والمشـاركة الاجتماعية، والعلاقات الأولية. ولكن إذ ما نظرنا بعمق إلى مدى سيادة هذا التعريف بين المتعاملين معه، أو حتى تطبيقه على معظم المجتمعات نجد أن ثمة تعارضاً واسـعاً سـواء بيـن المنقولين به، أو حتى فى الواقع الوجودى للمجتمعات الانسانية. أن الغموض الذى يكتنف تعريف المجتمع المحلى سواء من حيث الوصف أو التطبيق، يجعل منه اداه غير كاملة فى التحليل الاجتماعى. وإذا كان ذلك كذلك، فانه يتوجب علينا هنا أن نسـتبدل هـذا المفهـوم باخـر، ذلك الذى يستند باالاساس على فهم العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين كحلقة وصل فى إطار الشبكات الاجتماعية.

أن المفهـوم الجديـد الـذى يستند على العلاقات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعـية، سوف يجعلنا نتغلب على مسائل الجغرافيا والحدودالتى تجعل من العلاقات

الاجتماعية فى داخل مجتمع معين لا يختلف أو لا يتباين إذا ما نظرنا إليه فى مجتمع آخر انـــنا هــنا نحاول أن نكسر الحواجز الجغرافية بين المجتمعات الانسانية، وذلك بحسبانها ســـوف تعلـــى من شان التواصل بين المجتمعات المحلية، وتفيد فى تحليل نتائج السلوك الاجـــتماعى بشكل متصل أو مترابط وأحرى بنا أن نسجل هنا أن هذا المفهوم ليس جديداً تمامـــا، إذ يعود استخدامه إلى عام ١٩٥٧، حين قدمه "بوتس" Boots لكى يضرب بعنف الحواجز الجغرافيا التى تقف عائقاً امام تحليل السلوك الإنسانى كشكل متصل لا منفصل.

وإذا كـــان مفهـــوم العلاقـــات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعية، يحاول أن يستغنى عن مفهوم المجتمع المحلى، فإننا هنا لابد وان نشهد أن المفهوم الآخر لم يواريه التراب تماماً، إذ أن هناك جمعا من المفكرين والعلماء لا يرضون بديلا عنه، لذا نجد أن طرح مفهوم العلاقات الاجتماعية فى إطار الشبكات الاجتماعية قد جيش المفكرين لضربة فى مقتل. ولعل ابرز الانتقادات التى وجهت إليه، أن هذا المفهوم لم يكتمل نضوجه حتى يمكن الاستغناء أو تبديله بمفهوم المجمع المحلى، كما أن استخداماته – نتيجة نقصة – لم تشهد اتساعاً ملحوظاً.

وبغـــض النظر عن هذه الانتقادات، فان تقرير "باركلى"Barclay يقدم تصويراً مقبولاً لـــه، إذ يعتبر أن المجتمعات المحلية ما هى إلا شبكات محلية ذات علاقات رسمية وغير رســـمية، تستطيع تفعيل الاستجابات الفردية أو الجمعية معاً فى وقت الحاجه. أن المتامل فـــى تعريف المجتمع المتعارف عليه، وكذلك مفهوم الشبكات الاجتماعية لا يجد تعارضاً واضـــحا بيـــنها، فكلاهمـــا يركـــز على الوضع الجغرافى وعلى تفعيل دور الأشخاص والعلاقات بينهم.

ويجـــدر أن نشير هنا إلى أن مفهوم الشبكات كما جاء فى تقرير "باركلى" Barclay، إنمـــا يشـــير إلى مجموعة الاتصالات الأولية بين الناس. بمعنى أن الشبكة لا تعنى شبكة بالمعـــنى الحقـــيقى للكلمه، وإنما تعنى حلقات الوصل بين الناس. فاذا ما دققنا فى المعنى الحقيقى لكلمة شبكة، فاننا نجد انفسنا امام تواصلاً فى العلاقات غير الرسمية، وهذا ما لا نجده حينما نعرف المجتمع المحلى بأنه المجتمع الذى تنساب فيه العلاقات الرسمية وغير الرســـمية معـــاً. أن الشبكة تبعاً لهذا المفهوم ما هى إلا حلقات الاتصال التى تتواجد بين الـــناس، إذ تكون فيها مفهوم الرابطة الآلية اما أن تسهل أن تعوق الرعاية غير الرسمية. انـــه وفـــق هـــذا التعريف الذى قدمناه، تصبح الشبكة لدى تقرير "باركلى Barclay اقل غموضاً من تعريف المجتمع المحلى – بقدر ما تحمله من غموض أيضـــاً – ذلـــك المفهوم الذى يمسى غير قادرا على تبيان العلاقات غير الرسمية.

وعلى الرغم من الغموض والتضليل الذى يحمله مفهوم الشبكة، إلا أنه يتناسب مع الخبرة اليومية، لذا نجد أن تصوير الشبكات للعلاقات غير الرسمية يصبح امراً مضللا ويقدم صوره مشوهه للحقيقة التى نود أن نسجلها ويمكننا أن نستدل على ذلك من بعض الفقرات التى أوردها تقرير "باركلى" Barclay خاصة فى الفقرة الثامنة عشر التى ترى :

"... إن معظم مواد الرعاية الاجتماعية التى تقدم، إنما تأتى ليس من خلال مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وإنمامن خلال مجموعة الأفراد المتطوعين الذين ينضمون إلى شبكات

غير رسمية فى داخل مجتمعاتهم المحلية... إن نسبة كبيرة من الذين يتلقون الخدمة أو الرعاية، إنما يتلقونها من خلال أحد الأشخاص الذى ينتسب إليهم بصلة قرابة".

ويضيف التقرير بعد ذلك :

".... إننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم التفاهم بين من يقدم الرعاية الاجتماعية على اساس رسمى، وبين شبكات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية. أو بمعنى آخر، أن يتم توثيق العلاقة بين الأطر الرسمية وغير الرسمية فى إطار تقديم الرعاية الاجتماعية... كما أن الأخصائيين الاجتماعيين فى حاجة إلى عون غير رسمى حتى تتم تنمية عملية المشاركة... ولعل فى هذا الصدد يبرز التعاون البناء بين المؤسسات التطوعية وشبكات الرعاية المحلية، ومقدمى الرعاية الرسمية. إن تضافر مثل هذه الجهود من شانه أن يقوى العمل الاجتماعى... "

أن المدقق فى بعض الأفكار التى جاءت فى تقرير باركلى، Barclay ربما يعارض مفهوم شبكة الرعاية، ذلك المفهوم الذى يأتى بصورة غامضة أو مختزله. فعلى الرغم من إتيانها بصورة مختصرة، وليس بصورة تحليلية، إلا انها جاءت بهدف تكوين صورة ذهنية للاهتمام المحلى لمن لهم الحق والأولى بالرعاية. إن ما ينطبق على مفهوم شبكة الرعاية غير الرسمية، ينطبق هو الأخر على مفهوم المجتمع المحلى، ذلك الذى يتضمن فى محتواه ضرورة تعامل الجهود الرسمية وغير الرسمية معا.

ثالثاً : تضامن المجتمع المحلى التقليدى :

بداءة يمكن الزعم بان تناول رعاية المجتمع المحلى كما جاء فى تقرير "باركلى" Barclay يتضمن نوعاً من الرومانسية. أن ذلك يتضح بشكل جلى فى طرحه لضرورة قيام الشبكات المحلية بتقديم كل أمور الرعاية بطريقة غامضة تتحدد وفق ظروف المجتمع الحضرى التقليدى الذى ساد فترة الخمسينات والستينات، وقت أن كانت تسود مثل هذه المجتمعات علاقات أولية أو ما يسمى بعلاقات الوجه للوجه. وفى هذا الصدد يرى التقرير إنه فى ظروف إعاشة الطبقة العاملة كانت هذه الطبقة تعيش فى جد من العلاقات الأولية، إذ كان الكل يعرف الكل، أو حتى الفرد يعرف الكل. ففى مثل هذا الواقع نجد هذه المناطق تعيش حسب تعريف "بوتس" Botts فى إطار الشبكات المحلية حيث أن أفراح وأطراح مثل هذه العائلات كانت تتم وفق المشاركة، إذ كانت المساعدة والمساندة تتم عن طريق غير الرسميين.

وحيث أن التحولات التى خبرتها المجتمعات المحلية، قد غيرت من هذه الطبيعة، فإن تقرير "باركلى" Barclay يشدد على ضرورة إعادة إنتاجٍ مثل هذه العلاقات والظروف والقيم التى كانت تدعم بل وتقوى مسائل المشاركة وفقاً لعلاقاتها الأولية. وإذا كانت الرعاية فى مثل هذه الأماكن كانت تقدم من قبل غير الرسميين، فإن تقرير باركلى" Barclay يرى ضرورة أن يتم التنسيق بين الرسميين وغير الرسميين. أنه فى ظروف المجتمع الحضرى المعاصر، فنحن فى حاجة إلى التنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين الآخرين.

إن المطلع على وجهه النظر السابقة يجدها تنحرف عن الصواب نتيجة لسببين، الأول : كما يقول "فيليب إبرام" Philip Abrams أن الظروف الاجتماعية التى أدت إلى تطوير وامتداد الشبكات المحلية قد اختفت، وان عدم وجودها لا يجب أن نتحسر عليها أو نقف عندها كثيراً. ففى الأساس نجد أن هذه الأحياء كانت فى حالة اجتماعية واقتصادية متردية، وان تحركها نحو الأفضل كان وئيدا، بسبب موجات الهجرة والخروج إلى المدن السكنية الجديدة. وسيادة الفقر وانعدام الأمان، وتدنى مستويات الأجور والمعيشة، وتردى الإسكان، وسيادة الاعتماد المشترك الناتج عن النقص فى الموارد.

وإذا كان ما سبق يمثل أهم الأسباب التى تقف معاندة من إتمام عملية المشاركة بشكل عام، اذن فإن عمليات التكامل فى مثل هذه المسائل يكون ضرباً من الخيال، ومن ثم تصبح تطوير شبكات الرعاية غير الرسمية وهما محضا. وإذا ما حاولنا تقصّى مسائل التعامل والتعاون، فإننا لا نجد صوراً لها اللهم إلا فى المساعدة فى أعمال الغسيل والطهى وفى تنظيم الاروقة أو الأماكن المشتركة، تلك التى كانت تضمن نوعاً من المعرفة الوثيقة بين الناس والتى تقوم على التبادل المحسوب بدقة. وبيد أن التكامل والتعاون المادى أمراً محسوباً بدقة فى المجتمعات المحلية بسبب المواقف الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكامل المعرفى هو الآخر لا يخرج عن هذا التصور أيضاً. ففى المناطق المحلية التى تتسم بالاستقرار نجد أن التكامل المعرفى فيها يتم عادة من خلال شبكات النميمة، التى كانت فى غير حاجة إلى آلية خاصة بها، إذا أن ذلك يمثل أهم سمه تميز المناطق المحلية. وحرى بنا أن نوضح أنه على الرغم من التحولات التى شهدتها هذه المجتمعات، ومع إعادة توطن الفقراء فى الأحياء التى تقام على هامش المدن، فأن هذه السمات ظلت هى هى دون أى تغير، فضلاً عن أن المشاركة والتعاون والتكامل ظل كما هو أيضاً كما كان قائما منذ نحو ثلاثين عاماً خلت. إن سكنى العشوائيات، برغم تغير شكل وطبيعة الجغرافيا، إلا انها لم تسمح بظروف جديدة فى المشاركة، إذ ظل الأمر كما كان سائدا من قبل. إن الناس بوجه عام لم يعدوا محبوسين فى سياج محلياتهم، وباتوا غير معتمدين على جيرانهم كما كان عليه الحال فى الماضى.

إنه مع تزايد معدلات المرأة فى الخروج إلى العمل، لم تعد المرأة تتواجد بمسكنها كما كان يحدث من قبل. أنه مع ارتفاع معدلات النساء العاملات، نجدها لم تعد حبيسة جدران منزلها، بل انها راحت تغدو وراء العمل والكسب. وفى إطار تضاعف أعداد النساء العاملات فقد كتب "براون وهادلى" Braown and Hadley أنه فى ظل هذا الموقف، فهناك العديد من عملاء الخدمة الاجتماعية ظلوا مقيدين بالحدود الجغرافية، حيث نجد أن العديد من النساء والأطفال وكبار السن قد ارتبطوا بواقعهم المحلى، ولكن فى ظروف باتت جد مختلفة عن الظروف التى كانت سائدة منذ جيلين أو ثلاثة أجيال. وإذا كان "براون وهادلى" Braown and Hadley قد أكدا على ارتباط السكان بواقعهم المحلى برغم تغير الظروف، إلا أن "هولمز" Holmes يرى انه فى ظل التحولات التى طرأت على جغرافيا الموقع والموضع، أى المكان لهؤلاء السكان، فإن هذه الظروف سوف تفرض ضرورة استبدال الأماكن غير الجيدة بأخرى مناسبة. ومع تغير الظروف المادية

نجد أن تحسين المستويات المعيشية قد أثرت على اختيارات السكن والمكان، ومن ثم على طرق وآليات المشاركة والتعاون بين السكان.

إنه وفق هذا التغيير يكون أساس ومفهوم التضامن قد طرأ عليه تغيراً واضحاً، أو قل أنه افرغ من مضمونه التقليدى، ذلك المضمون الذى ارتكزت عليه الدراسات التقليدية. إن إعادة إنتاج المفهوم التقليدى للتضامن يصبح أمراً من الصعوبة بمكان حتى لو تضافرت جهود الأخصائيين مع جهود شبكة الرعاية غير الرسمية.

ثانياً: أن وجهه النظر التى ترى أن الطبقة العاملة الحضرية التى تسكن أطراف المدن يسودها نوعاً من التضامن حتى مع إنتقالها من الأماكن التقليدية السيئة التى كانوا يقطنونها، تعد وجهه نظر خاطئة، لأنها لا تمثل الطبيعة الحقيقة للعلاقات الاجتماعية (الشخصية) القائمة فى هذه الأماكن، إذا ليس هناك من يذهب بأن أى فرد فى مثل هذه المجتمعات المحلية يستطيع أن يلم بأخبار الآخرين كليه، أو أنه فى ذلك يكون على دراية كاملة بما يحدث لدى أى فرد مثلما كان حادث فى المفهوم التقليدى لعلاقات الوجه للوجه أو العلاقات الأولية. إن العكس هو الصحيح فى إطار المجتمعات الجديدة إذ يصعب على الفرد أن يكون على علم حتى بأخبار أقاربه، لأنه فى ذلك الوضع تكون العلاقات الحميمة بين الأفراد قد انتهت إلى الأبد، وإن كان فهى تخلق وحسب جواً من الألفة. أن ما ساد بالأمس لا ينطبق على ما هو جار اليوم. إن المدقق فى التقارير التى خرجت بها الدراسات السابقة يستطيع أن يستدل على أن الناس يتباينون عن بعضهم، إلا إذا كانوا أقارب أو يدخلون فى إطار مفهوم العشيرة.

ويجدر أن نشير إلى أن الألفة بين اعضاء الاسرة بمفهومها الواسع تبدو أقل كثراً بين الغرباء، حتى لو كان القريب يعرف عنك الكثير، خاصة عن طريق ما يسمى بالنميمة المحلية. إن العلاقة بين الناس هنا لا تتعدى الدردشة، وتبادل الود وليس الصداقة الحميمة. إذ أنهم أناس يشاركون وحسب المشاعر والاهتمامات والمشاكل. إن الدراسات التى أقيمت حول علاقات الناس ببعضهم البعض فى المجتمعات المحلية الحديثة باعتبارهم غرباء، تشير إلى أن هؤلاء الغرباء نادراً ما يتزاورون فى المنازل، إذ تكون علاقاتهم عامه وفى خارج إطار المنازل، أى فى إطار المواقع المفتوحة مثل عتبة المنزل أو الشارع أو المقهى أو فى المحلات التجارية. أما المنزل فى مثل هذه المجتمعات المحلية، فإنه يخصص للأسرة بأعتباره ساحة خاصة ويمثل حصناً منيعاً يحمى الأفراد من عيون النميمة المحلية، وهو ما يعكس تعارضاً مع ما هو سائد فى المجتمعات المحلية التقليدية.

وبيد أن هذه الخصيصة تخص المجتمعات المحلية، فإن ذلك لا ينطبق على كل الفئات الاجتماعية القائمة فيها. فعلي سبيل المثال، منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت الطبقة الوسطى تفرض حظراً منيعاص على أمور المنازل. إذكانت الأمور الشخصية والعائلية محاطة بسياج من المحرمات. أن القواعد الأخلاقية التى فرضتها طبيعة هذه الطبقات باعتبارها المخزون الأخلاقى فرض العديد من القواعد والاجراءات التى تحرم عملية التداخل الاجتماعى على الغرباء، الأمر الذى جعل ما ينسحب على طبيعة الألفة بين الغرباء والطبقة الدنيا، ينسحب بالضرورة على علاقاتهم – أى الغرباء – بالطبقة

المتوسطة. وإذا كانت هناك تدابير وقائية تفرض ذاتها على أمور واسرار الأسر، فإن هذا الأمر لا ينطبق بالضرورة على أفراد الأسر أو الاقارب الذين يتداخلون معا فى نسيج واحد. فبينما أن افراد الأسر شكلوا نوعاً من المجتمع الأخلاقى الذين دائماً ما يثق فيهم، فإن الغرباء كان لهم نوعاً أخر من الولاء، مما فرض عليهم نوعاً خاصاً من العلاقات التى كانت دائماً ما يسيطر عليها بحرص تام. إن المتأمل فى طبيعة العلاقات الاجتماعية **بين الغرباء والأسر فى إطار المجتمعات المحلية يستطيع أن يستدل على ما يلى :**

أولا : تنمية العلاقات الاجتماعية داخل حدود مرموقة سلفاً بوضوح، بحيث لا تشمل الزيارات المنزلية.

ثانيا :الإبقاء على المسافات الحدودية والجغرافية – بهدف الحفاظ على الود، دون الاقتراب اللصيق كما هو واضح فى معظم علاقات الجوار.

إن ما سبق يجعلنا نذهب إلى عدم وجود دليل دامغ لتأييد الفكرة التى مؤداها، أن الغرباء يمكنهم أن يلعبون دوراً رئيسياً فى الرعاية غير الرسمية، وان هذا الدور إن يتضح فى الأزمات، إلا أنه ليس دائماً. إن ذلك يجعلنا نرى أن العلاقات الحميمة والرعاية الموضوعية لا تأتى من خلال الغرباء، وإنما تأتى من خلال الالتزام العائلى وصلات القربى.

رابعا: محتوى العلاقات الاجتماعية :

مما تقدم يمكننا أن نستنتج الخطل النظرى والامبريقى الذى يذهب إلى أن الشبكات الاجتماعية تعدو حقاً متجانسة، وأن العلاقات الفردية التى تتكون منها تصبح قادرة على الحركة للمساعدة فى وقت الحاجة. إن هذا الميل يتناول كل الحلقات الموجودة فى الشبكة على انها متكافئة وشائعة ومفهومه، وتعتمد بشكل أساسى على أن الخيوط فى هذه الشبكة تتشابه مادياً. ولكن يجد أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف عند أى تحليل اجتماعى يمثل مشكله إذ تفشل الشبكة فى تولد تفسيرات مناسبة لظاهرة اجتماعية معينة، لأن هذا إلى حد ما ينتج عن ميل معظم الدراسات لتجاهل المحتوى، وافتراضها عند تحليلها لكيان الشبكة أن هناك تكافؤ بين المحتويات.

بالمثل أنه عند خلق استراتيجيات مناسبة لتبنى الرعاية غير الرسمية، فإنه من الضرورى أن نتفهم التنظيم والمحتوى لأنواع مختلفة من العلاقات، إذ أنه فى مثل هذه الحالة نكون قادرين على تقويم أشكال محددة للمساعدة غير الرسمية. ومن الناحية العملية، فإن كل فرد من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يحاولون تنمية شبكات المساعدة غير الرسمية لمجموعه من العملاء، فإنهم غالباً ما يطلقون الإحكام التى تأتى وفقا لجهودهم لمفاهيم غير صحيحه بشأن طبيعة والتزامات العلاقات الاجتماعية. وإذا كان ما سبق هو الحادث على الصعيد الاجتماعى، فإنه أيضاً ما يخالف ما هو قائم على صعيد السياسة، إذ نجد أن ثمة اعترافا ضئيلاً نتيجة لاختلاف القوة، وتباين العلاقات لتقديم رعاية موضوعية وناجحة فى تحقيق التساند الاجتماعى. وأحرى بنا أن نوضح هنا، أنه إذا كنا فى صدد إقامة أى علاقة، فإن الأفراد غالبا ما يحافظون عليها لتحقيق قدراً من الاندماج فى شبكة

الرعاية غير الرسمية. ويحق لنا فى هذا الصدد أن نقول ونحن فى خاتمة هذا الجزء أن الوضع ليس بهذه البساطة فى العلاقات الاجتماعية المعقدة، وذلك ما سوف نوضحه فى الدراسات التى حاولت أن تتصدى للعلاقات الاجتماعية العادية، ومحتوى العلاقات غير الرسمية المختلفة، وكذا فى روابط الصداقة والجوار التى تشير دائماً إلى انها ليست كافية لتقديم الرعاية التى نتخيلها.

خامساً : الجيرة أو رابطة الجوار :

أن ولوج الجيرة أو ربطه الجوار فى شبكات الرعاية غير الرسمية تعد أحد الاستراتيجيات الواضحة فى تقديم الرعاية الاجتماعية. وبيد أن الدراسات والبحوث الامبريقية المتصلة بالجيرة فى المجتمعات المحلية تشير إلى أن ذلك نادراً ما يحدث من الناحية العملية، خاصة إذا ما استثنينا الأقارب الذين يتصادف إقامتهم فى الجوار. فإن الصورة السائدة لعلاقات الجيرة فى المجتمع المعاصر لا تشمل عنصر الرعاية، وإنما يمكن إعتبارها صداقة عن بعد، أى أن معظم الناس يهدفون دون النجاح فى كل الأحوال إلى الابقاء على علاقات الود مع الناس الذين يعيشون بالقرب منهم، ولكن فى الوقت عينه لا يسعون إلى الاختلاط بهم بطريقة وشيجه، إذ أن هناك احتمالاً كبيراً للمضايقة والصراع فيما بينهم. بالمثل فإن معظم الناس يقدرون قيمة الخصوصية وينبذون تدخل الجيران فى شئون حياتهم وتقييد حرية حركتهم وحياتهم. إن الذى ينادى به فى هذا الإطار هو تبادل الاحترام ووضع مسافة بين الجيران، والتدريب على السيطرة على مثل هذا السلوك، ذلك الذى ينفى وجود توترا فى العلاقات.

إنه فى إطار هذا النمط من أنماط الحياة اليومية ينتج كثيراً من ألوان التعاون النشط بين جيران معينين، ذلك الذى يتوضح فى تعاونهم فى أمور بسيطة مثل حمل بعض النفايات أو المشتريات، أو السماح بقيام بعض الأفراد بإصلاح بعض الأشياء فى داخل المنزل، أو حراسة المسكن أثناء غياب افراده أو المعاونة فى رى نباتات الزينة أثناء قضاء الإجازات... إلخ. ولما كانت مثل هذه الخدمات من النوع البسيط ،فمن السهل تبادلها شريطه عدم التدخل العميق وغير المريح فى حياة الآخرين، أو عدم تدشين ارتباط اجتماعى قوى يؤدى إلى التواصل الاجتماعى وقيام الروابط الاجتماعية.

على أيه حال، وباستثناء هذه القلة الذين يصبحون أصدقاء فإن جوهر الجيرة الجيدة يكمن فى الإبقاء على التوتر بين التعاون والخصوصية، والمساعدة وعدم التدخل فى شئون الغير، وبين الصداقة والإبقاء على مساحة من الخصوصية. فإن التنظيم السائد للجيرة لا يبدو مناسبا لتقديم نوع من التأييد لنماذج شبكات الرعاية غير الرسمية. إن الرعاية المستقرة ليست امتداد العلاقات الجيرة، وإنما هى نوعاً من كسر الخط الروتينى الذى يمكن أن يخلق اعتماداً اكبر وتقليلاً للخصوصية، وبالطبع اعترافاً عاماً بمشاكل الأفراد الخاصة. إنه عندما يرغب الأفراد فى الدخول فى علاقات خاصة مع الأفراد خاصة حينما يرغبون فى تقديم المساعدة للجيران، فإنه من الناحية العملية نادرا ما يحدث ذلك، علاوة أن مسألة الوضع الاجتماعى غالباً ما يضع نمطاً لتفاعل الجيرة. إن ذلك هو

ما أوضحه "بينكر" pinker، حينما اقترح أن جزء من عملاء الخدمة الاجتماعية سوف ينظر إليهم على انهم غير محترمين من جانب جيرانهم، ويصبحوا موصومين بدلاً من اعتبارهم جديرين بالمساعدة. إن مثل هذه الأشياء سوف تجعل كل فرد غير مستعد لتلقى المساعدة من جاره، إلا إذا كان هناك أساس للتضامن يتفوق فى تعبيراته على مفهوم الجيرة. والواقع أن ذلك لا ينسحب على كل المساعدات، إذ يخرج من حساباتها مسائل الخدمات الخاصة التى تقدم لكبار السن الذين لا يستطيعون الاضطلاع بكل الأعمال، ويقبلون بتقديم مساعدات الآخرين لهم.

إن مثل ذلك يعد هنا صوراً من الرعاية الشخصية، تلك التى تسبب مشاكل عديدة حيث أنها تحتوى على درجه من التدخل فى الحياة الشخصية التى تقع خارج القواعد الطبيعية أو المعتادة لعلاقات الجوار. إن مثل هذه المساعدة التى تقدم تكون بين الناس الذين تتوثق بينهم علاقات الجيرة بطريقة محدودة. ويجدر أن نشير هنا إلى أنه كلما ازدادت المساعدة غير الرسمية التى يتلقاها المسن من الأسرة ومن الآخرين، كلما قل احتمال اشتراك الآخرين فى تقديم الرعاية، حيث أنهم لا يقفون منتظرين إلى أن تتاح لهم فرصة التدخل لتقديم الرعاية. نتيجة لهذا فإن أشكال الرعاية غير الرسمية التى تضم جيرانا، وأيضاً تضم رجال الرعاية الآخرون، نادراً ما يقدمون الخدمة بطريقة مباشرة وصريحة بالصورة التى ترسمها سياسة المبادرة.

سادساً : الأصــــدقـــــاء

ربما يبدو أن الاصدقاء مناسبون أكثر من غيرهم فى إطار تقديم المساعدة باعتبارهم جزءا من شبكات الرعاية المؤثرة. إن هذا ما يؤكد عليه تقرير "باركلى" parclay. وبالرغم من تأكيد التقرير على ذلك، إلا أن الدليل عليه يكون ضعيفاً خاصة إذا ما لجأنا إلى الدراسات السابقة التى تمت فى هذا الصدد. إن الصداقة ليست صعبة الفهم، ولكن إذا ما تناولنا الطريقة التى من خلالها تنظم الصداقة، فإن صعوبة الفهم تتبدى بوضوح. إننا هنا سوف ننحى جانباً الصداقة التى تتم بشكل روتينى، وتقوم ليس على أساس حميم، حيث تدخل فى جوانب المجاملة التى تحمل معنى وجدانيا فقط. إننا سوف نركز على الصداقة التى لا تهتم بأمور الآخر، أو حتى برفاهيتهم، أو بمعنى آخر، إننا سوف نركز الصداقة العابرة التى لا يحس فيه الفرد بمسألة إشباع احتياجات الآخر فى إطار العلاقات الاجتماعية.

وبغض النظر عما قدمناه قبل قليل فإن "باركر" parker (١٩٨١) يرى أن هناك فرقاً واضحاً بين الاهتمام بشخص وبين رعايته. إن الصداقة تهتم ولا ترعى، لأنها لا تشبع حاجات الآخرين، وخاصة على أساس موضوعى، كما أنها ليست عادة عنصراً متأصلاً فى النمط الروتينى للصداقة. إن ذلك يخالف الخطاب الفلسفى لقراءة مثل هذا النوع الذى يقوم على المساعدة التى تكون امتداداً للمبادئ القيمية لمفهوم الصداقة. إنه علينا فى هذا الإطار أن نفحص المواصفات الاجتماعية للصداقة العميقة، وفى ذلك ينبغى أن نركز على نقطة مهمة فى هذا الصدد ألا وهى ،أن الأفراد الذين هم فى حاجة للرعاية

والمساعدة غالبا ما يكون أصدقاؤهم الذين يمكن الاعتماد عليهم قليلى العدد، حيث يكونوا مستبعدين من التنظيمات الرسمية، وحتى من الظروف التى تعد مصدراً لتكوين الصداقة مثل محيط العمل والهيئات التطوعية وشغل أوقات الفراغ أو الجيرة... الخ

ويمكننا هنا أن نشير إلى هؤلاء بأصحاب الإعاقة والعجز التى غالباً ما تفرض حياتهم اليومية قيوداً على تكوين روابط الصداقة. إن ما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضاً على أولئك الذين يقومون بدور الرعاية الولية الذين يشعرون أن رعايتهم لهذه الفئة من الناس تحد من فرص الارتباطات الاجتماعية مما يجعل دائرة صداقتهم محدودة للغاية. وبافتراض وجود بعض الصداقات، فإن ذلك يلقى بالشك على وجود مستوى مقبول لتقديم الرعاية.

وأمام كل ما سبق من محاذير، فإننا نود أن نشير إلى قضية أساسية أيضاً تتعلق بدرجة المساواة التى تكمن فى قلب معظم الصداقات. فبجانب ميل الأصدقاء لشغل مواقف مشابهة فى الكيان الاجتماعى، فإن الصدقات بوجه عام تتأسس على المساواة فى عملية التبادل. فإذا كان الأصدقاء يصنفون على أنهم متساويين أو متكافئين اجتماعياً، فإن تنظيم الرابطة يؤكد على عملية التبادل والتوازن المتبادل فى الخدمات، أو حتى فى عمل المعروف أو صنع الجميل الذى يتبادله الأصدقاء عبر الزمن. إن هذا التبادل عادة ما يأخذه صورة العفوية (حسب الظروف)، حتى أن التوازن التقريبى للتبادل يبقى دون أساس واضح أو يتم التفاوض عليه تفصيليا، خاصة فى إطار بعض الطقوس التى تتسم بها مسائل الصداقة مثل دفع ثمن مشروبات للآخرين كل بدوره، أو حتى تبادل الزيارات..... الخ.

إن وجهة نظر إدماج الأصدقاء فى تقديم الرعاية غير الرسمية تتمثل فى قضية هامة مفادها أن الصداقة بطبيعتها تقل قيمتها لأى سبب من الأسباب، خاصة إذ ما اختل ميزان المساواة والتكافؤ فى التبادل الذى تتأسس عليه العلاقة، وهذا بالضبط ما يتطلبه نموذج الرعاية لكى يتحقق فى المجتمع المحلى. إن الأمر يستدعى من طرف واحد من الصداقة أن يتلقى مساعدة ورعاية من الطرف الأخر. ولذلك على المدى الطويل يصبح فى موقف عاله على الطرف الأخر. فى مثل هذه الظروف يصبح عملية إعادة التوازن التى تحدد العلاقة بالغة الصعوبة وحتى الصداقة نفسها تصبح عرضة للتمزق. نتيجة لهذا فإن معظم الصداقات نتوقع أن تزول تدريجياً بغض النظر عن الانتباه والنية الطيبة والظاهرة بصدق فيما بينهم. إن ذلك يرجع إلى أن الصديق عبر قادرٍ على التبادل بما لا يشبع التفاعل حتى لا يجعل اعتماده على الصديق الأخر يبدو واضحاً. ولكن ما أن يمضى الوقت نجده أنه فى معظم الصدقات لا يبقى الصديق المتميز على الصداقة بسبب الجهد الفائق الذى ينفقه فى تلبية متطلبات الصداقة التى قد تكون فى بعض الأحيان أمراً مبالغاً فيه.

وفى مثل هذه الحالات باستثناء الحالات القوية تكون الصداقات عرضة للتصدع أو بمفهوم سيولوجى أى اقل فعالية ولا يمكن أن يصدق عليها القول بأنها حميمة. أننا فى حل أن ندخل فى جدال لا طائل منها ونقرر أن الصدقات لا يمكن باى حال من الأحوال أن نقدم مساندة حقيقية أو رعاية الأطراف لبعضهم البعض، بل العكس يصدق، إذ أحياناً نرى

صداقة حقيقية بالمعنى الواسع حيث نجد الرعاية والتساند الكامل من قبل الأصدقاء. وحيث أن هذا هو الواقع فى أفكارنا اليومية لمعنى الصداقة، إلا أنه يصعب استمراره على المدى الطويل لأن تقديم الرعاية يحمل معنى واسعاً لعملية التكافؤ والمساواة التى تشكل المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه الصداقة. بقول آخر إذا كانت الصداقة تتأسس وفق مبدأ التكافؤ أو المساواة، فإن الصداقة التى أشرنا إليها والتى تقوم على أساس اعتماد طرف على آخر فى كل شيئ فإنها سوف يقضى عليها على المدى الطويل، وذلك لأن النظام الإجتماعى لمعظم الصداقات لا يشجع الرعاية الموضوعية أو المنطقية لمفهوم الحماية، حيث من خلاله سوف تتحطم قوانين التوازن المتبادل الكامل فى آتون هذه العلاقة. أنه بالرغم أن معظم الأصدقاء يرغبون فى تقديم يد المساعدة إلى بعضهم البعض، إلا انه مثل هذه الصداقات سوف تفنى إذا ما استمرت الحاجة لوقت طويل.

سابعا: الأقـــــــارب

إذا كانت علاقات الأصدقاء والجيرة غير مؤهلة لتقديم أية مساعدة مستقرة وطويلة الأمد فإن علاقات الأقارب قد تكون أكثر صلاحية ومناسبة حيث وجود صلة القربى والدم التى من شأنها أن تولد تماسكاً حقيقياً بين الأفراد. ولكن ثمة تساؤل فى هذا الإطار هو : هل يجوز ذلك ويتسم بالاستمرار الطويل ؟.. إن الإجابة على هذا التساؤل يتسم بالنفى خاصة إذا ما وضعنا فى أذهاننا أن علاقات القربى والدم لا تتسم بالتجانس والالتزام الأخلاقى والشعور بالمسئولية تجاه الأقرباء.

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا ليس من عندنا وإنما أقر "بارسونز" parsons عندما أصاب وذهب إلى أن الخصائص المميزة للقرابة هى العزلة، وهى الخصائص التى تتضح بشكل جلى فيما يسمى بعائلة الزوجين ذلك النمط المتكرر فى المجتمعات الصناعية والذى لا يفرض نوعاً من الالتزامات الممتدة نحو القربى خاصة فى إطار نطاق الأسرة الضيقة. فإذا كان مفهوم عائلة الزوجين يفسر وفق اصطلاح واسع لكى يضع فى أضمومتها كل الأقارب الأساسين المتصلين بالدم والعصب كالوالدين والأخوة، فلا نجد إعتراضاً على مثل هذا المفهوم، إنما القرابة الثانوية التى يدخل فى إطارها أولاد العم والخال إلخ، فإنها تبتعد عن هذا المفهوم، حيث أن هؤلاء متباعدين وأخبارهم يصعب الحصول عليها.

وحيث أن الرعاية غير الرسمية يمكن أن تلتصق بالنوع الأول، فإن النوع الثانى لا يمكن أن يتفق مع مبادئ وأصول هذه الرعاية، حيث يضعف عملية الإحترام والرعاية الموضوعية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى طبيعة العلاقات السطحية التى تدغدغ كل محاولات الرعاية طويلة الأجل. ولا يعنى كلامنا هذا انه ينسحب على كل الحالات، إذ أن هناك استثناءات حيث يقوم الوسطاء من الأقارب بمثل هذه الرعاية على الدوام. إن هذا المثل ينطبق على الصغار الذين يقومون برعاية أقاربهم (صغير يرعى جدة أو عمه... الخ)، أو ذلك النمط الذى يسود بين الأقليات.

إن قواعد القرابة الأساسية تحمل تركيبة متباينة فهى بشكل دورى تتضمن نوعا من الالتزام النشط طويل الأجل، ذلك الذى يعنى بطبيعة الحال تقديم المساندة من أجل رفاهية ومساعدة البعض للاخرين. إن مثل هذا الإلتزام يعد نتاجاً طبيعاً لرابطة الدم التى تتواجد فى نمط القرابة من الدرجة الأولى. ويجدر أن نشير هنا أن ثمة اعتبارين يحميان هذه العلاقة هما:

الأول : أن هذه العلاقات تدوم بغض النظر عن التغيرات التى يمكن أن تطرأ على ظروف أحد الطرفين أو على المستوى الفعلى للاتصال الإجتماعى

ثانياً : أن إحساس الفرد بالأمان على المدى الطويل لا يجعله يشعر بالضغط قصير المدى كما هو الحال فى حالات القرابة.

أنه وفق الاعتبارين السابقين، فإن المدى الإلتزامات الأخلاقية التى تترجم علاقات القربى من الدرجة الأولى بهدف رعاية البعض، دائما ما تفسر إلى رعاية نشطة تعتمد على ظروف محددة ترضى الطرفين، وعلى التنافس المنزلى والمسئولية الأخرى بالرعاية. أن الالتزام الأكبر عادة ما يكون بين الوالدين والأطفال وبلا شك نجد أن المكونات الأساسية للرعاية الأسرية موجودة فى اتجاهات مختلفة وعلى مراحل فى الحياة العائلية. وبوجه عام، فإن طبيعة روابط القربى من الدرجة الأولى تمثل إهتماما إيجابيا، وهذا ما نراه معاكساً لدى الروابط الأخرى التى يمكن أن نطلق عليها بالاهتمامات الثانوية. وحيث أن النوع الأول تفرضه مبادئ رسمية تحكم نوع العلاقة، فأن النوع الأخر تقر به الظروف الطارئة التى تنتج حاجة الناس إلى رعاية رسمية وغير رسمية.

وإذا كنا نطلق هنا على روابط القربى المباشرة بالاهتمامات الإيجابية، فإن الأسس التى تنطبق على هذا النوع من الناحية العملية تتأسس على الرعاية النشطة التى تتضمنها، تلك التى نراها فى تأثيرها على النساء أكثر من الرجال، نتيجة للتفرقة الطبيعية فى المسئوليات داخل الأسرة. وبإستثناء الرعاية التى تقدم للزوجين، فإن العبئ الأكبر يقع على عاتق الأمهات والأخوات الذين يقومون بتقديمهم المساعدة لذويهم من الأمهات والأقارب. إن هذا المفهوم الحديث الذى طرحناه عن الرعاية العائلية يكتنفه الغموض مثلما يغلف الغموض مفهوم رعاية المجتمع المحلى. إن الرعاية لا تتم من خلال المجتمعات المحلية و العائلات، مثلما لا تتم من خلال الأناث الذين تقل فرصهم الاقتصادية والاجتماعية فى تغذية هذه المساعدات، لذا يصبح مفهوم المساعدات العائلية ضرباً من الخيال المحض.

وحيث أننا نصف المساعدات العائلية بالخيال، فإن ذلك يرجع إلى طبيعة التحولات المادية التى أصابت وستصيب قيم وثقافة المجتمعات. وإذا كانت هناك من الدراسات والبحوث التى لا تروج لمفهوم المساعدات من خلال الأقارب والعائلة، فإن هذه البحوث يغيب عنها كم التحولات السريعة التى غيرت من جلد وتركيبة القيم والثقافة المجتمعية. فإذا كانت تعول اليوم على قيام الأقارب بهذه المساعدات أو الرعاية، فإنه فى الغد القريب سوف تبتعد مثل هذه القيم عن فهمنا الصحيح، لأن من سيقوم اليوم بإمداد الرعاية سوف يحتاج مثل هذه الرعاية فى الوقت الذى سوف تكون مثل هذه الأفكار والقيم قد مضى عليها الزمن. إنه بمقتضى هذا التحول سوف تكون كل أمور الرعاية قد اندثرت أو

تحولت إلى شئ آخر يبقى لنا قضية أخرى فى هذا الصدد نود أن نشدد عليه وهى أن أمور الرعاية لا تنشر بقدر متساو على صعيد شبكة القرابة المباشرة والتى يقع العبء الأكبر فيها على افراد معينة وخاصة النساء، ولكن غالباً ما يؤدى القائم بالرعاية قسطاً منها وليس كلها، خاصة إذا ما حسبنا أن هناك آخرين يقدمون القسط الأخر منهما. أنه وفق ذلك يمكن القول أن القرابة المباشرة المرتبطة بصلة الدم لا تولد بالأساس شبكة من القائمين على الرعاية، إذ ينفرد بعض الأشخاص بتقديم الرعاية وليس كل المنخرطين فى شبكة الرعاية، ويغيب فى الوقت عينه أفراد آخرين.

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أن المناقشة هنا تمت بشكل عام، وهذا لا ينطبق فقط على التطبيقات الرحبة للعلاقات، ولكن ينطبق بالأساس على مفهوم الرعاية كله. فحيث أن حاجات الأفراد تتباين، فأن العلاقات الخاصة التى تنشأ مع الآخرين تتباين هى الأخرى. ولكن إذا ما وضعنا فى الاعتبار أسس هذه العلاقات فى إطار المفاهيم العامة، فأن ذلك سوف يقرر لنا بسهولة السياسات العامة المرتبطة بذلك. إنه فى نهاية الأمر – ومن كل ما سبق – نستطيع أن نصل إلى أن معظم هذه العلاقات لا تتضمن فى العادة رعاية مقبولة سواء من حيث الحجم أو من حيث الاستمرار الطويل، وأن العمل على إيجاد رعاية داخل إطارها محكوم عليه بالفشل على المدى الطويل، خاصة أن ذلك يتطلب تعديلاً جذرياً فى أسس التبادل. أن العلاقات التى تتم بشكل مستمر أو دورى فى هذا الإطار، وتتواجد بين غالبية الناس بصورة طبيعية، وهى الرعاية العائلية بين الأقارب وخاصة التى يضطلع بها الإناث وحسب، تلك التى يمكن أن نطلق عليها بالرعاية غير الرسمية. ولا يعنى كلامنا هنا أن الأقارب وحسب هم الذين يتصفون بخصائص معينة حتى يستطيعوا الوفاء بهذا الدور، وإنما فشل العلاقات الأخرى هى التى تقف موقفاً معانداً من استمرار الرعاية غير الرسمية.

أن تنظيم العلاقات غير الرسمية التى نمت وتطورت فى الماضى ونجحت فى إشباع الاحتياجات فى داخل المجتمعات تؤكد على حقيقة لامراء فيها مؤداها أن ما يتم أو تم بالأمس، لا يتسطيع إعادته اليوم. إنه يصبح من الصعوبة بمكان أن يتم تعديل عملية إشباع الاحتياجات وفقا لتعديل الخصائص الاجتماعية والثقافية والقيمية للقائمين على الرعاية الإجتماعية.أنه من الخطأ أن يتصور أنه من السهولة بمكان أن نعيد إنتاج سلسلة من الروابط التى يمكنها أن تقوم برعاية ممتدة، ناهيك عن تعديل صور العلاقات القائمة فى داخل شبكات الرعاية.

وحيث أن المناقشات السابقة تبدو مقبولة وصحيحة، فأن مهمة الأخصائيين الاجتماعيين ستكون صعبة للغاية لإنجاز كل أنواع التوصيات التى ترى ضرورة إدماج الرعاية الرسمية وغير الرسمية التى ذكرها تقرير " "باركى" Barcley وكل الوثائق الأخرى التى سارت حذوه. فإذا ما تركنا جانباً المشاكل الأخرى والعديدة المرتبطة بإدماج الخدمات الرسمية وغير الرسمية، فتصبح أية محاولة فى التأثير فى شبكات الجيرة

والأصدقاء والأقارب وتشجيع عمليات المساعدة والرعاية لن تجد إلا حائطا سدا نتيجة لوجود الشبكات الطبيعة، ناهيك عن أن المطلب الإضافى للرعاية فى غياب عامل التبادلية سيكون مناقضا لطبيعتهم، إن مثل هذه المناقشات لا تعنى أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يجب أن يلتفتوا إلى إمكانية تنشيط فعالية الرعاية غير الرسمية، بل ما نعنيه أنهم فى حاجة إلى أن يكونوا أكثر وضوحاً مما حواه تقرير "باركلى" Barcley بشأن قدراتهم على تحقيق هذه الرعاية.

وبالمثل فإذا كان الأخصائيون الاجتماعيون يسعون إلى خلق علاقات جديدة تساعد الأفراد والأسر للتكيف بصورة أفضل مع مشاكلهم، فأن إمكانية تبادل هذه العلاقات سيكون من الصعب جداً، خاصة فى ظل غياب أى أساس من العلاقات التى تتسم بالتكافؤ أو التبادلية. إن نجاح الأخصائيين الاجتماعيين فى هذا الشأن لن يتأتى إلا بخلق نوع من التضامن غير الرسمى مع الناس الذين يقعون فى ظروف مشابهة ويتعرضون لنفس المشاكل.

إننا ننهى الحديث فى هذا الفصل، بأنه وفق كل ما تقدم يتعين على واضعى السياسات الاجتماعية التى تهدف إلى تشجيع وتسهيل ممارسات معينة، أن تضع نصب أعينها طبيعة المجتمع القائم، فضلا على الوقوف على النشاط الاجتماعى المناسب، وآليات تحقيق ذلك. إذا ما أردوا الحصول على إنجازات وجنى الثمار.

المـــراجـــع

أولاً : مراجع المقدمة :

١- احمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١.

٢- أندرية أكون "علم الاجتماع"، فى : مجموعة من المؤلفين، فلسفة العلوم من ١٩٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرازق الأضفر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤.

٣- السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢.

٤- اليكس انكلس، ما السوسيولوجية: مدخل إلى العلم والمهنة، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٦.

٥- بيان أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفو، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء.

٦- جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفى شتروى إلى ديدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦، الكويت ١٩٩٦.

٧- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى واحمد زايد، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١.

٨- جيوفانى بوسينو ـ نقد المعرفة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥.

٩- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.

١٠- زينب شاهين، الأثنوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.

١١- عبد العزيز مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٢- على جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٣- على ليلة، "المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر"، فى : ندوة اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٠.

١٤- محمد عاطف غيث، دراسات فى تاريخ التفكير واتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥.

١٥- محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د.ت.

١٦- نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابتس، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.

18- Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro Sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and Kegan poul, London, 1981.

19- Merton R., Social Theory and Social Structure, Free press, New York.

20- O'conioure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning practioners, British Journal of Social Work, No. 16.

21- Pyne M., Modern Social Work Theory : Acritical introduction, Macmillan press, London, 1991.

22- Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; free press, New, 1969.

23- Shutz A. and Luckman T., the Structure of the World, Northwestern Univ. press, Evanston, 1973.

24- Wolf R., "phenomenology and Sociology" in : Bottomore: T. and Nisbet R., (Eds.) A History of sociological Analysis, Heinenmann, London. 1978.

ثانياً : مراجع الكتاب :

Abrams, p. (1977) community care: Some research problems and priorities, policy and politics 6: 125-51.

Abrams, p. (1980) "Social change social networks and neighborhood care", Social Worke Service 22: 12-23

Adams, B. N. (1967) "Interaction theory and the social network" Sociometry 30: 50-9.

Adams, M.L. (1989) "there's no place like home ; on the place of identity in feminist politics" feminist Review 31, spring: 22-23

Althusser, L. (1971) "Ideology and ideological state apparatuses" in L.Althusser Lenin and philosophy London : New Books.

Anderson, R. and Bury, M. (eds) (1988) Living With Chronic Illness. London : Unwin Hyman.

Armstrong. P. (1980) "Servicing the professions: spurious legitimacy in the development of Vocational training". paper given at British Sociological Association Annual conference, Lancaster, March.

Baker, R. (1983) "Is there a Future for integrated practice? Obstacles to its development in practice? Obstacles to its development in practice and in education "Issues in Social Work Education 3 (1): 3-16.

Bamford T. (1984) Chair of British Association of Social Workers, quoted in N. Murray, "Two into one Won't go :or will it ?" community Care 10 may : 21.

Barbour, R.S. (1985) "Dealing with the transituational demands of demands of professional social Work Training Social Workers: Their Role and Tasks, London : Bedford Square press.

Barnes B. (1977) Interests and the Growth of Knowledge, Lonon : Routledge & Kegan paul.

Barnes, B. (1985) About Sciense, Oxford : Blackwell.

Bartlett, H. (1970) the Common Base of Social Work practice, Washington DC: National Association of Social Workers.

BASW (1977) the Social Work Task : BASW Working party Report, Birmingham : British Association of Social Workers.

Bateson, G., Jackson, D., Haley, J., and Weakland, J. (1956) "Towards a theory of schizophrenia "Behavioural a theory of schizophrenia "Behavioural Seience 1.

Becker, H. (1968) "Social observation and case studies "in D. Sills (ed.) International Encyclopedia of the Social Sciences Vol. 11. New Yourk ; Macmillan and the free press, pp. 232 – 8.

Behlmer, G. K. (1982) Child Abuse and Moral Reform in England 1870–1908, Stanford University press.

Bell, C. and Newby, H. (1971) Community Studies. London : Allen & Unwin.

Bendix, R. (1984) Force, Fate and Freedom : on Historical Sociology, University and California press.

Beresfor, p. and Croft, S. (1984) "Welfare pluralism : the new Face of Fabianism", Critical Social policy 19: 19-39.

Berger, p. and Kellner, H. (1982) Sociology Reinterpreted, Harmonsworth, Middx: penguin.

Berger, p. and Luckmann, t. (1967) the Social Construcion of Reality, Harmondsworth, Middx: penguin.

Berry, J. (1975) Daily Experience in Residential Life, London: Routledge & Kegan paul.

Bogner, A. (1986) "the structure of social processes : a commentary on the sociology of Norbert Elias", sociology 20(3): 387-411.

Bolger, S., Corrigan, p., Docking J., and Frost, N. (1981) Towards Socialist Welfare Work, London and Basingstoke, Hants : Macmillan.

Boswell, G. (1985) Care, control and Accountability in the probation Service, Norwich : UEA Social Work Monographs.

Brook, E. and Davis, A. (1985) Women, the Family and Social Work, London: Tavistock

Brown, H. and Alcoe, J. (1987) "Lifestyles : an approach to Training staff in normalization principles "Social Work Education 6 (3) : 21-2.

Brown, p., Hadley, R., and White, K. J. (1982) "A case for neighbour hoot – based Social Work and Social services" , in Barclay. Report, Social Workers : Their Role and Tasks, Appendix A, London : Bedford Square press.

Bryant, G. A. (1976) Sociology in Action: A Critique of Selected Conceptions of the Cocial Role of the Sociologist, London: Routledge & Kegan paul.

Bryant, G. A (1989) "Towards post- empirical Sociological Sociology 40 (2) : 319-27.

Bulmer, M. (1985) "the rejuvenation of community studies? Neighbours, networks and policy" Sociological Review 33 (3): 430-48.

Bulmer, M. (1986) Neighbours: the work of philipb Abrams, Cambridge: Cambridge University press

Bulmer, M. (1987) the Social Basis of Community Care, London: Allen & Unwin.

Burns, T.R (1986) Actors, Transactions and social structure", in U. Himmelstrand (ed.) the Social Reproduction of Organisation and Culturre, London ; Sage

Burrell, G. and Morgan, G, (1979) Sociological paradigms and Organisational Analysis : Elements of the Sociology of corporate Life, London: Heinemann.

Callon, M. (1986) "Some elements of a Sociology of translation : Domestication of the scallops and the fishermen of St. Brieuc. In J. Law (ed) power, Action and Belief: A New Sociology of Knowlede? London : Routledge & Kegan paul.

Callon, M. and Latour, B. (1981) "Unscrewing the big Leviathan : how avtors macro – structure reality and how sociologists help them to do so, in K. Knorr-Cetina and A. V. Cicourel (eds) Advances in Social. Theory and Methodology; Towards on Integration of Micro – and Macro – sociologies London : Routleage & Kegan paul.

Calnan, M. (1987) Health and Illness the Lay perspective, London and New York ; tavistock.

Campbell, A. (1971) "Aspects of personal independence of mentally subnormal and severely subnormal adults in hospitals and Local authority hostels" , International Journal of Social psychiatry 17 (4) ; 305 – 10

Campbell, B. (1988) Unofficiul Secrets : Child Sexual Abuse: the Cleveland Case, London: Virageo.

Carby, H. (1982) "Wnite Woman Listen ! Black Feminism and the boundaries of sisterhood" in Centre for Contemporary and Cultural Studies the Empire Strikes Back, London: Hutchinson.

Carew, R, (1979) "the place of Knowledge in social Work", British Journal of Social Work 9 (3) : 349- 64.

Clark, M. (1982) "Where is the Community which cares?" British journal of Social Work 12: 453-69.

Clarke, J. (1979) "Critical Sociology and radical social Work : problems of theory and practice" , in N. parry, M. Rustin, and C. Satyamuri (eds) Social Work, Welfare, and the state, London : Edward Arnold.

Cohen, p. (1972) Modern Social theory, London: Heinemann.

Cohen, S. (1975) "It's all right for you to talk: political and sociological manifestos for social action". In R. Bailey and M. Brake (eds) Radical Social Work, London; Edward Arnold.

Cohen S. (1980) Folk Devils and Moral panics, 2nd edition, Oxford: Martin Robertson

Cohen, S. (1985) Visions of Social Control, Cambridge : polity press.

Cohen, S. and Scull, A. (eds) (1983) Social Control and the state, Oxford: martin Robertson.

Cohen, S. and Scull, A. (1983) "Social control in history and sociology", in S. Cohen and A. Scull (eds) Social Control and the State, Oxford: Martin Robertson.

Cole, J. R. (1970) "patterns of intellectual influence in scientific research". Sociology of Education 43 : 377 – 403.

Collett, S. J. (1989) "Women before the coursts: probation practice and criminal Justice". unpublished MA (Econ.) dissertation, University of Manchester.

Cooley, C. (1902)Human Nature and the Social order, New York : charles Scribner.

Corby, B. (1986) "After the Beckford Inquiry" Community Care 594 ; 18-19.

Corby, B. (1987) Working with child Abuse, Milton Keynes: open University press.

Corrigan, p. and Leonard, p. (1978) Social Work practice Under Capitalism, London : Macmillan.

Craib, I. (1984) Modern Social theory From parsohns to Habermas, Brighton: Wheatsheaf.

Grow, G. and Allan, G. (1990) "Construction the domestic sphere: the emergence of the modern home in post – war Britain", in H. Corr and L. Jamieson (eds) the politics of Everyday Life, London: Macmillan.

Culler, J. (1975) Structuralist poetics, London ; Routledge & Kegan paul. Cypher, J. (1983) "introduction" in Social Work Today the Concise Barclay: A Digest and commentary, Birmingham : Social Work Today publications.

Dahrendorf, R. (1968) Essay in the Theory of Society, London: Routledge & Kegan paul.

David, J. (1983) "Walsall and decentralization", Critical Social policy 7 : 75-9.

Davies, B. (1982) "Towards a personalist Framework for "radical "social work education" , in R. Bailey and p. Lee (eds) Theory and practice in Social Work, Oxford: Blackwell.

Davies, (1974) "Social inquiry For the courts", British Jornal of Criminology 14:18-33.

Davies, M. (1981) "Social work, the state and the university" British Journal of Social Work 11 (3) : 275-88

Davies M. (1983), "Question to be asked", in T. philpott (ed.) A New Direction for Social work? The Barclay Report and its Implications, London : Community Care/IPC Business press.

Davies, M. (1985) The Essential Social worker, 2nd edition, Aldershot, Hants: Gower.

Day, p. (1981) Social Work and Social Control, London : Tavistock.

Day, p. (1985) "An interview : constructing reality" British Journal of Social 15: 487 – 99.

Day, p. (1987) Sociology in Social Work practice, London and Basingstoke, Hants ; Macmillan.

Deacon, B. (1981) "Social Administration, social policy, and Socialism", Critical Social policy 1 (1) : 43-66. Dreifus, C. (1973) Woman's Fate: Raps From a Feminist Consciousness – Raising.Group, New York : Bantam.

Duster, T. (1981) "Intermediate steps between micro and macro – integration: the case of screening for inherited disorders', in K. Knorr-Cetina and A.V. Cicourel (eds) Advances in Social theory and Methodology: Towards an Integration of Micro – and Macro – Sociologies, London : routledge & paul.

EcKstein, H. (1970) "Case study and theory in political in Scienes", in F. Greenstein and N. polsby (eds) the Handbook of political Science : Strategies of Inquiry Vol. 7, London : Addison – Wesley.

Edwards, J. (1981) "Subjectivist approaches to the study of social policy making, Jornal of Social policy 10)3) : 289 – 310.

Ehrenreich, B. and Ehrenreich, J. (1979), The professional – managerial class in p. Walker (ed.) Between Labour and Capital, Sussex: Harvester press.

Elster, J. (1985) Making Sense of Marx, Cambridge: Cambridge University press.

Epstein, N.B. and Bishop, D. S (1981) "problem – centred systems therapy of the family", in A. S. Gurman and D. P. Kniskern (es) Handbook of Family Therapy, New York : Brunner/ Mazel.

Foucalult, M. (1972) the Birth of the Clinic, London: Tavistock.

Foucault, M. (1975) Discipline and punish, Harmondsworth, Middx: penguin.

Freidson, e. (1983) " the theory of professions", in R. Dingwall and p. Lewis (eds) The Sociology of profession, London and Basingstoke, Hants: Macmillan.

Garbarihno, J. and Gilliam G. (1980) Understanding Abusive Families, Cambridge, Mass : Lexington Books.

Garfinkel, H. (1967) "Good" organizational reasons for "bed" clinic records", records", in H. Garfinkel Studies in Ethnomethodologh, Englewood Cliffs, NJ: prentice – Hall.

Garfinkel, H. and Sacks, H. (1970) "on the Formal structures of practical actions" , in J. Machnney and E. Tirakion (eds) theoretical Sociology, New York : Appleton Century Crofts.

Garland, D. and Young, p. (des) (1989) The power to punish, Aldershot, Hants: Gower.

Geetrz, C. (1979) "From the native'spoint of View on the nature of anthropological understanding" , in p. Rainbow and W. M. Sullivan (eds) Interpretive Social Science : A reader, Berkeley, Ca : University of California press, cited in M. Reed Reed (1985) Redirectionds in Organisational Theoty, London : Tavistock, p. 145.

Giddens, A. (1976) New Rules of Sociological Meyhod, London: Hutchinson.

Giddens, A. (1982) profiles and Critiques in Social theory, London and Basingstoke , Hansts :

Giddens, A. (1984) The constitution of Society, Cambrtidge: polity press.

Gilbert, G. and Mulkay, M. (1984) opening pandora's Box, Cambridge: Cambridge university press.

Gilbert, G.N. and specht, H. (1977) "the incomplete profession", in H. Specht and A. Vickery (eds) Integrating Social Work Methods, London : Allen & Unwin.

Glaser, B. and Strauss, A. (1964) "Awareness contexts and social interaction, American Sociological Review 29: 669-79.

Glaser, B. and Strauss, A. (1967) the Discovery of Grounded theory, London : Weidenfeld & Nicolson.

Glazer, N. (1988) The Limits of Social policy, Cambridge, Mass : Harvard University press.

Glucksmann, M. (1974) "the structuralism of Levi- Strauss and Althusser", in J. Rex (ed.) Approaches to Sociology, London : Routledge & Kegan paul.

Goffman, e. (1961) Asylum, New York: Anchor Books.

Gordon, L. (1976) Women's Body, women, Right: A Social History of Birth Control in America, New York ; Grossman.

Gough, I. (1979) the political Economy of the Welfare state, London: Macmillan.

Greater London Council Women's Employment Group (GLC/WEG) (1986) London Women in the 1980s, London; GLC.

Greenwell, S. and Howard, B. (1986) "An exercise in collaboration" Issues in Social Work Education 6 (2) ; 129-36.

Greenwich, London Borough of (1987) a Child in Mind : the Report of the mission of Inquiry into the Circumstances surrounding the Death of noerley Carlile, London : Borough of Greenwich.

Griffiths Report (1988) community Care : Agenda for Action, London: HMSO.

Gress, G., Murphy, D., and Steiner, D. (1982) "Central issues in developing a scheme for specialization in social work education" Issues in Social Work Education 2 (2) : 77-94

Guru S. (1987) "Ansian Women's refuge", in S. Ahmed, J. Cheetham, and J. Small, Social Work and Black Children and their families, London: Batsford.

Habermas, J. (1972) Knowledge and Human Interests. Trans. J.J. Shapiro, London: Heinemann.

Hadley, R. and Hatch, R. (1981) Social Welfare and he Failure of the state : Centratised Social Services and participatory Alternatives, London: Allen & Unwin.

Haines, J. (1975) Skills and Methods in Social Work London: constable.

Haines J. (1985) "Alternative Frameworks for organizing the Social work syllabus, in R. J. Harris, M. Barker, p. Reading, M. Richards, and p. Youll (eds) Educating social Workers, University of Leicester: Association of Teachers in Social Work Education.

Hardiker, p. (1977) "Social work ideologies in the probation service" British Journal of Social work 7 (2) : 131-54.

Hardiker, p. and Webb, D. (1979) "Explaining deviant behaviour ; te social context of "action" and "infraction" accounts in the probation service "Sociology13 (1) : 1-17.

Harre, R. (1981) "philosophical aspects of the macromicro problem" in K. Knorr-Centina and A. V. Cicourel (eds) Advancesin Social Theory and Methodologh : Towards an Integration of Micro- and Macro-Sociologies, London: Routledge & Kegan paul.

Harris, C.C. (1969) the family, London : Allen & Unwin.

Harris, R. J. (1984) "CCETSW review of Qualifying training", ATSWE Newsletter No 4 (February), University of Leicester : Association of Teachers in Social Work Education, pp4-10.

Heller, A. (1986) " The sociology of everyday life", in U. Himmelstrand (ed) the Social Reproduction of Organisation and Culture, London: Sage.

Heraud, B. (1970) Sociology and Social Work : perspectives and problems, Oxford: pergamon.

Heraud, B. (1981) Training for Uncertainty : A Sociological Approach to Social Work Education, London : Routledge & Kegan paul.

Hill, M. (1982) "Street Level bureaucracy in social Work and Social Services departments" , in J. Lishman (de) Research Highlights No 4: Social Work Departments as Organisations, Aberdeen: University of Aberdeen.

Hindess, B. (1982) "power interests, and the outcomes of struggles", Sociology 16 (4) : 498 – 511.

Hindess, B. (1986a) "Actors and social relations", in ? Wardell and S. P. Turner (eds) Sociological Theory in Transition, London : Allen & Unwin.

Hindess, B. (1986b) "Interests in political analysis' in J. Law (ed.) power, Action, and Belief: A New Sociology of Knowledge? London: Routledge & Kegan paul.

Hindess, B. (1986c) Review Sociological Review 34 (2) : 440-2.

Hindess, B. (1987) Freedom, Equality and the Maret: Arguments on Social policy, London: Tavistock.

Hindess, B. (1988) choice, Rationality and Social theory, London: Unwin Hyman.

Howe D. (1983) "the Social Work imagination in practice and eduction" , Issues in Social Work Education 3 (2) ; 77-89.

Howe D. (1986) Social Worker and their practice in Welfare Bureaucracies, Aldershot, Hants: Gower.

Howe, D. (1988) Review Issues in Social Work Education 8 (1): 65-6.

Kadushin, A. (1959) "The Knowledge base of social work", in A. Kahn (ed.) Issues in American Social Work, New York : Columbia University.

Knorr-Cetina, K. (1981) "The micro – sociological challenge of macrosociology : Towards a reconstruction of social theory and methodology" in K. Knorr- cetina and A.V. Cicourel (eds) Adances in Social Theory and

Methodlogy: Towards.an Integration of Micro-and Macro – Sociologies, London: Routledge & Kegan paul.

Kuhn, T. S. (1970) the Structure of Scientific Revolutions, 2nd edition, chicageo: University of Chicago press.

Law, J. (1986a) "On power and its tactics: aview from the sociology of Science "Sociological Review 34 (1) : 1-38.

Law, J. (1986b) "on the methods of long – distrance control: vessels, navigation and the Portuguese route to India", in J. Law (ed.) power , Action and Belief: A New Sociology of Knowledge?, London: Routledge & Kegan paul.

Law, J. (198c) "power/Knowledge and the dissolution of the sociology of Knowledge" , in J. Law (ed). Power, Action and Belif: A New Sociology of Knowledge? , London ; Routledge & Kegan paul.

Lee, p. (1982) "some contemporary and perennial problems of relating theory to practice in social Work", in R. Bailey and p. Lee (eds) theory and practice in Social Work, Oxford : Blackwell.

Leonard, p. (1966) Sociology in Social Work, London: Routledge & Kegan paul.

Leonard, p. (1984) personality and Ideology : Towards a Materialist. Understanding of the Individual, London and Basingstoke, Hants: Macmillan.

Levi-Strauss, C. (1963) Structural Anthropology, New York Basic Books.

Levi-Strauss, C. (1974) the savage mind, London: weidenled & Nicolson.

McCormick, M., Balla, D., and Zigler, E. (1975) "Resident care practices care practices in institutions for retaded persin", AmericanJornal of Mental Deficiency 80:1-17.

Mayer, J.E and Timms, N. (1970) the Client speaks, London: Routledge & Kegan paul.

Mead, G.H. (1967) Mind, Self and Society, Chicago: b University of chicago press.

Meltzer, B., petras, J. W., and Reynolds, L. T (1975) symbolic. Interactionism: Genesis, Varieties and Criticisms, London: Routlede & Kegan paul.

Mishra, R. (1986) "The left and the Welfare state : a critical analysis", Critical Social policy 15:4-19

Mitchell, J. (1975) psychoanalysis and feminism, Harmondsworth, Middx: penguin.

Mitchell, J.C. (1983) "Case and situation analysis", Sociaological Review 31(2) : 187-211.

Moffett, J. (1972) concepts in Casework Treatment, London : Routledge & Kegan paul.

Morgan D. H. (1989) "Strategies and sociologists ; a comment on Crow", Sociology 23 (1): 25 – 9.

Nelsin, B (1984) Making an Issue Issue of Child Abus: political Agenda Setting for Social problems chicago University press.

Offe, C. (1984) Contradictions of the Welfare State, ed. J. Keans London: Hutchinson : Hutchinson.

Offer, J. (1983) "spencer's sociology of welfare", sociological Review 31 (4) : 719-52.

Offer, J.(1984) "Informal welfare, Social Work and the sociology of Welfare "British Journal of Social Work 14 (6) : 545-55.

Offer J. (1985a) "On the need for a sociology of poverty: comments on the state of research on poverry in the United Kingdom", Social Science Information 24 (2): 299-307.

Offer J. (1985b) "Social policy and informal welfare" in M. Brenton and C. Jones (eds) The Year Book of Social policy in Briain 1984-5, London: Routledge & Kegan paul.

Outhwaite, W. (1983) Review, Network No 25, London: British Sociological Association p. 17.

Philp, M. (1979 " Notes on the form of Knowledge in social work", Sociological Review 27 (1): 83-111.

Pinker, R. (1974) "Social policy and social Justice" Journal of Social policy 3: 1-19.

Pinker, R. (1982) "An alternative View", in Barclay Report Social Worers: Their Rolr and Tasks, Appendix B, London: Bedford Square press.

Pinker, R. (1983a) "Social welfare and the education of social workers", in p. Bean and S. Macpherson (eds) Approaches to Welfare, Londone: Routledge & Kegan paul.

Pinker, R. (1983b) "Social work is casewrk", in T. philpott (edl.) Anew Direction for Social Work? The Barclay Report and its Implications London: Community Care/ IPC Business press.

Pinker, R. (198a) "the threat to professional standards in social Work education: a response to some recent propsals", Issues in Social Work Education 4 (1) : 5-15.

Pinker, R. (1986) "Tim to stop CCETSW in its tracks, Community Care18 September : 21-2.

Poulantzas, N. (1975) Classes in Contemporary Capitalism, London: New Left Books.

Pratt, J. and Grimshaw, R. (1985) "A study of a social work agency : the occupational routines and working practices of the education social work work service "Sociological Review 33 (1) : 106-35.

Rees, S. (1978) Social Social Work Face to Face, London : Edward Arnold.

Rex, J. (1973) Discovering Sociology : Studies in Sociological Theory and Method, London: Routledge & Kegan paul.

Rex, J. (1988) "The role of class analysis in the study of race relations" in J. Rex and D. Mason (eds) Theories of Race and Ethnic Relations, Cambridge: Cambridge University press.

Rex, J. and Moore, R. (1967) Race, Community and conflict, Oxford: Oxford University press.

Richards, M. and Righton, p. (1979) Social Work Education in Conftict, National Institute For Social Work papers No. 10, London: National Institute for Social Work.

Roos, J.P. (1973) Walfare Theory and Social policy, Helsinki – Helsingfors: Cletas Scientiarum Fennica.

Rose, D. (1989) "Big mony turns the key : how government policy on private prison was diverted by skilful lobbying" Guardian 11 January: 25.

Saussure, F. de (1974) Course in General Linguistices (1916), trans W. Baskin London : Collins.

Scholes, R. (1974) Structuralism In Literature, New Haven Conn. : Yale University press.

Schwartz, D. (1973) "The invocation of legal norms: an empirical investigation of Durkheim and Weber" American Sociological Review 28: 340-54. Scott, A. (1988) "Imputing beliefs: a controversy in the Sociology of Knowledge "Sociological Review 36 (1): 331-56.

Scott A. (1988). I'm putting beliefs: a controversy in the Sociology of Knowledge", Sociological Review 36 (1) : 331-56.

Scull, A. (1989) "Community corrections-panacea, progress, or pretence?" , in D. Garland and p. Young (eds) the power to punish, Aldershot, Hants: Gower.

Searle, J. (1969) Speech Acts: An Essay in the philosophy of Language, Cambridge : Cambridge University press.

Sharp, R. (1980) Knowledge, Ideology and politics of Schooling : Towards a Marxist Analysis of Education, London: Routledge & Kegan paul.

Sharron, H. (1983) " The NSPCC: moral panic and distortion in social policy", Guardian 30 November : 12.

Shaw, I. (1975) "Making use of research", in H. Jones (ed.) Towards a New social Work, London : Routledge & Kegan paul.

Shaw J. (1976) the self in Social Work, London: Routledge & Kegan paul.

Sheppard, B. (1980) "Research into aspects of probartion", Home Office Research Unit, Research Bulletin 10: 23 – 5.

Sibeon, R. A. (1982) Review, Sociological Review 30 (3) : 509 – 12.

Sibeon, R. A. (1989) "Cognitive indeterminacy and technical rationality in professional Social Work", paper given a British Sociological Association Annual Conference, plymouth, March.

Silverstein, A. B. A. (1968) "A dimensional analysis of institutional differences "the Training School Bulletin 64: 102-4.

Simmel, G. (1971) On Individuality and Social Forms: Selected Writings, chicago: University of chicago press.

Simon, B.S. (1967) the Nature and Objectives of professional Education. University of Leicester: Association of Social Work Teachers Annual Meeting, February.

Simpkin, M. (1979) Trapped Within Welfare, London: Macmillan. Skinner, J. and Robinson, C. (1988) Who cares ? Women and the social services", in Coyle, A. and Skinner, J. Women and Work: positive Action for Equal opportunites, London: Macmillan.

Small, (1984) "The crisis in adoption", International Journal of psychiaty 30, spring: 129-41.

Small, N. (1987) "putting Violence towards cocoal Workers into context", Critical Social pvitcy 19: 40-51.

Smart, B. (1985) foucault, Marxism and Critique, London: Routledge & Kegan paul.

Smart, B. (1989) "on discipline and sociall regulation- a review of Foucault's genealogical analysis", in D. Garland and p. Young (eds) The powr To punish, Aldershot, Hants:" Gower.

Smith, D. (1965) "Front line organisation of the stste mental hospital", Administrative Science Quarterly 10:381-99.

Smith, G. (1977) "The place of professional ideology in the analysis of social policy: some theoretical conclusions from a pilot study of the children's panels' Sociological Review 25 (4) : 843-65.

Smith, G. (1979) Social Work and the Sociology of Organisaions, revised edition, London: Rouledge & Kegan paul.

SSORU (1974) Social Science Organisation Research unit, Brunel. Institute of Organisation and Social Studies Social Services Department : Developing Pattern of. Work and Organisation, London : Heinemann.

Stacey, M. (1988) The Sociology of Health and Healing, London : Unwin Hyman.

Stevenson, O. (1970) "The Knowledge base for social work", British Journal of Social Work l (2) : 225-37.

Straus, M., Gelles, R., and Steinmetz, S. (1980) Behind Closed Doors : Violence in the American Family, Darden City, NY : Anchor/Doubleday.

Strauss, A., Schatzman, L., Ehrlich, D., Bucher, R., and Sabshin, M. (1973) "The hospital and its negotiated order", in G. Salaman and KI. Thompson (eds) People and Organisations, London : Longman.

Sudnow, D. (1965) "Normal crimes : sociological features of the Penal code in a public defender's office", Social Problems 12 : 255-76.

Sullivan, M. (1987) Socilogy and Social Welfare, London : Allen & Unwin.

Sutton, C. (1979) Psychology for Social Workers and Counsellors, London : Routledge & Kegan Paul.

Taylor, W. (1981) Probation and After-Care in a Multi – Racial Society, London : Commission for Racial Equality.

Tyhorpe, J. (1979) Social Inquiry Reports : A survey, Home Office Research Study No. 48, London : HMSO.

Timms, N. (1983) Social work Values : An Enquiry, London : Routledge & Kegan Paul.

Timms, N. and r. (1977) Perspectives in Social Work, London : routledge & Kegan Paul.

Timms, N. and Watson, D. (eds) (1978) Philosophy in Social work, London : Routledge & Kegan Paul.

Tonnies, F. (1955) Community and Association, translated by C.P. Lommis, London : Routledge & Kegan Paul (first Published in German in (887).

Townsend, M. (1911) The Case Against the Charity Organisation Society, Fabian Tract No. 158, London.

Townsend, P. (1979) Poverty in the united Kingdom, Harmondswrth, Middx : Penguin.

Urry, J. (1981) "Socioligy as a Parasite : some vices and virtues", in P. Abramw, R. Deem, J. finch, and P. Rock (eds) Practice and Progress : British Sociology 1950-1980, London : Allen & Unwin.

Walker, A. (1981) "Social policy, social administration and the social construction of welfare", Sociology 15 (2) J : 225-50.

Walker, A. (ed.) (1982) Community Care : The Family, the State and Social Policy, Oxford : Blackwell.

Walker, H. and Beaumont, B. (1981) Probation Work : Critical Theory and Socialist Practice, Oxford : Blackwell.

Walker, H. and Beaumont B. (1985) (eds) Working with offenders, Basingstoke, Hants, snd London : Macmillan.

Wallis, r. and Bruce, S. (1983) "Accounting for action : defending the commonsense herscy", Sociology 17 (1) : 97-111.

Walton, R. (1975) Women in Social work, London : Routledge & Kegan Paul.

Ward, L. (1984) "Planning for people : developing a local service for people with mental handicap, 1 : Recruiting and training staff, King's Fund Project Paper 47, London.

Wordell M.L. and Turner S.P (eds) (1986) sccuikigucal Theory in Transition, London, Allen an unwin.

Webb, A. (1980) "The personal social services", in N. Bosanquet and P. Townsend (eds) Labour and Equality, London : Heinemnn.

Webb, D. (1981) "Theemes and continuities in radicalo and traditional social work', British Jornal lf social Work ll (2) : 143-58.

Webb, D. (1985) "Social work and critical consciousness : rebuilding orthodoxy', Issues in Social Work Education 5 (2) : 85-102.

Webb, D. (1987) Review, Issues in Social Work Education 7 (2) : 157-60.

Webb, D. and Evans, R. (1976) "Sociology and social work practice : explanation or method ?", paper given at National Deviancy Conference, London.

Whorf, B. (1956) Language, Thought and Reality, New Yourk : MIT Press and Wiley.

Williams, M. (1977) Groundless Belief, Oxford : Blackwell.

Wiliams, R.F.A.

(1983) "Concepts of health" Sociology 17 (2) : 185-205.

Williams, (1986 "Appraising Goffman", British Journal of Sociology xxxvii (3) : 348-69.

Willis, A. (1986) "Help and control in probation : an empirical addessment of probation practice", in J. Pointing (ed.) Alternatives to Custody, Oxford : Blackwell.

Wilson, A. (1986) But My Cows Ain't Coming to England, London : Institute of Race relations.

Wilson, D. (1974) "Uneasy bedfllows", Social Work today 5 (1) : 9-10.

Woodroofe, K. (1962) From Charity to Social Work, London : routledge & Kegan Paul.

Wootton, A. (1975) Dilemmas of Discourse : Controversies about the Sociological Interpretation of Language, London : Allen & Unwin.

Wootton, B. (1959) Social Science and Social Pathology, London : Allen & Unwin.

Young, A. and Ashton, e. (1956) British social Work in the Nineteenth Century, London : routledge & Kegan Paul.

Young, K. (1977) "Values in the policy process', Policy and Politics 5 (3) : 1-22.

Young, P. (1979) "Foreword" in K. Curnock and P. Hardiker towards Practice Theory : Skills and Methods in Social Assessments, London : Routledge & Kegan Paul.

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع : ٤٣٠١/ ٢٠٠٤
الترقيم الدولي : 5 - 43 - 5471 - 977 I.S.B.N.